مختارات د. حمد العيسى
دراسات نادرة
2

البروفيسور كريستيان كوتس أولريخسن

ربيع الكويت:
مقدمات الحكومة «المنتخبة» ؟!



إعداد وترجمة وتعليق:
د. حمد العيسى



مختارات د. حمد العيسى،
دراسات نادرة
2

بروفيسور كريستيان كوتس أولريخسن

ربيع الكويت:
مقدمات الحكومة المنتخبة؟!

إعداد وترجمة وتعليق:
د. حمد العيسى



المحتويات

إهداء المعد والمترجم:

إلى: شباب الكويت... شعلة الكرامة الكويتية،

قولًا وفعلًا

د. حمد العيسى

تنويه مهم وتبرئة ذمّة!

«من لزوم ما لا يلزم» إلا في بلاد العرب عامّة والسعودية تحديدًا، ونخص السعودية نظرًا لتجارب شخصية كشفت لنا عن سوء فهم فظيع لدور المترجم عند البعض. نعم، إن «من لزوم ما لا يلزم» هو أن نشير إلى أن ترجمة هذه المادة وغيرها «لا تعني بالضرورة» الاتفاق مع محتوياتها من مصطلحات وأوصاف وتحليلات واستنتاجات وآراء ومقترحات، سواء كانت واضحة ومباشرة أو بين السطور. وباختصار، فإن دور المترجم هنا هو فقط نقل المعرفة من اللغة الإنكليزية إلى العربية، وتنحصر مسؤوليته في «اختيار» المادة ونقلها إلى العربية بدقة، ويجتهد المترجم في «اختيار» المادة متمنيًا إن أصاب أن يكون له أجران، وإن أخطأ فله أجر. والله من وراء القصد.

د. حمد العيسى

مقدمة المترجم:

ما بعد المليون كلمة: دراسات نادرة

بدأت عملي في الترجمة في عام 2005، بعد تقاعدي المبكر من مهنتي الهندسية في «أرامكو». بدأت الترجمة باعتباري هاويًا، ودون أن آخذ في الحسبان الحاجز السيكولوجي المتمثل في الفكرة الخاطئة السائدة حتى بين المثقفين (**بل جهلة المثقفين**) بأن **المترجم مبدع من الدرجة الثانية**، وأيضًا في ظلّ عدم وجود اهتمام رسمي أو غير رسمي مطلقًا بهذه المهنة، وخاصة في الصحافة وأجهزة الإعـلام؛ فقد ترجمتُ كتابًا بعد آخر، وواصلت العمل بصمت حتى تجاوزت حاجز المليون كلمة مترجمة قبل أسابيع، أي بعد عشر سنوات تقريبًا على بداية عملي بهذه الهواية التي أصبحت مهنتي، بل أضحت جزءًا لا يتجزأ من هويتي وحياتي.

ويمكنني تقسيم مساري في درب الترجمة، حتى الآن، إلى مرحلتين: (أ) مرحلة **المحاولة والتجريب والدوزنة،**

واستمرت لفترة الخمس سنوات الأولى. وكانت ردود فعل القرّاء التي وصلتني مشجعة جدًّا ، وحفّزتني على المواصلة و(ب) **دخول مرحلة السعي إلى التطوير والإتقان والانتشار،** واستمرت لخمس سنوات ثانية، وأيضًا تلقيت ردود فعل إيجابية من القراء؛ وهو ما جعلني أقرر ـ بعدما تجاوزت حاجز المليون كلمة مؤخرًا خلال عشر سنوات وعبر أكثر من 22 كتابًا (بخلاف ترجماتي في الصحافة، والتي لم أجمعها بعد) ـ أن أقدّم في الخمس السنوات الثالثة مشروعًا خاصًّا ونوعيًّا إلى القراء من ابتكاري، وهو «**مختارات د. حمد العيسى**» **(دراســات نــادرة)**، والــذي سأحاول فيه تقديم ترجمات لدراسات نادرة وفريدة ونوعية وموجهة إلى النخبة الثقافية في مختلف المجالات.

وأجد من المناسب هنا أن أشير إلى أن التحدي الحقيقي في مجال الترجمة بالنسبة إليّ ليس في عملية الترجمة في حدِّ ذاتها، بل في «**اختيار المادة**» التي سأترجمها؛ لأن أمامي عشرات الملايين من المواد التي تصلح للترجمة، **ولكنني كباحث قبل أن أكون مترجمًا يهمني خدمة القارئ بصورة مثالية عبر تقديم مادة فريدة ونادرة كما أسلفت،** وهذه عملية شاقة. ويمكنني القول، بدون تحفظ، إن كل مادة أترجمها تنتج عن الاطلاع والوقوف على عشر مواد منتقاة وجيدة في الموضوع نفسه؛ وهي عملية مرهقة، وتحتاج لنَفَسٍ طويل ووفرة المال، لأنني أترجم غالبًا المواد المنشورة في مصادر أكاديمية نوعية وغير متاحة مجانًا للقراءة؛ بل ينبغي قراءة

ملخصها القصير عبر «النت»، ثم شراء المادة، ومن ثم قراءتها بالكامل وتحديد صلاحيتها. وهكذا، ينبغي شراء عشر مواد تقريبًا، ثم قراءتها واستيعابهاجيدًا، ثم اختيار أفضلها قبل أن أبدأ في عملية الترجمة.

ويسعدني ويشرفني أن يكون الكتاب الثاني في «**مختارات د. حمد العيسى**» **(دراسات نادرة)** مخصصًا للتجربة البرلمانية الكويتية العزيزة على قلوب شعوب الخليج، بكل ما فيها من مزايا وعيوب ومناورات مثيرة بين النظام والمعارضة، كما سيرد في هذه الدراسة الهامة للبروفيسور النابه **كريستيان كوتس أولريخسن**، وكما سيرد في ملاحقها التي اخترتها بعناية؛ وهي دراسة وجدتها ألمعية ومفيدة لكل من النظام والمعارضة معًا، بحول الله.

ولكن لماذا الكويت؟ والجواب باختصار هو: أنني أحب الكويت، وأحب شعبها، وأحب منتجاتها الثقافية العديدة التي أعتبرها زادًا ثقافيًّا نوعيًّا ورفيعًا.

أرجو أن تجد عزيزي القارئ/ القارئة قدرًا من المتعة وبعض الفائدة في هذا الجهد المتواضع. والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

د. حمد بن عبد العزيز العيسى
الدار البيضاء - المملكة المغربية
16 مايو 2015/ 28 رجب 1436

تنويهات عامة

1 ـ الكلمات التي بين معقوفتين، كذا [...]، هي للمترجم.

2 ـ **كتبت هذه الدراسة وملاحقها في تواريخ سابقة متباعدة «نسبيًّا». ومن ثم، ينبغي قراءتها في سياق تاريخ نشرها المشار إليه في مطلع كل فصل/ ملحق.**

3 ـ نشرت هذه الدراسة في ديسمبر 2014.

4 ـ فكرة الغلاف: د. حمد العيسى.

5 ـ تستخدم علامات «التنصيص» عادة لغرضين: التأكيد أو التشكيك، وينبغي للقارئ استيعاب السياق لمعرفة المقصود.

6 ـ ينبغي للقارئ ملاحظة أن المؤلف يكتب غالبًا إلى الجمهور الغربي الناطق بالإنكليزية. ولذلك يقوم بشرح أمور قد نجدها بدهية أو لا تحتاج للشرح.

كريستيان كوتس أولريخسن

ربيع الكويت:
مقدمات الحكومة المنتخبة؟!!

المؤلف في سطور



بروفيسور كريستيان كوتس أولريخسن (دكتوراه في التاريخ من جامعة كامبردج) هو أستاذ في **كلية هنري إم. جاكسون للدراسات الدولية**، جامعة ولاية واشنطن، سياتل، الولايات المتحدة. وهو زميل في **معهد بيكر بالولايات المتحدة** وزميل في **مركز تشاتام هاوس بلندن**، وزميل زائر أيضًا في **مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية**. أحدث كتبه بعنوان «**قطر والربيع العربي**» (سي هيرست وشركاه للنشر، لندن، 2014، 176

صفحة). وهو محرر كتاب «**الاقتصاد السياسي لدول الخليج العربية**» (إلغر للنشر، 2012، 780 صفحة، لندن)، وهو أيضًا مؤلف كتاب «**خليج غير آمن: نهاية اليقين الاقتصادي/ السياسي وبداية التحول إلى اقتصاد ما بعد النفط**» (سي. هيرست وشركاه للنشر، لندن، عام 2011، 288 صفحة).

وبتاريخ 23 فبراير 2013، نشرت جريدة «**الرياض**» **السعودية** الخبر التالي عن البروفيسور كريستيان كوتس أولريخسن:

ضاحي خلفان: لا نريد أفكار كوتس الشريرة

دبي ـ علي القحيص:

أكدت وزارة الخارجية الإماراتية أن الدكتور كريستيان كوتس أولريخسن مُنع من دخول دولة الإمارات للمشاركة في مؤتمر نظمته **الجامعة الأميركية بالشارقة وكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية**، حيث كان من المقرر أن يتحدث عن الأوضاع السياسية الراهنة في مملكة البحرين.

واتصلت «الرياض» بالفريق ضاحي خلفان تميم، القائد العام لشرطة دبي، وقال: «هذا إجراء طبيعي وعرف متبع في جميع الدول التي تحترم أنظمتها وسيادتها، وما اتخذ ضد كريستيان «هو إجراء وقائي احترازي متبع من قبل كل الدول المعترف بها، سواء الغربية أو العربية.. ولو حصل العكس لمنع من الدول الغربية، **لأن هذا الشخص تطاول**

كثيرًا على أمن بلداننا الخليجية وسيادتها؛ ومنها الإمارات ومملكة البحرين. وقد تمادى كثيرًا في النيل من سمعة بلداننا وسيادتها». وأضاف خلفان أن الإجراء اتخذ من قبل أمن الدولة وليس من شرطة دبي، وهذا معمول فيه حتى في بلد (المغضوب عليه).

وردًّا على سؤال «الرياض» لو دخل غير المرغوب به في الإمارات هل يعتقل أو يمنع؟ فأجاب القائد العام لشرطة دبي: **إن كريستيان هو غير مرغوب به ويمنع دخوله البلاد لحماية أمنها واستقرارها من هذه الأفكار الشريرة**، وسبق أن اتخذت الدول الغربية هذا الإجراء مع وفود عربية رسمية وليس فقط مع أشخاص أو أفراد.

ربيع الكويت:
مقدمات الحكومة المنتخبة؟!

الملخص:

تتناول هذه الدراسة عدم الاستقرار السياسي، بعد عام 2006، في الكويت في سياق العمليات التاريخية للتنمية السياسية في تلك الإمارة. وتوضح الدراسة كيف أدت أنماط متكررة من المنافسة السياسية إلى **نظام سياسي** «**هجين**» يتكون من برلمان «**منتخب**» وحكومة «**معينة**»**!!** وتحدد الدراسة التوترات في النظام السياسي الكويتي، الناتجة عن الارتفاع المطرد في درجة المعارضة السياسية على مدى العقد الماضي، فضلًا عن الاختلالات المتزايدة سواء داخل الأسرة الحاكمة أو المعارضة السياسية. وبينما تمّ اختبار حدود النشاط المعارض المسموح به وتمّ تجاوزه، لم يعرف آل صباح والجماعات السياسية الراسخة كيفية صنع استقرار سياسي؛ وهو ما يجعل السياسة الكويتية ديناميكية وسائلة وغير مستقرة تمامًا في الوقت نفسه. الكويت ليست نظامًا

ملكيًّا نموذجيًّا ولا دولة تعددية حقيقية. ولذلك، فهي تتحدى التصنيف السياسي السهل، وتستحق اهتمامًا خاصًّا، بينما تجري إعادة كتابة «قواعد اللعبة» بها في جو مسيس للغاية، وتزداد سخونته على نحو متزايد. انتهى الملخص.

(1)
مقدمة

لقد استدارت موجة السياسة والاحتجاج في الكويت دائرة كاملة، وعادت إلى نقطة البداية منذ بدء الاضطرابات الإقليمية الأوسع في يناير عام 2011. لقد دعت المظاهرات، التي قادها الشباب في الغالب، إلى استقالة رئيس الوزراء، ناصر المحمد الصباح. وتقاطعت، تدريجيًّا، مع موجة من الإضرابات والغضب الشعبي بسبب اتساع نطاق الفساد السياسي؛ حتى بلغت ذروتها، وأطاحت بناصر المحمد الصباح في نوفمبر عام 2011. ثم سجل مرشحو المعارضة، وهم في الغالب من القبائل والإسلامويين، فوزًا ساحقًا في انتخابات مجلس الأمة في **فبراير عام 2012**، بعدما فازوا بـ 34 مقعدًا من المقاعد الخمسين. وبعد أربعة أشهر من استمرار التوتر الشديد بين البرلمان **المنتخب** والحكومة **المعينة**، ألغت المحكمة الدستورية نتائج الانتخابات لأسباب فنية، وأعادت البرلمان السابق الذي انتخب في عام 2009. وتسبب هذا القرار في صدمات صاعقة لممارسي السياسة في الكويت، عندما حاول مجلس 2009 أن ينعقد؛ ولكنه فشل**!!** ثم أثارت دعوة

الأمير إلى انتخابات جديدة في أكتوبر 2012 جدلًا صاخبًا، لأنها كانت مرفقة بمرسوم أميري مثير للجدل؛ لأنه قلّص عدد الأصوات لكل ناخب من أربعة أصوات إلى صوت واحد!! ولذلك، قاطعت الشخصيات المعارضة والجمعيات السياسية تلك الانتخابات التي جرت في 1 ديسمبر؛ وهو ما أدى إلى انتخاب برلمان بأغلبية ساحقة موالية للحكومة قبل أن تعلن أيضًا المحكمة الدستورية بطلانه في يونيو 2013. وشهدت انتخابات البرلمان التالية في يوليو انقسامًا لائتلاف المعارضة الهش واستعادة تـوازن غير مستقر بين القوى السياسية داخل الكويت.

وتسهم هذه الدراسة في النقاش الدائر حول إعادة النظر في الفجوة بين الأنظمة الملكية والجمهورية في الشرق الأوسط وتفحص تتابع الأحداث الدراماتيكية في الكويت وتحدد أهميتها العميقة لكل من الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. **وتوضح كيف أن الأنماط التاريخية للتطور السياسي في الكويت تقوّض الفرق الحاد بين النظامين الملكي والجمهوري**. لقد عكست نتائج الممارسات السياسية الكويتية، طوال القرن العشرين، صراعًا على السلطة والنفوذ بين العناصر **الوراثية** والعناصر التمثيلية **المنتخبة** للمجتمع الكويتي. وهذا الصراع لا يسبق فقط «الربيع العربي»؛ ولكنه يسبق أيضًا التأسيس الرسمي لدولة الكويت المستقلة في عام 1961.

النوبات المتكررة من المنافسة المحلية أدت في آن واحد إلى: الحد من استقلالية عمل العائلة الحاكمة، وأيضًا كشفت حدود النشاط السياسي والخيارات المتاحة للجهات الفاعلة من غير الأسرة الحاكمة. وتخلل هذه الاتجاهات حدثان محوريان في التاريخ السياسي الحديث للكويت:

(أ) إعادة ولبرلة (تحرر) السياسة البرلمانية بعد عام 1992؛ أي بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، و

(ب) تزايد شدة الصراع على السلطة داخل أسرة آل صباح الحاكمة في أعقاب وصول الأمير الحالي للحكم في عام 2006.

وأدى هذان الحدثان إلى إدخال مصادر مضطربة جديدة تعزز عدم الاستقرار في السياسة الكويتية عبر قلب التوازن الهش سواء داخل الأسرة الحاكمة أو المعارضة السياسية، وعبر الإسهام في خلق حالة (اضطراب) مستمرة تسعى من خلالها كلتا المجموعتين الفاعلتين إلى البحث عن نقاط مرجعية جديدة في مشهد سياسي غير مألوف. أكثر من ذلك، ففي حين أن مسار الصراع السياسي داخل عائلة آل صباح يعزز فكرة الباحث مايكل هيرب(*) بأن مثل هذا

(*) كما جاءت في كتاب هيرب «**كل شيء في العائلة: الاستبداد والثورة والديمقراطية في ممالك الشرق الأوسط**»، قسم النشر بجامعة ولاية نيويورك، عام 1999، ص ص 67 ـ 108 من النسخة الإنكليزية الأصلية. (العيسى)

النزاع السلالي الداخلي يشكل مصدرًا رئيسًا لعدم استقرار «الملكيات الوراثية»، إلا أن البيئة الأكثر انفتاحًا وغير المسيطر عليها التي يحدث فيها هذا النزاع العائلي الآن قد تتطلب من العلماء تحديث فرضية هيرب بأن «قدرة الأسر الحاكمة في الأنظمة الملكية العربية على حل الخلافات العائلية الداخلية بدون تهديد سيطرتها على الدولة هي ما يجعلها مستقرة»[1]. ويثبت المثال الذي قدمته السياسة الكويتية منذ عام 2006 ليس فقط تزايد خطورة خلافات أجنحة آل صباح؛ ولكن أيضًا كيف يتسرب تأثير هذه المناورات إلى ما هو أبعد من قصور الحكام ليغذي ساحة شعبية وسياسية نشطة لا يمكن التنبؤ بحركتها.

تتكون هذه الدراسة من أربعة أجـزاء. يبدأ القسم الافتتاحي بشرح مفصل يبين كيف أن أصول الاحتجاجات الأخيرة تقدم حجة لاستمرارها لكونها متجذرة في **سياق سياسي كويتي خاص** يتمثل في استعادة التعددية السياسية في عام 1992. لقد اتسمت السياسة الكويتية، لعقود، بدرجة من المرونة والتعددية وبتنافسية حقيقية ميّزتها عن جميع النماذج الإقليمية الأخرى للتنمية السياسية؛ بل وحتى عن العديد من الأنظمة الجمهورية أيضًا. ويوضح القسم الثاني كيف ارتفعت وتيرة المعارضة وسخونة المشهد السياسي بسرعة بين عام 2006 وأوائل عام 2011، وشكلت خلفية ملتهبة للتعبئة اللاحقة التي وقعت خلال عامي 2011 ـ 2012. ويركز القسم الثالث من هذه الورقة على المظاهرات بعد عام 2011 التي

هزّت السياسة الكويتية حتى النخاع. وقد شملت المظاهرات حركات جديدة يهيمن عليها الشباب، وتعمل جنبًا إلى جنب مع اللاعبين السياسيين التقليديين؛ ولكنها أقل استعدادًا منهم بكثير لاحترام «قواعد اللعبة» الراسخة. وقد تحطمت الحدود (القيود) التي وُضعت بعناية للمعارضة المسموح بها، عندما حاولت شخصيات المعارضة التقليدية توجيه هذه الجماهير [الشبابية] الجديدة واستمالتها. وكانت النتيجة **ائتلافًا مرتبكًا** بين جماعات معارضة تقليدية وجماعات معارضة بازغة؛ وهو ما تسبب في تجزئة المشهد السياسي وتقسيمه، وقدم مجموعة جديدة من التصدعات داخل المعارضة السياسية ذات التاريخ الطويل، والتي سيتم تحليلها في القسم الرابع. دراسة هذه الديناميات المعقدة بعمق لن يركز فقط على العلاقة **المتحولة (المتبدلة)** بين جماعات المعارضة المختلفة، ولكن أيضًا مع علاقات العائلة الحاكمة المتحولة بالمثل، حيث يقوم كل من الأمير ورئيس الحكومة بتدابير للتواصل مع مختلف العناصر لكل من المعارضة «التقليدية» والمعارضة «الجديدة»؛ بل حتى مع قيام العائلة الحاكمة نفسها بالتكيف مع مجموعة جديدة من خطوط الصدع وبؤر التوتر الداخلية.

ونختتم الورقة بتقييم الآثار طويلة المدى للتنمية السياسية والاقتصادية في الكويت. ونتساءل إلى أين تتجه الكويت بعد بلوغ أقصى سقف ممكن للمعارضة السياسية، المتمثل في المأزق الحالي بين الفروع المنتخبة والمعينة للدولة فضلًا عن النزاع الفصائلي غير المحسوم داخل

الأجنحة المختلفة للأسرة الحاكمة نفسها. وتعدّ هذه الورقة مساهمة في الكتابات المتزايدة عن الأنماط المميزة لـ «**التنافس السياسي متعدد الطبقات**» في الكويت عبر فهم أكثر اكتمالًا للمعالم المتغيرة في السياسة الكويتية، وعبر تحديد العديد من الروابط المشتركة بين المشاركين فيها، وتؤكد عدم وجود تصنيف سهل للكويت على طول الطيف «الملكي ـ الجمهوري» في الشرق الأوسط.

(2)
السياسة والتعددية في الكويت

كانت الكويت، على مدى عقود، النظام الأكثر صخبًا وقوة من حيث المشاركة السياسية بين دول الخليج الست. وتعود هذه الوضعية إلى فترة ما قبل النفط، **حيث جرى التوزيع التوافقي للسلطة بين أسرة الصباح الحاكمة والعائلات التجارية التي هاجرت معهم من نجد إلى الكويت في مطلع القرن الثامن عشر. وجرى اعتماد هذا الترتيب التأسيسي لتقاسم السلطة رسميًّا في عام 1752 عندما رشحت الأسر القبلية آل صباح لإدارة مصالحهم السياسية والاقتصادية، وتمثيلهم في تعاملهم مع الإمبراطورية العثمانية. وأنشأ، لاحقًا، الحاكم الأول المعترف به لدولة الكويت، الشيخ صباح الأول ابن جابر الصباح، نمطًا من الحكم التشاوري الذي أثّر بقوة على المفاهيم المستقبلية للحكم وتقسيم المسؤوليات**[2].

وكان وصول صباح الأول إلى السلطة بتوافق الآراء بدلًا من الصراع سمة مهمة؛ لأنها سمة ميّزت آل صباح عن «آل سعود» في المملكة العربية السعودية، و(إلى حدٍّ أقل)

عن «آل خليفة» في البحرين. أكثر من ذلك، لقد أعطت تلك السمة التوافقية آل صباح دعامة/ قاعدة مرنة من الشرعية السياسية التي زادت قوتها مع مرور الوقت؛ لأنها تداخلت، بإحكام، في نسيج المجتمع الكويتي[3]. وهكذا، توطدت مبادئ تقاسم السلطة والحكم التشاوري في منهج حكم الكويت. لقد احتاج آل صباح للتعايش مع الأسر الرائدة الأخرى والتجار، **ولم يكن من النادر أن يعتمدوا عليهم للحصول على المساعدة الاقتصادية والمالية.** لقد أسست هذه الترتيبات السياسية والاجتماعية، بوضوح، التحالفات «السياسية ـ الاقتصادية» بين العائلة الحاكمة والعائلات التجارية؛ وهي الترتيبات التي تعدّ السمة المميزة للعلاقات بين الدولة ورجال الأعمال في دول الخليج المعاصرة. ونمت علاقة من التبعية المتبادلة ـ تحت الظروف القاسية للاقتصاد السياسي لعصر ما قبل النفط ـ حول قيام الحاكم بتوفير ظروف مستقرة وآمنة للسوق يستمد من خلالها كل من الحاكم والعائلات التجارية المنفعة المادية[4].

ويحفل تاريخ الكويت بأمثلة لمحاولات جهات فاعلة سياسية واقتصادية محلية لتقييد سلطة آل صباح أو الحد منها؛ فقد حدث نزاع، في 1938 ـ 1939، مع حركة الإصلاح الكويتية التي امتدت بعد ذلك إلى دبي والبحرين. **وجرت الأحداث التي ميّزت «بدايات تطور الديمقراطية البرلمانية في الإمارة» على خلفية تصاعد الاستياء الداخلي من الشيخ أحمد الجابر، وتفاقمت بسبب ركود اقتصادي في أعقاب**

انهيار قطاع استخراج / تجارة اللؤلؤ وحصار[*] سعودي تجاري طال أمده لمنع التجارة من دخول الكويت[5]. امتد صعود التيارات القومية العربية في العراق أيضًا إلى الكويت، بعدما أصبحت البصرة مرتعًا للقومية العربية المحلية وجذبت تعاطف الكثيرين من نخبة التجار الكويتيين الذين تعاطفوا مع تلك الأيديولوجية السياسية التقدمية المجاورة. وتقاطعت هذه العوامل عندما جُلد تاجر محلي بارز (محمد البراك) علنًا بعدما ضُبط، وهو يكتب شعارًا ضد آل صباح على جدار في أحد شوارع مدينة الكويت. وعندما تصاعد غضب التجار من هذا القمع، نشرت مجموعة من التجار الكويتيين بيانا سياسيًّا في صحيفة عراقية، وانضم ولي العهد نفسه، عبد الله السالم الصباح (الذي أشرف كحاكم بين عامي 1950 و1965 على صياغة الدستور وتشكيل البرلمان)، إلى دعوات الإصلاح[6].

تلاقي مطالب التجار مع رغبات بعض كبار أعضاء آل صباح دفع الشيخ أحمد الجابر إلى السماح بانتخابات

(*) يعود الحصار الاقتصادي السعودي على الكويت إلى سوء العلاقات السياسية بين الشيخ سالم بن مبارك الصباح والملك عبد العزيز بعدما رفض الشيخ سالم فتح مراكز جمركية سعودية داخل الأراضي الكويتية؛ وهو ما حذا بالملك عبد العزيز إلى منع رعاياه من الذهاب إلى الكويت واستيراد البضائع منها. المصدر: روز ماري سعيد زحلان، بحث بعنوان «**علاقات الملك عبد العزيز المتبدلة مع إمارات الخليج في الثلاثينيات**»، في النسخة الإنكليزية الأصلية من كتاب تيم نيبلوك (مُحرر) **الدولة والمجتمع والاقتصاد في المملكة العربية السعودية**، نوفمبر 1981، كرووم هلم ليميتد للنشر، ص 63. (العيسى)

لمجلس تشريعي. وجرى ذلك في 29 يونيو 1938، عندما انتخب رؤساء 150 عائلة كويتية رائدة 14 عضوًا للمجلس. وبعد أسبوع واحد، اختار الأعضاء الشيخ عبدالله السالم رئيسًا للمجلس. وأشركت الهيئة الجديدة نفسها فورًا في الحكم الإداري والمالي للكويت. وطالبت بوضع قيود غير مسبوقة على سلطة الحاكم؛ وأبرزها أنها أجبرت الشيخ أحمد الجابر على الموافقة على المادة الأولى من القانون الذي أنشأ المجلس، والذي نصَّ على أن الشعب هو مصدر السلطة ممثلًا بالأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي. وذكرت المادة الخامسة، أيضًا، أن رئيس المجلس سوف يمارس السلطة التنفيذية في الكويت[7]. هذه السلطات كانت مفصلية وحساسة. ومن ثَمَّ، كان من الصعب التنازل عنها، وسعى المجلس التشريعي بسرعة إلى تحمل المسؤولية لكل من الشؤون الخارجية في الكويت وإيرادات الدولة الكلية؛ **ولكن عندما ألهمت هذه التطورات حركات إصلاح مماثلة في دبي والبحرين شعر المسؤولون البريطانيون، مثل حاكم الكويت نفسه، بالخطر. ومع كون السلطة تبدو على وشك الانزلاق بعيدًا عن مجموعة الحكام الذين وضعتهم وترعاهم بعناية بريطانيا عبر الخليج، ساندت بريطانيا الشيخ أحمد الجابر، عندما حل المجلس في ديسمبر 1938 وقمع بعنف دموي المجلس التالي الذي انتخب في مارس 1939**[8].

ثم استقلت الكويت في يونيو عام 1961، وأصبح الشيخ عبدالله السالم أول أمير بعد الاستقلال؛ وهو الذي كان يحكم

منذ وفاة الشيخ أحمد الجابر في عام 1950. وكان هذا الوقت مضطربًا في الكويت؛ لأن تلك الدولة حديثة السيادة تعرضت لتهديد وجودي خارجي من جارتها العراق، فضلًا عن ضغوط داخلية من حركة قوية للقوميين العرب في الكويت. وكان يقود تلك الحركة سياسيون شباب مثل: **أحمد محمد الخطيب**، وهو طبيب متخرج من الجامعة الأميركية في بيروت، و**جاسم عبد العزيز القطامي** الذين قُتل أخوه محمد خلال القمع العنيف في مارس 1939 للمجلس التشريعي الثاني[9]. وكان جاسم القطامي، وهو قائد شرطة الكويت السابق، قد فقد وظيفته في عام 1956 عندما رفض أمرًا بأن تقوم الشرطة بتفريق متظاهرين مؤيدين لجمال عبد الناصر[*]، وسجن القطامي في عام 1959 بعد إلقائه خطابًا ناريًّا في مدرسة الشويخ الثانوية طالب فيه **بديمقراطية دستورية**[10].

وأدى هذا المزيج من الضغوط الداخلية والخارجية في الكويت إلى تحول نظام الحكم بالكويت إلى شكل من أشكال **الإمارة الدستورية** تحت رعاية الأمير عبد الله السالم. وفي أوائل عام 1962، جرى انتخاب الجمعية التأسيسية بدعم من الأمير، وكان هناك تماثل كبير مع مجلس 1938 التشريعي لوجود العديد من الأفراد والأُسر التي قامت بأدوار قيادية في كلتا العمليتين. وشرعت اللجنة الدستورية

(*) انظر صورة ضوئية لاستقالة القطامي في الملحق رقم (1): معرض للصور. (العيسى)

للجمعية التأسيسية في عملية تفاوض بين الأعضاء المنتخبين وممثل بارز لآل صباح (الشيخ سعد العبد الله، الذي أصبح أميرًا لفترة وجيزة مدتها تسعة أيام في عام 2006). وقد أشار عالم السياسة الكويتي البارز، **غانم النجار**، أن المفاوضات تركّزت على حجم السلطة التي يمكن للأسرة الحاكمة التنازل عنها للبرلمان المنتخب، وأن مأسسة العلاقة بين الحاكم والمحكوم سيمثل نموذجًا لـ «تحول سياسي في مجتمع تقليدي»[11].

جرت أول انتخابات برلمانية في الكويت في عام 1963، وبدأ كل من الخطيب والقطامي مسيرتهما البرلمانية الطويلة؛ ولكن وفاة الأمير عبد الله السالم بعد عامين فقط، في نوفمبر عام 1965، **كان يعني أن النظام البرلماني الوليد خسر مُناصره وحاميه الرئيس في العائلة الحاكمة ضد أفراد من آل صباح يعارضون الحكم الديمقراطي**. وبزغت مؤشرات أولية للتوتر الذي سيتكرر بين الأسرة الحاكمة والبرلمان في حكم الأمير صباح السالم (حكم 1965 ـ 1977)، عندما تمّ حل المجلس البلدي المنتخب في عام 1966 وشاب الانتخابات البرلمانية التي جرت في يناير 1967 تزوير على نطاق واسع لصالح موقف الحكومة. وشهدت الكويت لاحقًا فترتين طويلتين تمّ فيهما حل البرلمان بطريقة غير دستورية؛ الأولى بين عامي 1976 و1981، والثانية بين عامي 1986 و1992. وبينما جرى في عام 1981 حلّ المأزق مع الحكومة، عبر إعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية على

نحو مفاجئ لصالح الحكومة؛ إلا أنه في عام 1992 كان هناك عاملان دفعا الأمير جابر الأحمد (حكم 1977 ـ 2006) إلى إعادة البرلمان، وهما:

(أ) **حركة محلية قوية مؤيدة للديمقراطية؛ و**

(ب) **ضغوط خارجية من الولايات المتحدة الأميركية بعد تحرير الكويت**[12]

وكانت الأحداث المحيطة باستعادة البرلمان في عام 1992 جسيمة. ويرجع ذلك جزئيًّا إلى تصعيد في استخدام البرلمان كوسيلة لصراع الأجنحة العليا من العائلة الحاكمة عبر مهاجمة بعضها البعض. وكان الأمير جابر الأحمد قد حل البرلمان في عام 1986، ولم يصدر منه ما يفيد عن نيته لإعادته مطلقًا. وبدلًا من ذلك أُجريت في يونيو 1990 انتخابات لبديل «ناعم» **هو المجلس الوطني**، والذي تكون من 50 عضوًا منتخبًا بجانب 25 عضوًا معينًا. وقاطع كثيرون في المعارضة الانتخابات احتجاجًا، وكان الإقبال على التصويت أيضًا منخفضًا انخفاضًا ملحوظًا، بينما اشتدت المطالبات لإعادة البرلمان[13]. وزاد التوتر أكثر جراء ظهور قاعدة لحملة شعبية قوية مؤيدة للديمقراطية، انبثقت من الديوانيات الكويتية في ديسمبر 1989. جمعت «ديوانيات الاثنين» معًا نوابًا سابقين وشخصيات نافذة، بمن في ذلك نساء، للمطالبة بعودة الحياة البرلمانية وفقًا للدستور. وهوجمت الديوانيات المشاركة في الحملة من قبل الحرس الوطني الكويتي وشرطة مكافحة

الشعب وأغلقت، وجرى تفادي مواجهة كبرى بين الطرفين نتيجة للغزو العراقي للكويت فحسب[14].

ومع وقوع الكويت تحت الاحتلال العراقي واضطرار آل صباح للفرار إلى العربية السعودية، واجهت العائلة الحاكمة تهديدًا وجوديًا لاستمرار حكمها. وفي اجتماع عقد في جدة في أكتوبر 1990 بين الأسرة الحاكمة وممثلين من مختلف ألوان الطيف الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الكويتي، وقع التفاوض على اتفاق، حيث يدعم بموجبه الكويتيون آل صباح **مقابل تعهدهم بالحكم وفقًا للدستور بعد التحرير**. التسوية المتوصل إليها في جدة شكّلت، في الواقع، إعادة تفاوض على «صفقة الحكم» التي حدثت عام 1962؛ وهي تعادل، بوصف الباحث هيرب، «**تسوية تقوم على تقسيم السلطة بين الأسرة الحاكمة والبرلمان المنتخب**»[15]. واستمر الضغط الشعبي على آل صباح بعد تحرير البلاد في فبراير عام 1991. وتجلى ذلك الضغط في عرائض تطالب بإعفاء وزيري الدفاع والداخلية من منصبيهما (وهما من كبار أعضاء فرعي الجابر والسالم من الأسرة الحاكمة، على التوالي)، وتجلى أيضًا عبر انتصار المعارضة الباهر في أول انتخابات بعد إعادة البرلمان، والتي جرت في أكتوبر1992[16].

(3)
تزايد سخونة المشهد السياسي

أدت عودة الحياة البرلمانية في التسعينيات إلى استعادة التوازن الدقيق في النظام السياسي الكويتي؛ ولكنه لم يعالج نقاط الضعف الكامنة داخله. وتسبب عاملان على وجه الخصوص ـ وهما: (أ) التدخل الحكومي/الأميري في مجلس الأمة، و(ب) التوتر الكامن بين البرلمان **المنتخب** ومجلس الوزراء **المعين** ـ في استمرار التوتر السياسي طوال التسعينيات وأوائل العشرية الأولى. وتجلى ذلك التوتر بطريقة مزعجة في الأزمة السياسية التي طال أمدها في الكويت بين عام 2006 **وبداية الربيع العربي**.

وجرى ذلك التوتر على خلفية ارتفاع درجة المعارضة باطراد وسط توتر متزايد بين الأمير الجديد، صباح الأحمد، ونواب المعارضة. وكان صباح الأحمد يشغل منصب وزير الخارجية لفترة طويلة في الكويت منذ عام 1963، قبل أن يصبح رئيس الـوزراء في عام 2003. وكان منصب رئيس الوزراء يشغله تقليديًّا ولي العهد، باستثناء فترة قصيرة في عام

1962 عندما كان وزير المالية جابر الأحمد (لاحقًا أمير 1977 ـ 2006) رئيسًا للوزراء، وكان آخر ولي للعهد تقلد منصب رئيس الوزراء. ومن ثَمَّ، كان الترتيب التقليدي السابق يجعل الرئيس فوق الخلافات السياسية وغير معرض لانتقادات البرلمان؛ ولكن جرى فصل المنصبين في عام 2003 بسبب تدهور صحة ولي العهد الأسبق، سعد العبد الله.

وأدى فصل المنصبين إلى بدء حقبة جديدة في السياسة الكويتية؛ فعندما كان رئيس الوزراء وولي العهد شخصًا واحدًا، كان رئيس الوزراء يتمتع بحصانة في البرلمان بسبب العرف الكويتي بعدم نقد الأمير الحالي أو المستقبلي. واستمر هذا الترتيب خلال الثلاثين شهرًا من رئاسة صباح الأحمد للوزراء (يوليو 2003 ـ يناير 2006)، حيث كان بمنأى **نسبيًّا** عن النقد البرلماني[17]؛ ولكن تغيرت الأمور تغيرًا كبيرًا بعد أزمة الخلافة في يناير عام 2006. وأدت تلك الأزمة إلى أن يصبح صباح الأحمد أميرًا وعَيَّنَ هو ـ بدوره ـ رئيسًا جديدًا للوزراء هو ابن أخيه ناصر المحمد الصباح؛ ولكن الأزمة التي استمرت تسعة أيام أثرت عميقًا في التوازن الداخلي لعائلة آل صباح، وكذلك في العلاقة بين الأسرة الحاكمة والبرلمان[18].

مجلس الأمة يحسم أزمة الخلافة عام 2006

لقد اندلعت أزمة الخلافة بعد وفاة الأمير جابر الأحمد في 15 يناير 2006. وكان ولي العهد، سعد العبد الله، خليفة جابر المعين منذ أمد طويل مريضًا وغير قادر صحيًّا على

الحكم. ومع تصاعد القلق بأنه سيكون غير قادر على أداء اليمين الدستورية، تفاوض أعضاء من أسرة آل صباح ورئيس مجلس الأمة والنواب على نقل السلطة إلى صباح الأحمد. **وفي 23 يناير، صوّت جميع النواب الخمسين مع قرار ينص على تنحية سعد العبد الله عن الحكم وأصبح صباح الأحمد أميرًا في اليوم التالي.** وكان أكبر عضو حي في آل صباح وممثل فرع السالم البارز، **سالم العلي الصباح** (رئيس الحرس الوطني)، في البداية مؤيدًا قويًّا لسعد العبد الله؛ ولكنه، في نهاية المطاف، قدّم دعمه، الذي حمل وزنًا ثقيلًا كبيرًا داخل الأسرة الحاكمة، إلى صباح الأحمد. **وبالرغم من هذا إلا أن النواب أنفسهم هم من فرضوا هذا الحل من خلال تصويتهم تصويتًا حاسمًا لتنحية سعد العبد الله؛ وهو ما جعل النائب الليبرالي البارز، محمد جاسم الصقر، يقول وهو يصف ما جرى إن «أعضاء مجلس الأمة صوتوا بالإجماع لعزل الأمير من منصبه»**[19].

فرع الجابر يستأثر بالسلطة ويهمّش فرع السالم

كسر تركيز السلطة في فرع واحد من آل صباح، في عام 2006، العرف الذي استمر تسعة عقود من التوازن **التوافقي** داخل الأسرة، والذي يعود إلى زمن مؤسس الكويت الحديثة **مبارك الكبير**. وكان لهذا الحدث آثار كبيرة، حيث أعاد تكوين المشهد السياسي للأسرة الحاكمة وقدم خلفية جديدة **مضطربة** أدّت إلى تداخل التنافس الداخلي بين آل صباح مع

سياسات المعارضة. فحتى ذلك الوقت كانت السلطة داخل آل صباح تتأرجح بين فرعين من أبناء مبارك الكبير: جابر بن مبارك وسالم بن مبارك اللذين خلفاه في منصب الحاكم بعد وفاته في عام 1915. وأدّى عهد جابر الأحمد الطويل (1977 ـ 2006) إلى نقل الحكم مباشرة إلى أخيه غير الشقيق صباح الأحمد، بعدما حكم فرع السالم ممثلًا في سعد العبد الله لمدة تسعة أيام فقط؛ وهو ما عزّز موقف فرع الجابر في الحكم[20].

القلق إزاء كسر العرف المتبع يكمن وراء تردد سالم العلي في دعم ترشيح صباح الأحمد، حتى وقت متأخر. **وتضاعف الخلل عندما قام صباح الأحمد بتعزيز حكم فرع الجابر من خلال تسمية أخيه، غير الشقيق، نواف الأحمد، وليًّا للعهد ـ وبالتالي ضمان وصول أمير ثالث من فرع الجابر بصورة متتابعة للحكم ـ بدلًا من تعيين ولي للعهد من فرع السالم فضلًا عن قيام صباح الأحمد بتسمية ابن أخيه ناصر المحمد رئيسًا للوزراء[*] (وهو أيضًا من فرع الجابر). وهكذا، بعد عام 2006، أصبحت المراكز الثلاثة الأولى في النخبة الحاكمة الكويتية (أمير، وولي العهد، ورئيس الوزراء)، للمرة الأولى، محتكرة من قبل الفرع نفسه من الأسرة،** وحتى عندما اضطر رئيس الوزراء، ناصر المحمد، للاستقالة في عام 2011، كان خليفته في منصب رئيس الوزراء ليس

(*) ويجعله هذا المنصب مرشحًا **محتملًا** لأن يكون **وليًّا للعهد،** في المستقبل. (العيسى)

من فرع السالم؛ ولكن من فرع الحمد[*] من آل [مبارك بن] صباح. وإذا كان هذا التعيين يبدو ظاهريًّا كجزء من إعادة توزيع المناصب الوزارية بين فروع عائلة آل صباح الأخرى، فإنه فاقم من التوترات داخل آل صباح بطرائق تداخلت مع المشهد السياسي الملتهب. **كما مهد الطريق لأعضاء من آل صباح للتدخل في/ والتلاعب بالفصائل السياسية كأداة لإضعاف بعضهم البعض؛ وهو ما أضاف بعدًا آخر لعدم الاستقرار في الكويت**[21]. ففي حين كانت مثل هذه المكائد، في السابق، تحدث بعيدًا عن الرأي العام؛ فإن انبثاق وسائل الإعلام الجديدة وشبكات التواصل الاجتماعي بعد عام 2006 لم تضاعف فقط مجموعة الأدوات المتاحة للمشاركين؛ ولكنها أسهمت في تضخيم التأثير المحتمل لتلك النزاعات العائلية على الرأي العام حول أسلوب الأسرة الحاكمة في حكم الكويت.

(*) وهو فرع لا يحكم، حسب العرف الكويتي. (العيسى)

(4)

حركة الاحتجاج خلال 2011 ـ 2012

وبعد أن أوضحنا العلاقة المتغيرة بين آل صباح والمواطنين الكويتيين في سياق إعادة توزيع السلطة والنفوذ بين أصحاب المصلحة الرئيسيين من الأسـرة الحاكمة واللاعبين السياسيين، نتناول في هذا القسم الاحتجاجات التي هزّت الكويت في 2011 ـ 2012. وسوف ننطلق من نتائج الخلافة على العرش في عام 2006 ـ حيث بدأ فرع واحد من عائلة آل صباح الحاكمة باحتكار الفروع العليا للسلطة التنفيذية ـ لنصف **كيف أن الانقسام داخل آل صباح أسهم إلى حدٍّ كبير في تفاقم الاحتجاج السياسي في الكويت بعد عام 2006**. أجريت انتخابات مبكرة في يونيو 2006، ومايو 2008، ومايو 2009، وجاءت وذهبت حكومات متتابعة بسبب انعكاس الانقسامات داخل أسرة آل صباح الحاكمة على أداء البرلمان. وبدوره، أدى الشعور الشعبي الطويل إلى شلل البلد السياسي الناجم عن العداء المستمر بين بعض الوزراء ومجموعات من النواب لخيبة أمل شعبية

متنامية في القوى السياسية التقليدية الراسخة في الكويت، وحدثت تلك الخيبة تحديدًا بين شبكات شبابية جديدة تتقن التنسيق والتواصل مع بعضها البعض ومنهمكة في السياسة كما لم يحدث من قبل.

مهارات شباب الكويت الاحتجاجية المبتكرة تسبق وتتفوق على أساليب الربيع العربي

ودشّن تنصيب الأمير الجديد في يناير 2006 فترة من الغموض السياسي العميق، عندما أدت المعارضة السياسية لرئيس الوزراء ناصر المحمد إلى حل منتظم لبرلمانات وتغيير حكومات(*). ومن ضمن الانتخابات الثلاثة التي عقدت في يونيو 2006 ومايو 2008 ومايو 2009، **كانت انتخابات عام 2006 جديرة بالملاحظة بشكل خاص للظهور المفاجئ لحركة برتقالية [أي تسعى إلى الإصلاح الديمقراطي] قوية يقودها الشباب للمطالبة بإصلاح حدود الدوائر الانتخابية.** وفي مبادرة شبابية كويتية مبتكرة سبقت أساليب التنظيم السياسي الذي أعاد رسم خريطة السلطة في شمال أفريقيا في عام 2011، استخدمت الحركة البرتقالية الكويتية الرسائل

(*) يؤكد بروفيسور مايكل هيرب أن تكرار حل البرلمان كان ضمن **خطة متعمدة من آل صباح تهدف إلى إضعاف المعارضة وتشتيتها.** ويؤكد هيرب أن الخطة نجحت بالفعل، وحققت نتائج باهرة. انظر، بهذا الخصوص، في الملحق رقم (2) ورقة للبروفيسور مايكل هيرب بعنوان: **انتخابات كويتية متكررة تؤدي إلى إنهاك المعارضة وتفككها.** (العيسى)

النصية ومدونات الأنترنيت والشبكات الاجتماعية على «النت» للتنسيق والتخطيط لأنشطتها وللتعبير عن مطالبها من أجل الإصلاح. أكثر من ذلك، كان اعتمادها للون البرتقالي، اقتداء بالحركة المؤيدة للديمقراطية في أوكرانيا، يرسل رسالة سياسية واضحة سواء إلى الكويتيين أو إلى العالم الخارجي. **ففي الانتخابات اللاحقة في يونيو 2006، توحدت المعارضة السياسية الكويتية حول مطلب تقليص عدد الدوائر الانتخابية من 25 إلى 5، وألحقت هزيمة ساحقة بالقوى المؤيدة للحكومة**[22].

وعلى الرغم من أن ائتلاف المعارضة الواسع الذي اتفق حول قضية إصلاح نظام الدوائر الانتخابية ضعف بعد عام 2006، إلا أن عدم قدرة الحكومة **المعينة** على العمل مع البرلمان **المنتخب** أدى إلى سلسلة من الحكومات الجديدة وانتخابات مبكرة مرتين للبرلمان. وتوّج هذا بانتخابات مايو 2009، والتي كانت تاريخية لانتخاب أربع نساء لأول مرة للبرلمان الذي بدا أنه موالٍ للحكومة. وبناء عليه، سمحت الظروف بتمرير خطة التنمية المتأخرة ذات الـ104 ملايير دولار خلال عام 2010 (وبالتالي أصبحت خطة الأربع سنوات 2010 ـ 2014)؛ ولكن تحسن الظروف السياسية التي أعقبت انتخابات مايو 2009 لن يدوم. وبدلًا من ذلك، زادت درجة المعارضة «المشروعة». ففي ديسمبر 2009، وافق ناصر المحمد على أن يتمّ «استجوابه» من قبل خصومه البرلمانيين. وكانت هذه هي المرة الأولى في التاريخ السياسي الكويتي

التي تمّ فيها استجواب رئيس مجلس الوزراء بهذه الطريقة. لقد نجا، بالفعل، ناصر المحمد من الاستجواب؛ وهو ما عزّز مكانته مؤقتًا. وبعد سنة في ديسمبر 2010، نجا بمعجزة من «الاستجواب» الثاني والتصويت بحجب الثقة عنه، حيث كانت نتيجة التصويت: 25 مقابل 21[23]. **وجاء التصويت الأخير وسط تصاعد سريع للتوترات السياسية والاجتماعية في الكويت ووجود مؤشرات تفيد بأن الحريات السياسية والإعلامية الكويتية (مقارنة بدول الخليج الأخرى)، والتي يفاخر بها الكويتيون كثيرًا، كان يجري العمل على إنهائها وسحبها في الكويت حتى قبل البداية الرسمية للربيع العربي في شمال أفريقيا**[24].

وفي أواخر عام 2010، وقعت سلسلة من الأحداث التي هزّت سمعة الكويت، باعتبارها المجتمع الأكثر انفتاحًا في المنطقة وألمحت إلى أن تيارات جديدة من المعارضة الشعبية قد بدأت تظهر لتتحدى الجمعيات السياسية القائمة. ففي نوفمبر 2010، أدين المحامي البارز والمؤيد للمعارضة، **محمد عبد القادر الجاسم**، بالتشهير برئيس الوزراء[*]، وحكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة قبل أن يطلق سراحه بعد الاستئناف في يناير 2011[25]. وبعد شهرين، اعتقل الدكتور

(*) انظر في الملحق رقم (3) بعض المقالات السياسية الساخنة للمحامي والكاتب السياسي والإعلامي البارز الأستاذ **محمد عبد القادر الجاسم**. (العيسى)

عبيد الوسمي، أستاذ القانون في جامعة الكويت، لمدة ثلاثة أشهر بسبب نقده للأسرة الحاكمة علنًا؛ قبل أن يطلق سراحه أيضًا في فبراير 2011، وانتخب لاحقًا في فبراير 2012، ليكون نائبًا في مجلس الأمة، باعتباره معارضا ناريًّا. وهاجمت قوات الأمن أيضًا ديوانية في ديسمبر 2010 وفرّقت وضربت(*) وجرحت أربعة نواب وغيرهم من المشاركين، لتُستحضر ذكريات الهجمات على الديوانيات في عام 1990. وبلغت الحوادث ذروتها مع اعتقال مواطن كويتي يبيع الخمور، وزُعِمَ أنه تعرض للتعذيب حتى الموت وهو في الحجز في يناير 2011؛ وهو ما أدى لاحقًا إلى استقالة وزير الداخلية[26].

وبعد أيام قليلة من سقوط الرئيس زين العابدين بن علي في تونس وبدء **الربيع العربي**، انتهزت النخبة الحاكمة في الكويت قرب حلول ذكرى ثلاثة احتفالات وطنية مهمة، وأعلنت في يناير 2011 عن هبة وهدية أميرية لكل مواطن قيمتها 1000 دينار (3600 دولار تقريبًا) وكانت تهدف إلى استباق أي انتشار للاضطرابات، وشملت الهدية كذلك كوبونات مجانية للمواد الغذائية الأساسية لمدة أربعة عشر شهرًا من 1 فبراير 2011 إلى 31 مارس 2012. وكان السبب الظاهري لهذا السخاء هو الذكرى الخمسين لاستقلال الكويت، والذكرى العشرين لتحرير الكويت، والذكرى

(*) تعرض **الصحافي الكويتي البارز والمناهض للفساد الأستاذ زايد الزيد** لاعتداء جسدي دموي غادر من شخص مجهول، بعد خروجه من ندوة لمناقشة الفساد بالكويت. انظر الملحق رقم (4). (العيسى)

الخامسة لتنصيب صباح الأحمد أميرًا؛ **ولكنها كانت تذكيرًا خافتًا بدور الدولة كموزع وحيد للثروة في وقت تزامن بالضبط مع العواقب المضطربة لثورتي تونس ومصر**[27]. وكان الكويتيون مذهولين، بالفعل، من تسلسل أحداث الربيع العربي التي أطاحت بالرئيسين بن علي ومبارك في يناير وفبراير عام 2011، بالرغم من أن الاحتجاجات المحلية التي تطورت لاحقًا كانت متجذرة بقوة في قضايا كويتية بحتة وليست كامتداد مُعْدٍ من اضطرابات شمال أفريقيا.

وشهد صيف 2011 تلاقي مسار تزايد درجة المعارضة السياسية لما بعد عام 2006 مع مجموعة ثانية من الاحتجاجات مستلهمة (ولكنها ليس منسوخة تمامًا) من التغييرات الهائلة التي تجري في العالم العربي. لقد تمّ تأسيس حركة شبابية جديدة أطلقت على نفسها اسم «السور الخامس»، بمعنى أن العمل بالدستور يحمي أمن الكويت مثلما كانت تفعل جدران المدينة الأربعة في الكويت القديمة[28]. وكانت تلك المجموعة عبارة عن تآلف غير رسمي من الناشطين الشباب في المقام الأول، وأغلبهم طلاب ومهنيون شباب ومستخدمو وسائل الإعلام الاجتماعية، وجميعهم استخدموا "تويتر" للتخطيط والدعوة إلى مظاهرة خارج مبنى البرلمان في الكويت[29]. وشكّل انبثاقهم تلاقيًا بين أنماط احتجاج كويتية محددة مع استلهام للتحركات الشعبية في شمال أفريقيا.

البروفيسور شفيق الغبرا:
الشباب اليوم يفهمون... وسيجعلون صوتهم مسموعًا!!

وبالنسبة إلى عالم السياسة الكويتي، البروفيسور شفيق الغبرا، كانت الصلة بين الجانبين واضحة: «الشباب اليوم يفهمون كل شيء (...) وإذا كانوا غير راضين عن أداء مجلس النواب، فسوف يجعلون صوتهم مسموعًا»[30].

وبدأت حيوية هذه المجموعة الجديدة تجذب انتباه نواب المعارضة. وصرح النائب فلاح الصواغ، في مجلس الأمة، بأن: ««**السور الخامس» هي شمعة تضيء كل يوم للحفاظ على الحرية والعدالة والمساواة**»[31]. وكما حدث في البحرين، تطور ائتلاف متقلقل بين حركات الشباب الجديدة (مظلة «14 فبراير» في البحرين) والجمعيات السياسية التقليدية القائمة، **وخلق هذا بعدًا جديدًا مزعزعًا للاستقرار في سياسة المعارضة في كلا البلدين؛ لأن المجموعات الشبابية الجديدة كانت أقل استعدادًا لاتباع «قواعد اللعبة» السياسية الراسخة وأكثر ميلًا إلى اختبار حقيقة الخطوط الحمراء المقدسة المتعارف عليها سياسيًّا حتى الآن.**

صراعات أجنحة آل صباح تؤدي
إلى كشف فضيحة فساد هائلة

وأصبحت الحدود الموضوعة بعناية للمعارضة «التقليدية» تحت ضغط متواصل، حيث واجهت الشخصيات والجماعات السياسية التقليدية منافسين أكثر حماسًا ومعهم

مجموعات مختلفة من المطالب السياسية مع جداول زمنية لتحقيقها. وعلى الرغم من أن مثل هذه الأحـداث جرت بسرعة أكبر في البحرين، ونتجت عنها مواجهة أكثر وضوحًا بكثير في شهري فبراير ومارس عام 2011؛ فإن ديناميات مماثلة في الكويت تصاعدت، بعد مزاعم عن فضيحة فساد سياسي ضخمة في أغسطس 2011. **ومن المدهش أن الأزمة اشتعلت في سياق صراع عنيف ولعبة شدّ حبل بين رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح وابن عمه نائب رئيس مجلس الوزراء، الشيخ أحمد الفهد الصباح، حيث انهمكا في نزاع مرير لإضعاف بعضهما البعض، وتعزيز فرصهما القيادية داخل فرع الجابر قبل اختيار ولي عهد جديد في المستقبل**(*)(32).

وبــدأت، في يونيو، احتجاجات صغيرة مناهضة للحكومة على نطاق بسيط بالدعوة إلى استقالة رئيس الوزراء؛ ولكن ارتفع مستواها وحجمها أضعافًا مضاعفة في سبتمبر 2011، في أعقاب الكشف عن فضيحة فساد سياسي تشمل دفع رشاوى إلى 16 نائبًا. فبعد أن تبين أن اثنين من البنوك المحلية يشتبه في تحويل 92 مليون دولار إلى حسابات اثنين من النواب، قامت النيابة العامة الكويتية في نهاية المطاف بالتحقيق في مبالغ تصل إلى 350 مليون دولار عبارة عن رشاوى مزعومة من الحكومة لـ 16 نائبًا لتأمين الحصول على

(*) أي إنهما يتصارعان، حاليًّا، على ما يسمى في السعودية منصب «**ولي ولي العهد**». (العيسى)

أصواتهم في قضايا محددة[*][33]. وزاد الطين بلة وقوع موجة من الإضرابات، من عمال النفط والجمارك والعاملين في الخطوط الجوية الكويتية؛ وهو ما عزّز التصور بأن الحكومة بدأت تفقد قدرتها على إدارة البلد، لأن الإضرابات تسببت في تعطيل الحياة اليومية على نطاق واسع. وتفاقمت الأزمة الحكومية في أكتوبر عندما استقال وزير الخارجية المعروف بكفاءته، [الشيخ الدكتور] محمد صباح [السالم] الصباح (**وهو الشخص الوحيد من فرع السالم الذي لا يزال يحتل منصبًا رفيعًا**)، احتجاجًا على مزاعم عن حدوث تحويلات مالية خارجية للنواب من خلال السفارات الكويتية[34].

التوترات تصل الذروة

وتصاعدت التوترات ووصلت ذروتها الدراماتيكية في نوفمبر، عندما حاول نواب المعارضة في المجلس استجواب رئيس الوزراء بسبب مزاعم الفساد؛ ولكن ناصر المحمد أحال الطلب إلى المحكمة الدستورية التي قضت بأنه غير دستوري. ثم قامت الحكومة باستخدام أصوات الوزراء الخمسة عشر (الذين لديهم الحق في الجلوس والتصويت في البرلمان) جنبًا إلى جنب مع النواب الموالين للحكومة لإسقاط الاستجواب

(*) انظر في الملحق رقم (5) مقال ليام ستاك في جريدة «نيويورك تايمز» بعنوان: **التحقيق في الفساد يهز الكويت**. وأيضًا انظر في الملحق رقم (6) برقية من السفارة الأميركية بالكويت مسربة من ويكيليكس بعنوان: **الفساد يبرز كقضية مركزية في انتخابات 29 يونيو لمجلس الأمة**. (العيسى)

تمامًا. وإذا كان هذا التدخل الحكومي في التصويت ليس غير معتاد، فإنه أغضب المعارضة والحركات الشبابية؛ وهو ما أدى، في اليوم التالي 16 نوفمبر 2011، إلى أن يقوم بعض نواب المعارضة، بقيادة **النائب «العتيد» مُسَلَّم البراك**، بمسيرة إلى مقر إقامة رئيس الوزراء. وبعد أن أُرجعوا من قبل شرطة مكافحة الشغب، اقتحم المتظاهرون مجلس الأمة بدلًا من منزل رئيس الوزراء ورددوا شعارات مناهضة للحكومة. وحمل هذا العرض، الذي لم يسبق له مثيل من الغضب والشجاعة الشعبية، إيحاءات قوية مستلهمة من الربيع العربي الذي تردد صداه في أماكن أخرى في المنطقة وهزّ الكويت[35].

المعارضة تنتصر

واستمر الضغط على الحكومة ـ بعد اقتحام البرلمان ـ عبر سلسلة من المظاهرات السياسية الجماعية في مركز مدينة الكويت. وفي البداية، رفض الأمير الإذعان لاحتجاجات الشوارع أو للمطالبات بتغيير رئيس الـوزراء؛ ولكنه أُجبر بعد ذلك على الرضوخ للمطلب، بعد حشد هائل يتألف من عشرات الآلاف من الكويتيين في 27 نوفمبر، واستقال ناصر المحمد في اليوم التالي، وخلفه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، جابر المبارك الصباح؛ وهو عضو بارز آخر من الأسرة الحاكمة، ولكنه من فرع الحمد [بن مبارك الصباح الذي لا يحكم، حسب العرف الكويتي] وليس من فرعي الجابر أو السالم[36].

وبعد تعيين رئيس الوزراء الجديد، أصدر الأمير، في أوائل ديسمبر، مراسيم بحل مجلس الأمة والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة. وجرت الانتخابات في **2 فبراير 2012**، بعد حملات انتخابية شرسة تميزت بتصاعد التوتر الطائفي وحوادث عنف في الشوارع. **واكتسح مرشحو المعارضة الانتخابات بمرشحين إسلامويين وقبليين في الغالب، حيث فازت المعارضة بـ 34 مقعدًا من المقاعد الخمسين. وكان نجاحهم، إلى حدٍّ كبير، على حساب النخب الكويتية الليبرالية والتجارية الراسخة، وكذلك النائبات الأربع اللاتي فقدن جميع مقاعدهن**. وحصل النائب المعارض «**العتيد**» والأكثر جرأة **مسلم البراك** على أكثر من ثلاثين ألف صوت؛ وهو أعلى عدد من الأصوات يحصل عليه أيّ مرشح في تاريخ الكويت السياسي. وتعكس هذه النتائج ـ جزئيًّا ـ الانقسام الحاد في المجتمع الكويتي بين الطبقة السياسية التقليدية التي يهيمن عليها نخب حضرية (مستقرة) يعود وجودهم في الكويت إلى عصر ما قبل النفط من جهة. ومن جهة أخرى الوافدين الجدد، وهم غالبًا من خلفيات قبلية (بدو) نتيجة لمشاريع التجنيس واسعة النطاق خلال الستينيات والسبعينيات[37]. وهما الفريقان اللذان يتصادمان في الحملات الانتخابية وفي البرلمان حول اتجاه سياسات الدولة في المجالات الثقافية، وما يمس طبقات المجتمع وأصبح سجالهما المتعلق بالتوجه المستقبلي للكويت بمثابة تنافس على القوة السياسية[38].

وانعقد المجلس في 16 فبراير 2012، واستمر حتى تمّ

حلّه من قبل الأمير في 18 يونيو. لقد أصبح مجلسًا مذموم الصيت بعد سلسلة من التدابير التي اقترحها النواب القبليين والإسلامويين، والتي أوشكت أن تدمر سمعة الكويت من حيث كونها المجتمع الأكثر تسامحًا وتقدمًا في السياسة في الخليج. فبعد محاولة مبكرة لتعديل الدستور لجعل الشريعة «المصدر الرئيس» بدلًا من «مصدر رئيس» للتشريع، دعا المشرعون المحافظون إلى تأسيس جهاز «شرطة الأخلاق» لمراقبة سلوك النساء في الأماكن العامة، ووافقوا بأغلبية ساحقة على تعديل قانوني ينص على عقوبة الإعدام على التجديف (رُفض لاحقًا من الحكومة)، وعزّز المجلس عمومًا البيئة المحافظة المتزايدة التي شهدت الحكم على مغرد كويتي (حمد النقي) بالسجن عشر سنوات بسبب تغريدة اعتبرت إهانة للإسلام ولحكام البحرين والمملكة العربية السعودية. وهكذا فشلت المعارضة(*) في تقديم بديل للحكم يحظى بالمصداقية أو حتى الجاذبية بسبب هذه التصرفات، فضلًا عن تصفية الحسابات السياسية الذي تجلى في تقديم ثمانية طلبات استجوابات ضد وزراء في الحكومة؛ وهو ما أدى إلى استقالة اثنين[39].

كل هذا تغيَّر تغيرًا دراماتيكيًّا في 18 يونيو 2012،

(*) نظرًا لأن البروفيسور أولريخسن يبدو مؤيدًا للمعارضة بكل وضوح، رغم سلبياتها، قررت خلق توازن في الكتاب، حيث أضفت في الملحق رقم (7) مقالًا يقدم وجهة نظر معاكسة للبروفيسور ناثان براون بعنوان: «**الكويت: ديمقراطية بدون ديمقراطيين**». (العيسى)

عندما انحرفت السياسة الكويتية فجأة إلى منطقة مجهولة. ففي قرار غير مسبوق، قام الأمير بتفعيل المادة الـ106 من الدستور، والتي تعطيه الحق في تعليق المجلس لمدة شهر. وكانت هذه هي المرة الأولى خلال خمسين سنة من التاريخ البرلماني الكويتي التي يتمّ فيها تعليق المجلس بهذه الطريقة. وبعد يومين فقط، **أصدرت المحكمة الدستورية قرارًا صاعقًا عندما أبطلت انتخابات فبراير 2012، وأمرت بعودة البرلمان السابق الذي انتُخب في عام 2009**. لقد فاجأ هذان الحدثان السياسيين والجمهور تمامًا، ونتج عنهما بداية أعمق أزمة سياسية في الكويت منذ التحرير وعودة الحياة البرلمانية في عام 1992. **ووصف النائب مسلم البراك، على الفور، قرار المحكمة بأنه «انقلاب سافر ضد الدستور ومأساة وإهانة للشعب الكويتي»**[40].

وقام رئيس الوزراء، لاحقًا، بمحاولتين لعقد مجلس عام 2009 في 31 يوليو و7 أغسطس وفشل؛ لأن أغلبية نواب مجلس 2009 قاطعوا الجلستين، لأنهم لم يعترفوا بشرعية قرار المحكمة الدستورية. وخاطب الأمير الشعب الكويتي في 12 أغسطس داعيًا إلى الوحدة الوطنية، ووضع حدّ لما وصفه بـ «الممارسات السياسية غير السليمة»؛ ولكن مناشدته للهدوء السياسي تبخر مفعولها بعد ثلاثة أيام، عندما أحالت الحكومة نظام تقسيم الدوائر الانتخابية الخمس المعدل في عام 2006 إلى المحكمة الدستورية للفصل في كونه موافقًا أم مخالفًا للدستور. هذا القرار الحكومي نكأ الجروح القديمة وأبرز

خطوط الصدع في السياسة الكويتية. وكما ذكرنا آنفًا، فإن مسألة تقسيم الدوائر كانت منذ فترة طويلة هي نقطة الاختلاف الحارقة بين مجلس الوزراء والبرلمان، والتي اشتعلت في عام 2006 وأسفرت عن انتصار لمطالب المعارضة لإصلاح نظام الـ25 دائرة انتخابية، بعدما جادلوا بنجاح بأنه يسهل الفساد السياسي وشراء الأصوات[41].

وبعدما طلبت الحكومة من المحكمة الدستورية البت في دستورية هذا التعديل الذي جرى عام 2006، وغَيَّرَ تقسيم الدوائر من 25 إلى 5 دوائر، **أعلنت شخصيات المعارضة أن نظام تقسيم الدوائر لا يمكن تغييره قبل الانتخابات المقبلة، واتهمت الحكومة بمحاولة إعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية لتخفيف قوتها وتقليل احتمالات انتصار المعارضة في الانتخابات المقبلة.** ومن ثَمَّ، اتهمت كتلةُ الأغلبية البرلمانية الحكومةَ بالسعي إلى التلاعب بالقضاء من أجل السيطرة على «نتائج أي انتخابات برلمانية مقبلة واحتكار السلطة»؛ ولكن رفضت المحكمة الدستورية في 25 سبتمبر البت في طلب الحكومة، بخصوص تعديل حدود الدوائر الانتخابية. واتُخذ هذا القرار المنتظر مع وجود شرطة مكافحة الشغب حول مبنى المحكمة، ونتجت عنه فترة هدوء مشوبة بالحذر، بينما بدأت كل من الحكومة والمعارضة في التفكير بخطواتهما المقبلة[42].

وأصـدر الأمير مرسومًا بحل مجلس 2009 (للمرة

الثانية) في 7 أكتوبر 2012؛ ولكنه أَخَّـرَ مرسوم الدعوة لانتخابات جديدة لمدة أسبوعين تقريبًا مع تأكيده أيضًا على أهمية «تصحيح الأخطاء والعودة إلى المسار الصحيح»[43]؛ وهو ما أثار شكوك المعارضة بأن الأمير يستعد لتعديل نظام الانتخابات بـ«**مرسوم ضرورة**»، دون التشاور مع المجلس. وفي 19 أكتوبر، أصدر الأمير، بالفعل، مرسومًا بتخفيض عدد الأصوات التي يمكن أن يدلي بها الناخب من 4 إلى 1، وحدّد موعد الانتخابات في 1 ديسمبر. وعندما فعل ذلك، حَذَّرَ بصورة استفزت المعارضة من «**الفتنة والفوضى التي يمكن أن تهدد بلدنا وتقوض الوحدة الوطنية**». وصعق القرار المعارضة التي دعت إلى مظاهرة ضخمة ضد المرسوم الأميري في 21 أكتوبر، حضرها عشرات وربما مئات الآلاف من المحتجين[44].

وعند هذه النقطة، كانت الأحـداث في الكويت في خطر من أن تتفاقم وتخرج عن السيطرة. لقد صدر مرسوم الأمير وجرت المسيرة الاحتجاجية اللاحقة على خلفية نقلة تحولية في حدود سقف الخطاب السياسي في الكويت. ويرتبط هذا بالمظاهرة التي جرت يوم الاثنين 15 أكتوبر أمام مبنى مجلس الأمة في «ساحة الإرادة»، الذي أصبح بؤرة لحركة الاحتجاج. وفي خطاب ناري أمام آلاف من المؤيدين، كسر النائب المعارض العتيد **مسلم البراك** التابو المتعارف عليه بعدم نقد الأمير. وخاطب البراك الأمير مباشرة متسائلًا عن سلامة قراره: «**نحن لن نسمح لك، يا سمو الأمير، أن تمارس الحكم**

الفردي (...) نحن لسنا خائفين من هراواتكم أو سجونكم الجديدة...». وهتفت الجماهير بتحد «**لن نسمح لك... لن نسمح لك**» مرة أخرى، وولد شعار معارض جديد وقوي[45].

مسيرة «كرامة وطن» تتحدى قرار الأمير

وكانت هذه هي الخلفية التي أدت إلى تصاعد التوترات السياسية تصاعدًا حادًّا. ومع تزايد الضغط، انعقد مجلس أسرة آل صباح لإصدار دعوة غير مسبوقة لطاعة الأمير؛ ولكن حتى هذه الدعوة تمّ تجاهلها من قبل عشرات الآلاف من الكويتيين الذين احتشدوا في وسط مدينة الكويت يوم 21 أكتوبر قادمين من خمس نقاط انطلاق مختلفة. وسميت تلك المسيرة الحاشدة بـ«كرامة وطن»، وردّد المتظاهرون مرة أخرى «**لن نسمح لك**» وارتدوا اللون البرتقالي لتأكيد الاستمرارية مع حركة عام 2006 البرتقالية التي أنتجت الإصلاحات الانتخابية التي كان الأمير يعمل على تغييرها الآن. أكثر من ذلك، استخدم المنظمون للمسيرة ـ بذكاء ـ لغة (وأغاني) اللاعنف ورموزًا مستوحاة من **الربيع العربي**. وكما أشارت الأكاديمية الأميركية كريستين ديوان: «**ألغى شعار** «**كرامة وطن**» **الاختلافات التي بينهم، وتَنَاغَمَ مع مطالب المواطنين لربيع عربي مبكر**»[46].

وردت الأجهزة الأمنية على مسيرة «كرامة وطن» بالقوة. وحاولت شرطة مكافحة الشغب تفريق المظاهرات باستخدام الهراوات والغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت، واشتبكت في معارك كرٍّ وفرٍّ في مختلف أنحاء مدينة الكويت

مع مجموعات من المتظاهرين. وبعد أسبوعين، وفي 4 نوفمبر تحديدًا، جرى تفريق مسيرة «كرامة وطن» ثانية بعنف، عندما استعملت شرطة مكافحة الشغب مرة أخرى قنابل الدخان وقنابل الصوت وغازًا مسيلًا للدموع ضد عشرات الآلاف من المتظاهرين(47). ومع تبني أجهزة الأمن لسياسة القمع وجذب المسيرات لأكبر حشود في تاريخ المظاهرات السياسية في الكويت، بدا أن هناك خطرًا حقيقيًّا جدًّا من أن الكويت قد تنزلق لا محالة نحو نوع من المواجهة المفتوحة التي ميزت بداية الانتفاضة في البحرين في فبراير 2011؛ ولكن هذا لم يحدث، لأن جميع الأطراف تراجعت بعد الوصول إلى حافة الهاوية، وجرت مسيرة «كرامة وطن» ضخمة أخرى عشية الانتخابات بصورة سلمية(48).

المعارضة تقاطع الانتخابات ودخول طبقة سياسية جديدة إلى البرلمان

وجرت الانتخابات في 1 ديسمبر، وقاطعتها جميع جماعات المعارضة الرئيسة من أول المرشحين القبليين والإسلامويين المحافظين إلى التجار والليبراليين(*)، بما في ذلك **أكبر ثلاث قبائل الكويت: مطير، والعوازم والعجمان.** وانخفض الإقبال من متوسط قدره حوالي 60% في الانتخابات

(*) انظر قصة خبرية في الملحق رقم (8) من صوت ألمانيا (دويتشه فيله) بعنوان: **ضريبة مقاطعة الانتخابات الكويتية: د. ابتهال الخطيب** أنموذجًا. (العيسى)

«العادية» إلى أقل من 40%؛ وهي نسبة ضبابية سمحت بأن تزعم كل من الحكومة والمعارضة بنجاح مواقفهما. **ونظرًا لمقاطعة المعارضة، دخل ثلاثون نائبًا جديدًا من النواب الخمسين المنتخبين إلى المجلس لأول مرة. وهكذا، ظهرت طبقة سياسية لا تملك أية خبرة برلمانية مع ممثلين عن القبائل الصغيرة، ووصول ثلاث نائبات إلى البرلمان، والأكثر أهمية هو وصول 17 نائبًا شيعيًّا للبرلمان؛ وهو رقم قياسي وأكثر من ضعف عددهم الأقصى سابقًا. وبالرغم من كون النواب الشيعة ينتمون إلى أربعة توجهات أيديولوجية مختلفة، ولم يشكلوا كتلة متجانسة، إلا أن موالاتهم الواضحة للحكومة (وخاصة لرئيس الوزراء السابق ناصر المحمد) تعني أنهم استفادوا استفادة غير متناسبة مع حجمهم الحقيقي من مقاطعة المعارضة للانتخابات!!!**[49].

(5)
تغير ديناميات المعارضة

ما هو «الجديد» في مظاهرات 2011 ــ 2012 السياسية، على ضوء التاريخ الطويل للمعارضة في الكويت المبين أعلاه؟ ولماذا تحولت نقاط القوة الأولية للاحتجاج ـ وهي مفارقة ـ بسرعة إلى نقاط الضعف؟

لقد ناضلت الكويت، أيضًا، من أجل استيعاب دخول معارضين [شباب] جدد أقوياء على الخلفية القوية لسرعة انتشار ثورات الربيع العربي في أجزاء كبيرة من شمال أفريقيا والشرق الأوسط في عام 2011. **وكان هؤلاء الشباب أقل استعدادًا لمراعاة العرف السياسي غير المكتوب للمشاركة السياسية ويريدون إعادة كتابة قواعد اللعبة**. وكان هناك تشابه آخر مع الأساليب الثورية للربيع العربي، يتمثل في استخدام شبكات التواصل الاجتماعية ووسائل الإعلام الجديدة لمناقشة ونشر آراء سياسية والانخراط في انتقادات حادة غير مسبوقة ومباشرة ضد الأسرة الحاكمة، بما في ذلك الأمير نفسه. وأسهمت هذه الوسائل الجديدة في توسيع الأدوات

المتاحة للجماعات الشبابية المعارضة التي كانت تكافح لإيصال صوتها؛ نظرًا لأن الشباب في جميع دول الخليج، ومنها الكويت، يتميزون بأعلى المعدلات العالمية في استعمال الهاتف الذكي و"تويتر"[50].

شكلت المجموعات الشبابية العمود الفقري للاحتجاجات الأولية التي اجتاحت الكويت في عام 2011. ومنذ البداية، اتسمت العلاقة بينها وبين المعارضة السياسية التقليدية بالتوتر وعدم التوافق على الأهداف والأساليب. وبعد ضبط نغمة المظاهرات المبكرة وتوليد زخم في الفعاليات التي أدّت إلى استقالة رئيس الوزراء، نظر الكثيرون بارتياب إلى محاولة من سياسيين تقليديين منتخبين للقفز على حركة المطالبة بالتغيير ومحاولة السيطرة عليها. وانتهج النشطاء الشباب أيضًا موقفًا متصلبًا تجاه مطالب الإصلاح، وانتقدوا ما اعتبروه فشل النواب في تكثيف الضغط للوصول إلى الحد الأقصى من المطالب بشأن قضايا مثل: «**الحكومة المنتخبة**» وشرعنة «**الأحزاب السياسية**». **وساد جو من عدم الثقة في الأشهر التي تلت انتخابات فبراير 2012 التي فازت بها المعارضة، حيث أبدت الحركات الجديدة استياءها من أداء النواب الذين فازوا بفضل موجة الاحتجاجات التي قادها الشباب في عام 2011، بينما طالبهم نواب المعارضة بقدر أكبر من الصبر؛ لأن التغيير يأتي عبر خطوات تدريجية، وليس دفعة واحدة**[51].

بفضل الشباب... الخط الأحمر يتراجع بسرعة

وكانت قوة الاحتجاجات التي أسقطت رئيس الوزراء تعود ـ جزئيًّا ـ إلى طبيعتها العفوية وكونها بلا قيادة؛ وهو ما مكّنها من تجنب الوقوع تحت سيطرة أية مجموعة مصالح. **هذا الوضع تغيّر عندما أدت المظاهرات المستمرة إلى ضرورة صياغة سياسات وأهداف ثابتة؛ وهو ما أدى، أيضًا، إلى تطور تأثير الحركات الجديدة على المعارضة التقليدية.** واندمجت ثلاث مجموعات شبابية معًا في مارس 2012، وشكلت **الحركة الديمقراطية المدنية** (CDM). وأشارت الحركة إلى وجـود «ضــرورة وطنية للعودة إلى التعبئة السياسية»، وتبّنت شعار «**حكومة منتخبة وإمارة دستورية**» لتأكيد التزامها **بتقليص صلاحيات آل صباح**[52]. أرغم ظهور **الحركة الديمقراطية المدنية** وحملتها المتواصلة والجريئة للإصلاح الراديكالي قادة المعارضة السياسية التقليدية للاستجابة لمطالب الشباب؛ لتتحقق لهم النجاة من الفناء السياسي، وللبقاء كجهات فاعلة في المشهد السياسي، ولمحاولة التحكم بالأحداث. وبتعبير ناشط في **الحركة الديمقراطية المدنية**: «**الخط الأحمر يتراجع بسرعة. فقبل عامين كنا بالكاد نستطيع انتقاد رئيس الوزراء**»[53].

ولكن بينما كان حشد القاعدة الشعبية يستجمع قوته وأدى إلى استجابة قمعية من قوات الأمن، فإنه كشف أيضًا نقاط الضعف في ائتلاف المعارضة الواسع. فمن السهل

للمعارضة **التوحد ضد فرد مثل رئيس الـــوزراء، ناصر المحمد الصباح في عام 2011 أو التوحد ضد إجراء معين مثل تغيير الأمير لنظام التصويت في عام 2012؛** ولكن من الصعب والصعب جدًّا الاتفاق على بيان مشترك للأهداف والتكتيكات. وهكذا، فإن التحالف العريض والمهلهل الذي اتفق على مقاطعة انتخابات ديسمبر 2012 ـ والذي ضمّ اتجاهات متنافرة من الليبرالي المخضرم أحمد الخطيب إلى الجماعات القبلية والإسلاموية المحافظة التي تشمل الإخــوان والسلفيين ـ تشظى بسرعة وانفض، مع إعلان الكتلتين الليبرالية والسلفية عودتهما إلى السياسة البرلمانية قبل انتخابات يوليو 2013[54].

نقطتا ضعف بنيويتان هامتان

وينبغي تسجيل ملاحظتين تنظيميتين إضافيتين حول هذه المسألة:

الملاحظة الأولى «عامة»، وهي أن التصدعات في حركة المعارضة الواسعة أكدت التحديات التي تواجه الجهات السياسية الفاعلة في بيئة لا تسمح بالأحزاب السياسية الرسمية، وبدلًا منها يجتمع السياسيون حول **منابر** غامضة تعكس أجندات **شخصية وشعبوية**، بدلًا من أجندة **أيديولوجية ثابتة** توحدهم وتصهرهم.

والملاحظة الثانية «تكتيكية»، وهي أن حوادث مفصلية مثل اقتحام مجلس الأمة في نوفمبر 2011 وخطبة

مسلم البراك النارية في أكتوبر 2012 **أضعفت المعارضة السياسية،** لأنها دقت إسفينًا بين الأنصار المتصلبين للإصلاح الراديكالي المتمثل في تقليص سلطة الأسرة الحاكمة من جهة، ومن جهة أخرى الكثير من الشخصيات السياسية المعتدلة غير الراغبة في التفكير بمثل هذه التدابير الراديكالية. إعلان مسلم البراك في مارس 2013 عن إنشاء **ائتلاف المعارضة** يعدّ مثالًا نموذجيًّا للملاحظة الثانية. **فبعدما طالب الائتلاف بتعيين الحكومة من قبل الأغلبية البرلمانية، بدلًا من أن يعينها الأمير، انتقد النائب المعارض السابق مبارك الصيفي هذه الخطوة؛ لأنها راديكالية «أكثر من اللازم»، وزعم أن ما يصل إلى 17 عضوًا من الائتلاف نفسه متفقين معه.** أكثر من ذلك، فبينما جمع التآلف بين منظمات غير حكومية ونقابات عمالية وجماعات طلابية مع قادة المعارضة السياسية، فإنه فشل في جذب جماعات ليبرالية مثل **التحالف الوطني الديمقراطي** أو جماعات سلفية محافظة وكلاهما قاما لاحقًا بإعادة الدخول إلى المعترك السياسي في انتخابات يوليو 2013[55].

وقدمت نقطتا الضعف المذكورتان آنفًا «**ثغرة**» سهلت للحكومة اختراق صفوف المعارضة، وهو ما سمح لها باستهداف المتظاهرين وإضعاف حركة المعارضة من خلال مزيج من حملة إعلامية موجهة وحوار وقمع. ووقع هذا الرد متعدد الأوجه، بينما كانت العائلة الحاكمة تحاول **متأخرة** إعادة التماسك في مواجهة تحدّ شعبي غير مسبوق

على هيمنتها السياسية في الكويت، ولإعادة توحيد جبهتها في مواجهة اضطرابات الربيع العربي السياسية الواسعة في المنطقة. وتواصل كبار أسرة آل صباح، بقيادة الأمير، مع زعماء القبائل الرئيسة التي قاطعت انتخابات ديسمبر 2012، وحصلوا على تعهدهم بالعودة إلى الساحة السياسية. ومن ثم، نجحوا في تحييد عنصر رئيس من المعارضة. وأدى هذا الاتفاق مع القيادات القبلية إلى كبح شباب القبائل في المناطق ذات الأغلبية القبلية في مدينة الكويت، والذين شاركوا في مناوشات مع قوات الأمن في أوائل عام 2013(56).

وبالإضافة إلى هذا الضغط على القبائل، دشنت الحكومة سلسلة من المبادرات لإعادة التواصل مع جيل الشباب الذي أصبح جريئًا. وشملت المبادرات **اجتماعًا في مقهى** حظي بتغطية إعلامية مكثفة بين وزراء وشيوخ شباب من آل صباح من جهة والمدونين والناشطين على الإنترينت من جهة أخرى، **وتشكيل المجلس الوطني للشباب** لإعطاء الشباب منبرًا للتعبير عن همومهم، **وإطلاق حملة من قبل الديوان الأميري بعنوان «الكويت تسمع»**؛ ولكن السلطات مررت، في وقت متزامن مع ما سبق، أيضًا قانونًا إعلاميًّا قمعيًّا يقيد وسائل الإعلام الجديدة ويجرم المعارضة على الإنترنيت، واعتقلت واتهمت عشرات النشطاء ليس فقط بإهانة الذات الأميرية بل أيضًا بـ «جرائم» غامضة كتقويض الوحدة الوطنية و«الإساءة إلى الدستور»؛ وهو ما جعل

الباحثة ديوان تشير إلى أنه بسبب منهج القبضة الحديدية «**بدأ نشطاء المعارضة يقضون معظم وقتهم لتجميع الدفوع القانونية، وانتقلت المعركة السياسية من الشوارع إلى المحاكم**»[57].

(6)
النتيجة

لطالما كانت الكويت منارة رائدة للتنمية السياسية في منطقة الخليج، ويعود الجدل الكويتي حول حدود سلطة آل صباح ـ كما أوضحت في بداية هذه الدراسة ـ إلى عقود ماضية؛ بل حتى قبل عصر النفط. ووصلت عدوى مجلس 1938 التشريعي بالكويت إلى البحرين ودبي لتثبت إمكانية انتقال مطلب المشاركة السياسية عبر الحدود إلى دول إقليمية أخرى أقل تقدمية من الناحية السياسية. وبينما تتقارب الممالك العربية الثماني من بعضها البعض (دول الخليج الست بالإضافة إلى المغرب والأردن) للصمود في وجه اضطرابات الربيع العربي، نستحضر القول المأثور بأن «**قوة السلسلة لا تزيد عن قوة أضعف حلقاتها**»؛ وهو ما يذكرنا بتحذير الباحث **مايكل هيرب**[*]، في عام 1999،

(*) كما جاء في كتاب هيرب «**كل شيء في العائلة: الاستبداد والثورة والديمقراطية في ممالك الشرق الأوسط**»، قسم النشر بجامعة ولاية نيويورك، عام 1999، ص ص 67 ـ 108 من النسخة الإنكليزية الأصلية. (العيسى)

بأن **أعظم خطر يواجه الأنظمة الملكية السلالية ينبع من النزاعات داخل الأسر المالكة نفسها**. لقد كانت الحلقة الأضعف في الممالك العربية في عام 2011 هي البحرين، حيث تمّ دعم **آل خليفة** بقوات درع الجزيرة لدول مجلس التعاون الخليجي. **وأصبحت الحلقة الضعيفة في عام 2012 على نحو متزايد هي الكويت**، حيث تصاعدت موجة المعارضة وهددت احتكار عائلة **آل صباح** للسلطة. وشكل سقوط رئيس الوزراء الكويتي، ناصر المحمد، في أواخر عام 2011 تحديًا مباشرًا للخط الأحمر المقدس ـ حتى الآن ـ كما فعلت بالمثل التهديدات الشعبية للسلطة الأميرية في أكتوبر 2012، عندما بلغت مطالب المعارضة الكويتية أقصى السقف؛ **ولكن أي تحرك نحو «رئيس وزراء منتخب» ـ وهو المطلب الجوهري لحركة الشباب في عام 2012 ـ سيدشن نقلة تحولية «غير قابلة للنقض» في ميزان القوى. ويرجح أن يواجه مقاومة صلبة من دول الخليج الأخرى، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية**. ولهذا السبب، فإن الأسئلة الرئيسة التي تواجه الكويت هي: هل سيتمّ حلّ هذا المأزق؟ وكيف؟ ومتى؟ وهل بتوافق الآراء أو عبر نزاع؟ وبالإضافة إلى ذلك، ونظرًا لأننا نعيش في عصر ثورة الاتصالات الذي تتوفر فيه وسائل تواصل وتنسيق بين الناس توفرًا مكثفًا ومذهلًا وغير مسبوق، فإنه يمكن توسيع وتعميم حجة هيرب المذكورة آنفًا لكي يُستنتج منها أن **النزاعات داخل تلك الأسر الحاكمة نفسها هي أعظم خطر**

قد يتسبب في اندثار النظام الملكي الوراثي وفنائه بأكمله كأحد أنواع أنظمة الحكم في العالم العربي؛ لأن أي تهديد يواجه أحد الأنظمة الملكية في الخليج ستكون له تداعيات خطيرة وفورية على جميع الممالك الأخرى.

ومن الخطير، أيضًا، عدم وجود توافق سياسي أو رؤية للمرحلة المقبلة من التنمية في الكويت. تعاني الكويت ـ مثل البحرين والمملكة الأردنية ـ منافسات شرسة بين جماعات مصالح متجذرة وراسخة على نحو متزايد، وتلتف حول الأسر الحاكمة **التي تتمثل استجابتها** «**الفطرية**» **لمطالب الإصلاح الصادقة في** «**قمعها**»، وهناك أيضًا معارضة شعبية وسياسية نشيطة وتتبنى دعـوات لمزيد من الحريات، والمساءلة، والمشاركة في الحكم. وانبثقت في كل من الكويت والبحرين أطراف جديدة قوية أقل استعدادًا لاحترام «قواعد اللعبة» التقليدية. وهكذا، بدأت القيود التي وضعت بعناية شديدة لسقف المعارضة المسموح بها تنهار، بينما تعاني الجماعات السياسية القائمة الحيرة حول كيفية العمل مع الوافدين الجدد إلى اللعبة السياسية، والذين يحاولون إيصال صوتهم إلى الجميع وترسيخ مكانهم في النظام السياسي.

يعدّ الإرث التاريخي للمشاركة السياسية في الإطار الكويتي الخاص الذي تطور خلال القرن العشرين مصدرًا لاستقرار نسبي عبر ربط الدولة بالمجتمع وكوسيلة استيعاب واستجابة للمطالب السياسية في مراحل ماضية حاسمة؛

ولكنه يسبب إشكالية أيضًا حول الحدود المتصورة للمرونة الأميرية بشأن استقلالية العمل والتأثير على «المجال» السياسي. يدلّ مسار الاحتجاج في الكويت على عدم وجود فارق قطبي كبير بين الملكيات والجمهوريات العربية، من حيث مستويات المشاركة السياسية أو التعرض للاضطرابات. **ويفاقم من تعقيد الساحة السياسية السائلة في الكويت حقيقة أن «آل صباح» هم أنفسهم يعدّون لاعبين فاعلين سياسيًّا للغاية، وبعيدين جدًّا عن الوحدة الأسرية.** وقد تمّ اختبار فكرة هيرب(*) حول «الملكية السلالية» إلى الحد الأقصى عبر المكائد داخل أسرة آل صباح بين عامي 2006 و2012، والتي نتج عنها تخلخل توازن الأسرة الحاكمة بسبب استبعاد **فرع السالم** من الحكم وما تلاه من صراع على السلطة بين مراكز القوة داخل فرع الجابر. وحاولت الأسرة الحاكمة توحيد صفوفها وإعادة تأكيد سلطتها في مواجهة تحدي عام 2012 الشديد من قبل طبقتين شعبية وسياسية أصيبتا بخيبة هائلة لطول شلل الكويت؛ ولكنها اكتشفت أن «شركاءها» السياسيين التقليديين أنفسهم فقدوا التحكم بوتيرة واتجاه دعوات الإصلاح النابعة من الشباب الكويتي.

ولذلك، من الواضح أن النظام السياسي الكويتي

(*) كما وردت في كتاب هيرب «**كل شيء في العائلة: الاستبداد والثورة والديمقراطية في ممالك الشرق الأوسط**»، قسم النشر بجامعة ولاية نيويورك، عام 1999، ص ص 67 ـ 108 من النسخة الإنكليزية الأصلية. (العيسى)

الهجين يضم عناصر تعددية حقيقية جنبًا إلى جنب مع أسس متجذرة جيدًا تعزز الهيمنة الأميرية. وتزداد سيولة المشهد السياسي بسبب الطبيعة غير الرسمية للاتفاقات السياسية بين الفصائل والجماعات المتنازعة؛ وهو ما يسبب مزيدًا من السيولة لمخرجات العملية السياسية. لقد ناضل كل من الأسرة الحاكمة والمشهد السياسي ككل للتكيف مع التغيرات الأساسية التي حدثت في السنوات الأخيرة بشأن «قواعد اللعبة»، ودوافع وأهداف اللاعبين الرسميين وغير الرسميين المعنيين، وحدود الساحة السياسية نفسها. وتبحث السياسة الكويتية عن تـوازن جديد يمكن أن يستوعب مجموعة أكبر من القضايا والأهداف، مع انتشار واسع جدًّا للاعبين ممثلين لجهات متعددة ومتداخلة في كثير من الأحيان من الشعب والمحسوبين على الأسرة الحاكمة. وتوضح حالة الكويت ـ وهي ليست إمارة وراثية نموذجية أو نظامًا سياسيًّا تعدديًّا كاملًا ـ التحديات التي تواجه التطور السياسي داخل **نظام هجين يتميز بكل من الاستبداد والانفتاح وكذلك زيادة الانقسام والتنوع.**

ـ انتهت الدراسة ـ

هوامش المؤلف

(1) هيرب، **كل شيء في العائلة: الاستبداد والثورة والديمقراطية في ممالك الشرق الأوسط** (1999)، ص253.

(2) كريستال، **النفط والسياسة في الخليج: الحكام والتجار في الكويت وقطر** (1990)، ص 12.

(3) روبرتس، فصل بعنوان «**الكويت**»، في كتاب: **السلطة، والسياسة في الخليج الفارسي**، تحرير كريستوفر ديفيدسون (2011)، ص 92.

(4) بيترسون، فصل بعنوان «الحكام والتجار والشيوخ في السياسة الخليجية: وظيفة شبكات الأسرة»، في كتاب: **الأسرة الخليجية: سياسات القرابة والحداثة**، تحرير د. العنود الشارخ (2007)، ص 30.

(5) صالح، «مجلس 1938 التشريعي بالكويت» **مجلة دراسات شرق أوسطية**، مج ـ 28 (1992)، ص 66.

(6) تيترو، «الاستقلال والضرورة والدولة الصغيرة: حكم الكويت في القرن العشرين»، في **مجلة إنترناشينال أورغنايسيشن**، مج ـ 45 (1991)، ص 576.

(7) صالح، «مجلس 1938 التشريعي بالكويت»، ص 77.

(8) تيترو، «حكم الكويت في القرن العشرين»، ص 577.

(9) الغبرا، «الكويت وديناميات التغيير الاجتماعي ـ الاقتصادي»، **مجلة الشرق الأوسط**، مج51 (1997)، ص 362.

(10) المباركي، «أحداث رئيسة في سيرة القطامي...شخصية فريدة من نوعها»، **عرب تايمز**، 1 يوليو 2012.

(11) النجار، غانم، «التحديات التي تواجه الديمقراطية الكويتية»، **مجلة الشرق الأوسط**، مج54 (2000)، ص244.

(12) المرجع نفسه، ص 245

(13) هيرب، **كل شيء في العائلة**، ص 165.

(14) ستيفنسون، «مرونة الديوانية الكويتية لاستيعاب المرأة»، **مجلة الدراسات العربية**، مج1، رقم2، (ديسمبر 2011)، ص 184 ـ 5.

(15) هيرب، **كل شيء في العائلة**، ص 166.

(16) المرجع نفسه، ص 83 ـ 4.

(17) روبرتس، «الكويت»، ص 96.

(18) تيترو، «البحث عن ثورة في الكويت»، **مشروع معلومات وبحوث الشرق الأوسط**، 1 نوفمبر 2012.

(19) مجهول، «خلع أمير الكويت المريض من منصبه»، **الغارديان**، 24 يناير 2006.

(20) الزعبي، «آفاق الإصلاح السياسي في الكويت: تحليل للأحداث الأخيرة»، **نشرة الإصلاح العربي**، رقم 8 (2006)، ص 4.

(21) الوهيب، «الكويت: الأزمة ومستقبلها»، **نشرة الإصلاح العربي**، رقم 63 (2012)، ص 3.

(22) هيرب، فصل بعنوان «الكويت: عقبة السياسة البرلمانية»، في كتاب: **اللبرلة السياسية في الخليج الفارسي**، تحرير جاشوا تايتلبام (2009)، ص 152.

(23) روبرتس، «الكويت»، ص 97.

(24) كريستيان كوتس أولريخسن، «دول الخليج: صمت مدروس أمام الربيع العربي»، موقع **أوبن ديموكراسي**، 25 أبريل 2011.

(25) المرجع نفسه.

(26) مجهول، «وزير الداخلية الكويتي يستقيل إثر وفاة محتجز»، **بي بي سي نيوز**، 7 فبراير 2011.

(27) كالدروود، «**الكويتيون سعداء بهدية 1.000 دينار من الأمير ولكنهم لا يزالون ينتظرون خطة للتنمية**»، **ذا ناشينال**، 25 فبراير عام 2011.

(28) كالدروود، «مجموعة السور الخامس الشبابية تدعو إلى إقالة حكومة الكويت»، **ذا ناشينال** 8 فبراير 2011.

(29) ديفيدسون، «**ما بعد الشيوخ: الانهيار القادم لممالك الخليج**» (2012)، ص 217.

(30) مجهول، «المعارضة الكويتية تسعى إلى مكاسب في البرلمان الجديد»، **أسوشيتد برس،** 1 فبراير 2012.

(31) كالدروود، «مجموعة السور الخامس الشبابية تدعو إلى إقالة حكومة الكويت»، **ذا ناشينال** 8 فبراير 2011.

(32) الوهيب، «الأزمة ومستقبلها»، ص 3.

(33) مجهول. «الجميع خاسرون في **الأربعاء الأسود** بالكويت: المعارضة تضعف والنظام يتهاوى»، **نشرة دول الخليج الإخبارية،** 25 نوفمبر 2011، ص 3.

(34) كريستيان كوتس أولريخسن، «المواجهة السياسية في الكويت»، موقع **مجلة فورين بوليسي،** 20 يونيو 2012.

(35) كريستيان كوتس أولريخسن، «الاثنين الأسود في الكويت»، **ذا وورلد توداي،** يناير 2012، ص 19.

(36) مجهول، «تسمية رئيس وزراء جديد ولكن التوترات باقية»، **نشرة دول الخليج الإخبارية،** 9 ديسمبر 2011، ص4.

(37) لونغفا، آنه نغا. «الوطنية في زي ما قبل الحداثة: الخطاب حول الحضر والبدو في الكويت»، **المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط** مج38، رقم 2 (مايو 2006)، ص 183.

(38) تيترو، «**البحث عن ثورة في الكويت**».

(39) كريستيان كوتس أولريخسن، «**مواجهة سياسية في الكويت**».

(40) مجهول، «المحكمة الدستورية تحل المجلس الذي تهيمن عليه المعارضة»، **عرب تايمز**، 21 يونيو 2012.

(41) هيرب، «**عقبة السياسة البرلمانية**»، ص 140 ـ 1.

(42) كريستيان كوتس أولريخسن، «مسار الكويت الغامض»، **مجلة فورين بوليسي**، 26 سبتمبر 2012.

(43) مجهول، «الكويت تستعد لثاني انتخابات هذا العام بعدما حلّ الأمير البرلمان»، **نشرة دول الخليج الإخبارية**، 11 أكتوبر 2012، ص 3.

(44) مجهول، «الضغط يتصاعد على آل صباح بالكويت والاحتجاجات الحاشدة تطالب بوضع حدّ للدكتاتورية»، **نشرة دول الخليج الإخبارية** 25 أكتوبر 2012، ص 3.

(45) المرجع نفسه، ص 1.

(46) ديوان، «حركة للتوازن بالكويت»، **مجلة فورين بوليسي**، 23 أكتوبر 2012.

(47) كريستيان كوتس أولريخسن، «الكويت: الأزمة السياسية في منعطف حرج»، **بي بي سي أونلاين**، 22 أكتوبر 2012.

(48) مجهول، «إقبال منخفض للناخبين وخطط لمزيد من الاحتجاجات تشير لمشاكل قادمة أكثر في الكويت»، **نشرة دول الخليج الإخبارية**، 6 ديسمبر 2012، ص 1.

(49) مجهول، «الغموض السياسي يؤثر على مستقبل الاقتصاد والاستثمار بالكويت»، **نشرة أكسفورد أناليتيكا**، 12 ديسمبر 2012.

(50) كينينمونت، «إلى أي مدى يغير "تويتر" المجتمعات الخليجية؟»، **تشاتام هاوس**، فبراير 2013.

(51) ديكنسون، «حركة الشباب تساعد على تحديد الأجندة السياسية في الكويت»، **ذا ناشينال**، 22 يوليو 2012.

(52) كريم، منى، «حركة شباب الكويت تشعل المعارضة»، **موقع ألمونيتور**، 26 سبتمبر عام 2013.

(53) سيلفيا ويستال، «حركة الاحتجاج الكويتية تحول تركيزها قبل الانتخابات»، **رويترز**، 25 يوليو 2013.

(54) كريم، منى، «الكتلة الليبرالية الكويتية ترحب بقرار المحكمة حول البرلمان»، **موقع ألمونيتور**، 21 يونيو 2013.

(55) السيد، وفا، «المعارضة الكويتية تحدد قضيتها»، **موقع (IISS Voices)**، 29 أبريل 2013.

(56) الجاسر، «الكويت تسعى إلى ردع القبائل عن دعم المعارضة»، **ألمونيتور**، 23 مايو 2013.

(57) ديوان، «الكويت تلتقط أنفاسها»، **مجلة فورين بوليسي**، 9 أغسطس 2013.

قائمة المراجع والمصادر

- أولريخسن، كريستيان كوتس. «دول الخليج: صمت مدروس أمام الربيع العربي»، **موقع أوبن ديموكراسي**، 25 أبريل 2011.
- أولريخسن، كريستيان كوتس. «الاثنين الأسود في الكويت»، **ذا وورلد توداي**، يناير 2012، ص 19 ـ 20.
- أولريخسن، كريستيان كوتس. «مسار الكويت الغامض»، **موقع مجلة فورين بوليسي**، 26 سبتمبر/ أيلول 2012.
- أولريخسن، كريستيان كوتس. «المواجهة السياسية في الكويت»، **موقع مجلة فورين بوليسي**، 20 يونيو 2012.
- بيترسون، جون. «الحكام والتجار والشيوخ في السياسة الخليجية: وظيفة شبكات الأسرة»، فصل في كتاب: **الأسرة الخليجية: سياسات القرابة والحداثة**، تحرير د. العنود الشارخ، (لندن: دار الساقي، 2007)، ص21 ـ 36.
- تيترو، ماري آن. «الاستقلال والضرورة والدولة الصغيرة:

حكم الكويت في القرن العشرين»، في **مجلة إنترناشينال أورغنايسيشن**، مج ـ 45 (1991)، ص 565 ـ 91.

ــ تيترو، ماري آن. «البحث عن ثورة في الكويت»، **مشروع معلومات وبحوث الشرق الأوسط**، 1 نوفمبر 2012.

ــ الجاسر، حمد. «الكويت تسعى إلى ردع القبائل عن دعم المعارضة»، **ألمونيتور**، 23 مايو 2013.

ــ روبرتس، ديفيد. فصل بعنوان «الكويت» في كتاب: **السلطة، والسياسة في الخليج الفارسي**، تحرير كريستوفر ديفيدسون، (لندن: هيرست وشركاه، 2011)، ص 89 ـ 111.

ــ ديكنسون، إليزابيث. «حركة الشباب تساعد على تحديد الأجندة السياسية في الكويت»، **ذا ناشينال**، 22 يوليو 2012.

ــ ديفيدسون، كريستوفر. **ما بعد الشيوخ: الانهيار القادم لممالك الخليج** (لندن: هيرست وشركاه، 2012).

ــ ديوان، «حركة للتوازن بالكويت»، **موقع مجلة فورين بوليسي**، 23 أكتوبر 2012.

ــ ديوان، «الكويت تلتقط أنفاسها»، **موقع مجلة فورين بوليسي**، 9 أغسطس 2013.

ــ الزعبي، علي زيد. «آفاق الإصلاح السياسي في

الكويت: تحليل للأحداث الأخيرة»، **نشرة الإصلاح العربي**، رقم 8 (2006)، ص 1 ـ 6.

ـــ ستيفنسون، «مرونة الديوانية الكويتية لاستيعاب المرأة»، **مجلة الدراسات العربية**، مج ـ 1، رقم 2، (ديسمبر 2011)، ص 183 ـ 199.

ـــ السيد، وفاء. «المعارضة الكويتية تحدد قضيتها»، **موقع (IISS Voices)**، 29 أبريل 2013.

ـــ صالح، كمال عثمان. «مجلس 1938 التشريعي بالكويت»، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، مج ـ 28 (1992)، ص 66 ـ 100.

ـــ الغبرا، شفيق. «الكويت وديناميات التغيير الاجتماعي ـ الاقتصادي»، **مجلة الشرق الأوسط**، مج ـ 51 (1997)، ص 358 ـ 72.

ـــ كالدروود، جيمس. «الكويتيون سعداء بهدية 1000 دينار من الأمير ولكنهم لا يزالون ينتظرون خطة» **ذا ناشينال**، 25 فبراير عام 2011.

ـــ كالدروود، جيمس. «مجموعة السور الخامس الشبابية تدعو إلى حل حكومة الكويت»، **ذا ناشينال** 8 فبراير عام 2011.

ـــ كريم، منى. «الكتلة الليبرالية الكويتية ترحب بقرار المحكمة حول البرلمان»، **ألمونيتور**، 21 يونيو 2013.

- كريم، منى. «حركة شباب الكويت تشعل المعارضة»، **موقع ألمونيتور**، 26 سبتمبر عام 2013.
- كينينمونت، «إلى أيّ مدى يغير "تويتر" المجتمعات الخليجية؟»، **موقع مركز تشاتام هاوس للدراسات**، فبراير 2013.
- لونغفا، آنه نغا. «الوطنية في زي ما قبل الحداثة: الخطاب حول الحضر والبدو في الكويت»، **المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط**، مج ـ 38، رقم 2 (مايو 2006)، ص 171 ـ 87.
- المباركي، يوسف مبارك، «أحداث رئيسة في سيرة القطامي... شخصية فريدة من نوعها»، **عرب تايمز**، 1 يوليو 2012.
- مجهول. «الجميع خاسرون في الأربعاء الأسود بالكويت: المعارضة تضعف والنظام يتخبط»، **نشرة دول الخليج الإخبارية**، 25 نوفمبر، 2011، ص 3.
- مجهول، «خلع أمير الكويت المريض من منصبه»، **الغارديان**، 24 يناير 2006.
- مجهول، «المعارضة الكويتية تسعى لمكاسب في البرلمان الجديد»، **أسوشيتد برس**، 1 فبراير 2012.
- مجهول، «الكويت تستعد لثاني انتخابات هذا العام بعدما حل الأمير البرلمان»، **نشرة دول الخليج الإخبارية**، 11 أكتوبر 2012.

- مجهول، «وزير الداخلية الكويتي يستقيل إثر وفاة محتجز»، **بي بي سي نيوز**، 7 فبراير 2011.
- مجهول، «تسمية رئيس وزراء جديد ولكن التوترات باقية»، **نشرة دول الخليج الإخبارية**، 9 ديسمبر 2011.
- مجهول، «المحكمة العليا تحل المجلس الذي تهيمن عليه المعارضة»، **عرب تايمز**، 21 يونيو 2012.
- مجهول، «الغموض السياسي يؤثر على مستقبل الاقتصاد والاستثمار بالكويت»، **نشرة أكسفورد أناليتيكا**، 12 ديسمبر 2012.
- مجهول، «الضغط يتصاعد على آل صباح بالكويت والاحتجاجات الحاشدة تطالب بوضع حد للدكتاتورية»، **نشرة دول الخليج الإخبارية** 25 أكتوبر 2012.
- النجار، غانم. «التحديات التي تواجه الديمقراطية الكويتية»، **مجلة الشرق الأوسط**، مج ـ 54 (2009)، ص 242 ـ 58.
- هيرب، مايكل. **كل شيء في العائلة: الاستبداد والثورة والديموقراطية في ممالك الشرق الأوسط**، (ألباني، نيويورك: قسم النشر بجامعة ولاية نيويورك، 1999).
- هيرب، فصل بعنوان «الكويت: عقبة السياسة البرلمانية»، في كتاب: **اللبرلة السياسية في الخليج الفارسي**، تحرير جاشوا تايتلبام (لندن: هيرست وشركاه للنشر 2009)، ص 133 ـ 55.

- الوهيب، محمد. «الكويت: الأزمة ومستقبلها»، **نشرة الإصلاح العربي**، رقم 63 (2012)، ص 1 ـ 10.
- ويستال، سيلفيا. «حركة الاحتجاج الكويتية تحول تركيزها قبل الانتخابات»، **رويترز**، 25 يوليو 2013.

الملاحق

(إعداد وترجمة وتعليق: د. حمد العيسى)

1 ـ معرض للصور

2 ـ ورقة للبروفيسور مايكل هيرب: **انتخابات كويتية متكررة تؤدي إلى إنهاك المعارضة وتفككها.**

3 ـ خمس **مقالات للمحامي البارز محمد عبد القادر الجاسم.**

4 ـ قصة خبرية: **اعتداء دموي غادر على الصحافي الكويتي البارز المناهض للفساد زايد الزيد.**

5 ـ «نيويورك تايمز»: **التحقيق في الفساد يهزّ الكويت.**

6 ـ برقية أميركية مسربة من ويكيليكس: **العد التنازلي للانتخابات: الفساد يبرز كقضية مركزية في انتخابات 29 يونيو لمجلس الأمة.**

7 ـ مقال للبروفيسور ناثان براون: **الكويت: ديمقراطية بدون ديمقراطيين.**

8 ـ قصة خبرية: **ضريبة مقاطعة الانتخابات الكويتية: د. ابتهال الخطيب أنموذجًا.**

ملحق رقم (1)

معرض الصور



في يوم تاريخي خالد من حياة دولتنا الفتيـ

وقع سمو الأمير الدستور

ير البلاد المفدى يبارك في كلمته السامية هذه الخطوة المباركة

يس المجلس التأسيسي ووزير الداخلية يتشرفان باستلام الدستور

صاحب الامتياز ورئيس التحرير عبدالعزيز فهد الفليج

٦ صفحات ٤٠ فلسا

أخبار الكويت

جريدة يومية سياسية

دار أخبار الكويت

توقيع الدستور عام 1962



أول حل غير دستوري لمجلس الأمة عام 1976 لم يكتب للفصل التشريعي الرابع لمجلس الأمة الذي افتتح أعماله في نوفمبر 1975م الاستمرار حتى نهايته المقررة وفقًا للدستور، وعقد آخر جلساته يوم 20 يوليو 1976م، حيث أصدر أمير البلاد الشيخ صباح السالم الصباح أمرًا أميريًّا بحل المجلس بتاريخ 29 أغسطس 1976، في أعقاب استقالة الحكومة نتيجة خلاف نشب بينها وبين مجلس الأمة تمثل في اتهامات متبادلة بتعطيل مشروعات القوانين؛ الأمر الذي أدى إلى فقدان التعاون بين السلطتين. (نقلًا عن: «الجزيرة. نت»)


القبس

أمر أميري بحل مجلس الأمة.. وتعطيل بعض مواد الدستور

الأمير: الكويت لن تتخلى عن المسيرة النيابية

ثاني حل غير دستوري لمجلس الأمة عام 1986 في 3 يوليو 1986، صدر أمر أميري بحل مجلس الأمة السادس المنتخب عام 1985. وبهذا القرار، لم يكمل المجلس مدته الدستورية أيضًا. وكان السبب كذلك المواجهات التي حدثت بين المجلس والحكومة نتيجة بعض الأزمات التي تعرضت لها البلاد؛ مثل أزمة المناخ التي كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد الكويتي، وما صاحبها من قيام مجلس الأمة بتشكيل لجنة تحقيق في الأمر، وظاهرة توالي الاستجوابات للوزراء والتي دعت بعضهم إلى الاستقالة. (نقلًا عن «الجزيرة.نت»)



الوطن

٣٦ صفحة

١٠٠ فلس

... أعلنه سموه في خطاب العشر الأواخر من رمضان

مجلس وطني انتقالي لتقييم التجربة النيابية

■ المحافظة على الوحدة الوطنية وسد الطريق على أي بادرة لشق الصف

■ الإقبال على الحوار كان شاهد صدق على المشاركة الجادة بتحمل المسؤولية

٥٠ بالانتخاب و٢٥ بالتعيين بينهم وزراء

أعضاء المجلس ٧٥ ومدته ٤ سنوات

■ من مهماته: درس سلبيات الماضي واقتراح القواعد والضوابط

ومراقبة الأجهزة الحكومية وإبداء الرغبات لمجلس الوزراء

وقفات في خطاب صاحب السمو

المجلس الوطني لعام 1990. بديل «ناعم» لمجس الأمة المنحل... لم يستمر!

أكدت أن مسؤولية سموه أمام البرلمان هي السياسة العامة للحكومة فقط

«الدستورية» عن استجواب (السعدون – العنجري):
«رئيس الحكومة لا يُسأل عن أعمال وزرائه»



رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام أمير البلاد عن سياسة الدولة

اختصاص المحكمة بشأن طلب التفسير مستمد من الدستور لا يصح أن يكون محل جدل



استعمال عضو «الأمة» حقه في استجواب الرئيس منوط بأن تكون سياسة الحكومة قائمة لا تمتد لحكومات سابقة

@mohammadyousifi

استجواب رئيس الوزراء: محاولة لكسر «عرف سياسي غير مكتوب»

سعادة الرئيس

تحية طيبة وبعد

كان بودى الاستمرار بعملى كمدير لشرطتكم
الموقرة بيد أن اختلافى مع سعادتكم فى
مسائل جوهرية تتعلق بحرية الشعب
وكرامته مع أننى لا أستطيع أن أحارب
هذه الأفكار التى أنا شخصياً مؤمن بها
ومستعد للتضحية بالنفس والمال فى
سبيل استمرارها وبلوغ ما تصبو اليه.
لهذا كله أرجو قبول استقالتى والله يحفظكم

المدير العام للشرطة

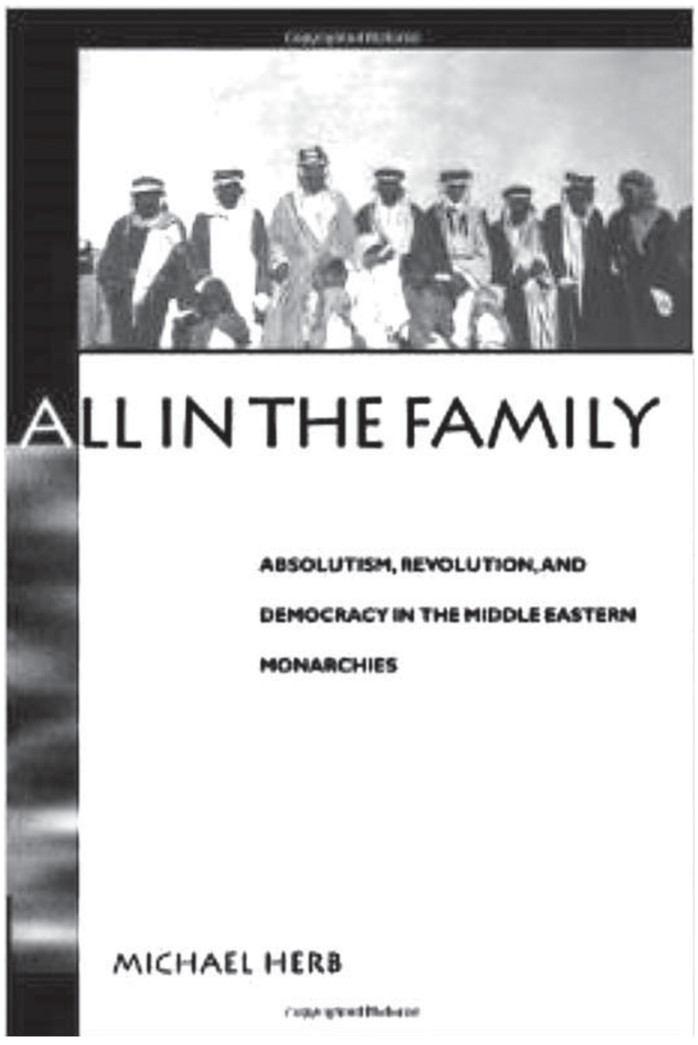
جاسم عبد العزيز القطامي

رسالة استقالة جاسم القطامي، مدير عام شرطة الكويت

سعادة الرئيس، تحية طيبة وبعد
كان بودي الاستمرار بعملي كمدير لشرطتكم الموقرة؛ بيد أن اختلافي مع سعادتكم في مسائل جوهرية تتعلق بحرية الشعب وكرامته مع أنني لا أستطيع أن أحارب هذه الأفكار التي أنا شخصيًّا مؤمن بها، ومستعد للتضحية بالنفس والمال في سبيل استمرارها وبلوغ ما تصبو إليه. لهذا كله، أرجو قبول استقالتي والله يحفظكم
المدير العام للشرطة/ جاسم عبد العزيز القطامي



الحكومة المنتخبة: جوهر الصراع السياسي بالكويت



كتاب بروفيسور مايكل هيرب الذي حلل بعمق الأزمة السياسية في الكويت «**كل شيء في العائلة: الاستبداد والثورة والديموقراطية في ممالك الشرق الأوسط**» (ألباني، نيويورك: قسم النشر بجامعة ولاية نيويورك، 1999).



«ومن المدهش أن الأزمة اشتعلت في سياق صراع عنيف ولعبة شد حبل بين رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح (يمين) وابن عمه، نائب رئيس مجلس الوزراء، الشيخ أحمد الفهد الصباح (يسار) حيث انهمكا في نزاع مرير لإضعاف بعضهما البعض، وبالتالي تعزيز فرصهما القيادية داخل فرع الجابر قبل اختيار ولي عهد جديد في المستقبل». [أي إنهما يتصارعان حاليًّا على ما يسمّى في السعودية منصب «ولي ولي العهد»].

بروفيسور أولريخسن



«... والملاحظة الثانية «تكتيكية»، وهي أن حوادث مفصلية مثل اقتحام مجلس الأمة في نوفمبر 2011 وخطبة مسلم البراك النارية في أكتوبر 2012 «أضعفت» المعارضة السياسية، لأنها دقت إسفينًا بين الأنصار المتصلبين للإصلاح الراديكالي المتمثل في تقليص سلطة الأسرة الحاكمة من جهة، ومن جهة أخرى الكثير من الشخصيات السياسية المعتدلة غير الراغبة في التفكير بمثل هذه التدابير الراديكالية...»

بروفيسور أولريخسن



الرئيس السعدون والنائب البراك والمحامي الجاسم مع بعض شباب المعارضة يرفعون شارة «النصر»



استعملت غازات مسيلة للدموع في محاولة لوقف وردع المحتجين



رئيس مجلس الأمة، أحمد السعدون، شارك في مسيرة «كرامة وطن»



المحلل السياسي الأستاذ أحمد الديين يخطب في حشد جماهيري



(على اليمين) الصحافي البارز زايد الزيد (رئيس تحرير صحيفة «الآن» الإلكترونية) يتحدث في ندوة عن الفساد و(على اليسار) بعد الاعتداء الغادر عليه.



النائبان أحمد السعدون ومسلم البراك يزوران الصحافي زايد الزيد في المستشفى



الجميع يصلّي في «ساحة الإرادة»



حشد للمعارضة في «ساحة الإرادة»



الأمهات والشابات شاركن في مسيرة «كرامة وطن»



يريدون إصلاحات ديمقراطية!



مسلم البراك يخطب في الجماهير



شباب الكويت .. شعلة الكرامة



مسلم البراك... دائمًا فوق



«الأمة مصدر السلطات»



تنسيق مبتكر لمسيرة «كرامة وطن» عبر "تويتر"



يحملون مسلم البراك



... النظافة من الإيمان



القبس

رئيس التحرير وليد عبد اللطيف النصف

السبت

100 فلس — 48 صفحة

قضايا

الدولة الفلسطينية «طريق متعرج»

خيمة رمضان

مشاهير في خدمة المرضى

الصوم يزيد الذكاء!

إمطارك اليوم

17 مليوناً في حساب نائب و8 في حساب آخر

أموالٌ لنوَّاب تُربك المصارف والجهات الرقابية

الفساد...



HH Sh.Sabah N.M Al-Sabah
Villa Dallal
Chemin de la Paix 5 1270 Trélex
Suisse

STATEMENT OF ACCOUNTS

STATEMENT START 3/1/2013
STATEMENT END 5/31/2013
ACCOUNT NUMBER 11448xxx7890

CALL A/C ACTIVITY IN £ STERLING

Date	Ref. No	Description	Credit Entries	Debit Entries	Balance
		BALANCE FORWARD			4,776,200,089.00
01-Mar-2013	STS 00315/01		1,440,000,000.00		6,216,200,089.00
04-Mar-2013	STS 00327/01		675,000,000.00		6,891,200,089.00
06-Mar-2013	STS 00332/02			1,100,040,000.00	5,791,160,089.00
07-Mar-2013	STS 00333/02			717,000,000.00	5,074,160,089.00
08-Mar-2013	CMM-CHGE			99.99	5,074,159,989.01
11-Mar-2013	CMM-CHGE			500.00	5,074,159,489.01
12-Mar-2013	TLX 22446/07			300,000,000.00	4,774,159,489.01
13-Mar-2013	CMM-CHGE			99.99	4,774,159,389.02
14-Mar-2013	TLX 76102/07			22,900,000.00	4,751,259,389.02
15-Mar-2013	CMM-CHGE			99.99	4,751,259,289.03
19-Mar-2013	TLX 26682/07			4,300,000.00	4,746,959,289.03
19-Mar-2013	CMM-CHGE			99.99	4,746,959,189.04
19-Mar-2013	TLX 41789/11		279,840,000.00		5,026,799,189.04
19-Mar-2013	TLX 41791/11		819,760,000.00		5,846,559,189.04
20-Mar-2013	TLX 66140/02			144,999,450.01	5,701,559,739.04
20-Mar-2013	TLX 66142/07			303,899,290.01	5,397,660,449.03
21-Mar-2013	TLX 67003/07			462,399,130.01	4,935,461,319.02
21-Mar-2013	TLX 67005/07			621,098,970.01	4,314,362,349.01
21-Mar-2013	TLX 67006/07			300,000,001.00	4,014,362,348.01
21-Mar-2013	CMM-CHGE			99.99	4,014,362,248.02
21-Mar-2013	TLX 13921/11			1,999,940.01	4,012,362,308.02
21-Mar-2013	TLX 13926/11			4,259,940.01	4,008,102,368.01
21-Mar-2013	TLX 14211/11			5,719,940.01	4,002,382,428.01

من وثائق الفساد المالي



حملة ضد شراء الأصوات في الانتخابات

الملحق رقم (2)

«انتخابات كويتية متكررة تؤدي إلى إنهاك المعارضة وتفككها»(*)!!!

بقلم: بروفيسور مايكل هيرب

ترجمة: د. حمد العيسى



بروفيسور مايكل هيرب

(*) بقلم بروفيسور مايكل هيرب، 30 سبتمبر 2013، نشرة «**موجز سياسي**» (بوليسي بريف) منشورة على موقع «**مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط** » (**POMED**) وهي منظمة أميركية غير ربحية وغير حزبية مكرسة لدراسة كيفية تطوير الديمقراطيات في الشرق الأوسط، وكيف يمكن للولايات المتحدة تقديم أفضل دعم لهذه العملية. مايكل هيرب هو أستاذ مشارك في العلوم السياسية في جامعة ولاية جورجيا الأميركية في مدينة أتلانتا، وهو مؤلف كتاب «**كل شيء في العائلة: الاستبداد والثورة والديمقراطية في ممالك الشرق الأوسط**»، (ألباني، نيويورك: قسم النشر بجامعة ولاية نيويورك، 1999)، وهو مؤسس «**قاعدة بيانات السياسة الكويتية**». (العيسى)

انتخابات كويتية متكررة تؤدي إلى إنهاك المعارضة وتفككها!!!

وجدت الحكومة الكويتية نفسها بقيادة أسرة آل صباح الحاكمة، في ربيع عام 2012، في صراع تتفاقم خطورته على نحو متزايد مع البرلمان؛ فقد كان 34 نائبًا في ذلك الوقت، من مجموع 50 نائبًا في البرلمان، يشكلون ائتلافًا فضفاضًا للمعارضة التي تتكون من إسلامويين وبدو وليبراليين وقوميين. وشعرت الأسرة الحاكمة بأنها محاصرة حصارًا متزايدًا بسبب إصرار المعارضة على توسيع نفوذ البرلمان في مراقبة الحكومة، التي يحتل فيها عادة أعضاء كبار من الأسرة الحاكمة المناصب المؤثرة الأساسية. **وبعد انتخابات البرلمان، في يوليو 2013، استعاد قادة الأسرة الحاكمة اليد العليا بعد تغيير النظام الانتخابي؛ وهو ما أدى إلى أن تقاطع المعارضة الانتخابات.** تناقش هذه الورقة الآثار المترتبة على هذه التطورات بالنسبة إلى مستقبل المشاركة السياسية في الكويت، فضلًا عن تأثيرها على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والكويت.

بزوغ المعارضة السياسية الكويتية

أعطى دستور 1962 بالكويت البرلمان سلطة أقوى من أية هيئة تشريعية أخرى في ممالك الخليج(*). استخدام هذه

(*) بل في العالم العربي. (العيسى)

السلطة، والدرجة التي استعملت فيها لتقييد الأسرة الحاكمة، اعتمد تاريخيًّا على حجم المعارضة في البرلمان وموقفها وتكوينها. ومن ثَمَّ، فإن مسألة الانتخابات في الكويت تعدّ مهمة، إلى درجة لا يمكن وصفها مقارنة ببقية دول الخليج.

لقد خاضت المعارضة البرلمانية الكويتية، من عام 2006 حتى عام 2012، سلسلة من المعارك مع الحكومة وفازت في معظمها. ففي عام 2006، أجبرت الأغلبية البرلمانية الحكومة على تقليص عدد الدوائر الانتخابية. ولاحقًا في عام 2009، استجوب البرلمان رئيس الـوزراء، وقام بالتصويت على حجب الثقة عنه لأول مرة في تاريخ الكويت. وفي عام 2011، أجبرت المعارضة رئيس الوزراء على الاستقالة، بعد فضيحة تتعلق بدفع رشاوى لبعض النواب. وفقد تقريبًا جميع النواب المشتبه بتلقيهم رشاوى مقاعدهم في الانتخابات التي جرت في فبراير 2012؛ وهو ما أدى إلى برلمان تهيمن عليه المعارضة بأغلبية 34 عضوًا من مجموع 50 عضوًا، وهو أكبر حجم للمعارضة البرلمانية في تاريخ الكويت.

ولكن كانت هذه نقطة الذروة لقوة المعارضة فحسب؛ ففي يونيو 2012، قضت المحكمة الدستورية بأن انتخابات فبراير كانت غير قانونية بسبب أخطاء في قرار حل المجلس السابق المنتخب في عام 2009، وأعادت هذا البرلمان السابق، حتى تتم الدعوة إلى انتخابات جديدة. **ويعدّ القضاء الكويتي مستقلًّا إلى حدٍّ كبير، ولا يحابي رغبات كبار قيادات**

الأسرة الحاكمة، ولو أن الحكومة ـ في هذه الحالة ـ رحّبت بالقرار. وبعد ذلك القرار بوقت قصير، قام الأمير بتغيير نظام الانتخابات، مدعيًا أنه يملك سلطة القيام بذلك على أساس المادة الـ71 من الدستور التي تسمح له بإصدار «**مراسيم ضرورة**»(*). **واتضح أن هذه كانت خطوة «ماهرة» للغاية، والأكثر إثارة للدهشة أنها كانت «مهارة» افتقدتها ردود الأسرة الحاكمة على المعارضة طوال السنوات السابقة. فمن خلال زعم الأمير صراحة بأن المرسوم الذي أصدره دستوري، وإعلانه بأنه سيلتزم بنتيجة أي قرار من المحكمة الدستورية، تمكن الأمير أن يجادل بنجاح بأنه كان يلعب وفقًا للقواعد المنصوص عليها في دستور الكويت المحبوب شعبيًّا.**

يتكوّن البرلمان من 50 مقعدًا ينتخبون من خمس مناطق أو دوائر انتخابية (لكل منها عشرة مقاعد). وكان يمكن لكل

(*) نص المادة ـ 71 من الدستور: «**إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة أو في فترة حله ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، جاز للأمير أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون، على أن لا تكون مخالفة للدستور أو للتقديرات المالية الواردة في قانون الميزانية، ويجب عرض هذه المراسيم على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائمًا، وفي أول اجتماع له في حالة الحل أو انتهاء الفصل التشريعي، فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون بغير حاجة إلى إصدار قرار بذلك. أما إذا عرضت ولم يقرّها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون، إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب من آثارها بوجه آخر**». ا.هـ. (العيسى)

ناخب ـ بموجب نظام التصويت السابق ـ التصويت لأربعة مرشحين؛ ولكن مرسوم الأمير لعام 2012 خَفَّضَ عدد الأصوات لكل مواطن من 4 إلى 1، وترك بقية النظام الانتخابي كما كان، أي إنه اعتمد فعليًّا على ما يسمى في الغرب نظام **الصوت الواحد غير القابل للتحويل**(*) (SNTV)؛ وهو نظام نادر وغير شائع نسبيًّا. **لقد زاد هذا النظام الجديد من صعوبة التصويت لقائمة انتخابية. ونظرًا لأن القوائم الكويتية هي قبلية أكثر من أيديولوجية، فقد تضررت القبائل الكبرى في أكبر دائرتين تضررًا هائلًا وغير عادل. وسمح هذا النظام الانتخابي الجديد للعائلة الحاكمة بتجنيد قاعدة تدعمها في البرلمان من بين بعض القبائل والكتل الانتخابية الصغيرة التي لم تكن تستطيع سابقًا الفوز بمقاعد في البرلمان. وكانت إحدى فوائد النظام الجديد هي انتخاب نواب من عدة عشائر تحتل تقليديًّا طبقة دنيا في التسلسل الهرمي القبلي.**

وأدى هذا التغيير الأميري في النظام الانتخابي، بالكاد، إلى انتخاب أغلبية موالية للحكومة. وقاطعت المعارضة انتخابات ديسمبر 2012 ويوليو 2013 احتجاجًا على ذلك التغيير الأميري للنظام الانتخابي، الذي نتج عنه برلمان أكثر تعاونًا وهدوءًا. وانضمت إلى المقاطعة معظم التجمعات السياسية المنظمة والعديد من أفراد القبائل الكبيرة. ومن ثَمَّ، انخفض الإقبال على التصويت بنسبة 33% مقارنة بالانتخابات

(*) SNTV : Single Non - Transferable Vote

السابقة. وسُجِلَ أكبر انخفاض في التصويت في أكبر منطقتين خارجيتين ومعظم سكانهما من القبائل.

دفعت المعارضة العميقة للتغييرات أحادية الجانب للنظام الانتخابي في الكويت المعارضة إلى المقاطعة. وقد كان النظام الانتخابي، طوال عقود، نقطة خلاف حارقة بين المعارضة والحكومة. **وعندما أعلنت المحكمة الدستورية أن مرسوم الأمير كان دستوريًّا، جادلت المعارضة أن تعديل النظام الانتخابي عبر البرلمان نفسه كان هو الأكثر انسجامًا مع المبادئ الديمقراطية.**

أبرز عيب في نظام التصويت الجديد

كما يعاني نظام التصويت الجديد المعروف بنظام **الصوت الواحد غير القابل للتحويل** (SNTV) عيوبًا معروفة. ففي السياق الكويتي، يصوّت الناخبون عادة بصوت واحد لأحد أفراد الأسرة أو العشيرة أو القبيلة؛ وهو ما يشجع، بالفعل، اتجاهًا قويًّا للغاية في الكويت نحو ممارسة يمكن تسميتها **السياسية المُفَصَّلَة**. ولكن في حالة وجود صوت ثان وثالث ورابع، فسوف يحدث تصويت على أسس أيديولوجية بدلًا من القرابة. ومن المرجح أن بعض السياسيين المعارضين البارزين استفادوا من نظام الأصوات الأربعة لهذا السبب، مع أن القوائم الأيديولوجية شهدت نجاحًا متواضعًا فحسب حتى في ذلك النظام.

انتخابات ديسمبر 2012 والبرلمان

وضع العديدُ من الكويتيين آمالًا عريضة على البرلمان المنتخب في ديسمبر 2012، لا سيما أنهم يعدّون أن الصراع السابق المستمر بين العائلة الحاكمة والمعارضة كعقبة رئيسة أمام تحسين أداء الدولة الكويتية في مجالات مثل السكن والرعاية الصحية والتعليم. وكان من المؤمل أن غياب المعارضة النارية سيسمح للحكومة أن تركز على الحكم بدلًا من إطفاء النيران التي تشعلها المعارضة العنيدة في البرلمان.

وفي الواقع، كان البرلمان الجديد أكثر تعاونًا ونعومة من سلفه، **ولكنه لم يكن ـ بأية درجة ـ مجرد ختم مطاطي** (Rubber Stamp) **يبصم بالموافقة للحكومة**؛ فقد استقال ـ مثلًا ـ وزير بسبب تهديد بالاستجواب (وهي خطوة نحو التصويت بحجب الثقة عنه)، وكان على الحكومة أن تتسول أصوات عدد من النواب لتأجيل خمس استجوابات أخرى. وكان من المرجح أن يُصوّت المجلس على حجب الثقة عن عدد من الوزراء بحلول نهاية العام، لو استمر لفترة أطول قبل أن تبطله المحكمة الدستورية في منتصف يونيو 2013.

ومثل المجلس السابق، كان **مجلس ديسمبر** 2012 يميل إلى التشريعات الشعبوية. أحد أهم القرارت التي اتخذها المجلس كان قانون إسقاط فوائد القروض؛ ولكن نجحت الحكومة في التفاوض لتخفيض تكلفة ذلك القانون. كما تمكن المجلس، أيضًا، من الضغط على الحكومة لإلغاء

مشروع قانون يقيّد بشدة الحريات الصحافية في الكويت. ومن الناحية الإيجابية، أصدر المجلس عدة قوانين مفيدة تشمل مواضيع تتراوح بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض السكنية للمرأة وإصلاح قوانين تتعلق بالشركات. كما مُرِّر قانون يحظر تمويل الإرهاب كان الفشل في تمريره سابقًا مصدرًا لتوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية.

انتخابات يوليو والمقاطعة الثانية للمعارضة

وعلى الرغم من وجود اعتقاد شائع بأن المقاطعة ستكون غير مفيدة، قررت المعارضة مرة أخرى مقاطعة الانتخابات في يوليو 2013، التي جاءت في أعقاب حل المحكمة الدستورية البرلمان في يونيو على أساس وجود أخطاء في المرسوم الأميري الذي أنشأ **اللجنة الوطنية العليا للانتخابات**؛ ولكن وجدت المحكمة الدستورية أيضًا أن مرسوم الأمير، بتغيير النظام الانتخابي ليصبح بنظام **الصوت الواحد غير القابل للتحويل** (SNTV)، كان **دستوريًّا**. وكان هذا كافيًا لإقناع كثير من الكويتيين بالمشاركة في الانتخابات. **وبحلول موعد الانتخابات، كان من الواضح أن المعارضة خسرت قدرًا لا بأس به من الدعم الشعبي الذي تمتعت به في وقت سابق من العام.**

ومع استمرار المقاطعة، زادت التوترات. وترشح عدد من المرشحين الليبراليين والقوميين، وترشح أيضًا ثلاثة من كتلة الـ 34 عضوًا المعارضة في برلمان فبراير 2012 (وفاز

ثلاثتهم بمقاعد). وانضمت جماعة الإخوان المسلمين إلى المقاطعة، **بدون حماس كبير**. ودعا شيخ قبيلة العوازم أبناء قبيلته إلى المشاركة. وبلغت نسبة المشاركة 52٪، أي أقل بـ 10% من الانتخابات السابقة التي لم تُقاطع؛ **ولكن كان توقيت الانتخابات سببًا رئيسًا في انخفاض الإقبال، لأنه كان في رمضان وفي عز سخونة صيف الكويت اللاهب.**

نجاح خطة النظام: تكرار الانتخابات أنهك المعارضة وفكّكها

وشعر كبار آل صباح، في أعقاب انتخابات يوليو، بالرضا والبهجة لنتائج جولتي الانتخابات الماضيتين؛ فقد تراجعت قوة المعارضة بالفعل بعدما بدا لهم في عام 2011 أنه يستحيل كبحها، بل خسرت عدة جولات ضدها في المعارك الانتخابية. ومن ثَمَّ، فقد حقّق تغيير النظام الانتخابي في عام 2012 هدفه المتمثل في إضعاف قوة بعض القبائل الكبيرة التي كانت تعدّ معاقل رئيسة للمعارضة في السنوات الأخيرة (خصوصًا عجمان ومطير). وأدّت هذه التغييرات أيضًا إلى زيادة مؤقتة في عدد الوزراء الشيعة الذين أصبحوا الآن يشكّلون كتلة موالية للحكومة بقوة وبطريقة موثوقة في ديسمبر 2012؛ ولكن انخفض عدد النواب الشيعة إلى مستواه المعتاد في يوليو.

لم يكن عدم وجـود المعارضة التقليدية في هذا المجلس يعني أن العلاقات بين البرلمان والعائلة الحاكمة

ستكون سلسة. لقد أعادت انتخابات يوليو العديد من النواب الذين من المرجح أن يكون موقفهم تجاه الأسرة الحاكمة أقل تعاونًا. ونظرًا لأن الانتخابات المقبلة من المرجح أن تشهد المزيد من تآكل المقاطعة، إن لم يكن التخلي الكامل عنها؛ فإن بعض النواب الجدد قد يحاول كسب بعض الناخبين الذين أيدوا المعارضة التقليدية. وعلى أقل تقدير، لا نعتقد أن البرلمان الجديد سيكون مولعًا بسن قوانين شعبوية، وأن النواب سيبدؤون باستهداف وزراء غير محبوبين.

سياسة الولايات المتحدة والكويت

تقوم العلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة والكويت على توافق راسخ للمصلحة الوطنية لكلا البلدين، وتعزز ذلك بحرب تحرير الكويت التي قادتها الولايات المتحدة في عام 1991. كما تعاونت الكويت مع الولايات المتحدة خلال الحرب على العراق، واعتُبرت الكويت كـ «**حليف رئيس**» لأميركا من خارج النيتو في عام 2004. وتُعزز الانتخابات الكويتية هذه العلاقة: **فهي دولة أكثر ديمقراطية بدرجة كبيرة من جميع مماليك الخليج الأخرى (ومعظم حلفاء الولايات المتحدة الآخرين في المنطقة)**. وهذا يقلل من التوتر في سياسة الولايات المتحدة بين السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار وترويج القيم الديمقراطية.

ومع أن الإسلامويين يفوزون بعدد كبير من مقاعد البرلمان، ومع أن كثيرًا من الكويتيين يختلفون بقوة مع

بعض جوانب السياسة الخارجية الأميركية، إلا أن احتمال أن تؤدي الانتخابات إلى ظهور كتلة قوية معادية لمصالح الولايات المتحدة في البرلمان تعدّ ضئيلة جدًّا؛ بل منعدمة تمامًا. لم ينس الكويتيون ولن ينسوا أبدًا تحرير أميركا لبلدهم من احتلال صدام حسين عام 1991، ومعظمهم يقدرون قيمة التحالف مع الولايات المتحدة.

متى ستصبح الكويت ديمقراطية حقيقية؟

إن حقيقة كون النظام السياسي الكويتي «شبه-ديمقراطي» (ديمقراطية غير مكتملة) لا تعدّ عقبة خطيرة في العلاقات مع الولايات المتحدة، ولا ينبغي لها أن تكون. دستور عام 1962 الكويتي مرن جدًّا، ويعطي آلية للمواطنين تمكنهم من المطالبة بمزيد من الديمقراطية. يستطيع المواطنون التصويت للنواب الذين سيضغطون من أجل زيادة قدرة البرلمان على مراقبة السلطة التنفيذية. **وستصبح الكويت ديمقراطية حقيقية، عندما يُسمح لأغلبية ثابتة في البرلمان بتشكيل الحكومة، ويمكن أن يتحقق هذا في حدود دستور عام 1962.**

لا يعدّ نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل (SNTV) **خطوة إلى الأمام، ومن المؤسف قيام الأمير بفرضه بصورة أحادية؛** ولكنه ضمن حدود دستور عام 1962، وهو ليس عقبة لا يمكن تجاوزها لتحقيق المزيد من الديمقراطية. **المطلوب حقًّا لمزيد من الديمقراطية هو أن تنجح المعارضة في إقناع الحكومة الكويتية بأن الحكومة الحزبية ستكون**

جيدة للكويت. وسيكون من مصلحة الولايات المتحدة أن تستمر الكويت في إحراز تقدم على طريق الإصلاح. ولا يُمكن أن يبنى الاستقرار المستقبلي لممالك الخليج الأخرى إلى الأبد على الحكم السلطوي والمستبد. وتعدّ الكويت هي النموذج في الخليج للأمل والخطر، بخصوص المشاركة السياسية الموسعة.

توصيات للسياسة الأميركية

(1) ينبغي أن تستمر الولايات المتحدة في دعم دستور عام 1962، مع عدم تشجيع أية محاولات غير دستورية لتعطيله. ويجب على صناع القرار في الولايات المتحدة إرسال رسالة واضحة ومتسقة إلى الأسرة الحاكمة بأن الولايات المتحدة ستعارض أية محاولة لحل البرلمان أو تعطيل قدرته على حجب الثقة عن الوزراء. لا تتم مناقشة هذا الخيار جديًّا في الكويت اليوم، **ولكن فَكَّرَ شيوخ متشددون من آل صباح في هذا الخيار في الماضي القريب، حيث تردد أن الأسرة الحاكمة عقدت على الأقل اجتماعًا داخليًّا رسميًّا واحدًا في عام 2009 لمناقشة «الحل غير الدستوري».**

(2) **يجب على الولايات المتحدة العمل مع الحكومة الكويتية لمعالجة وضع مواطنين كويتيين اثنين معتقلين حاليًّا في غوانتانامو.** لا تـزال الولايات المتحدة تحتجز مواطنين كويتيين اثنين إلى أجل غير

مسمى، بالرغم من أن الأمير صرّح بنفسه بأنه يرغب في عودتهما إلى الكويت. إذا كانت لدى الولايات المتحدة أسباب معتبرة لاحتجازهما، فينبغي إثبات ذلك علنًا في محكمة قانونية. **وإذا لم يكن لديها أي دليل، فيجب عليها أن تلتزم بالقيم نفسها التي تطلب من البلدان الأخرى اتباعها وإعادتهما إلى الكويت.**

(3) **يجب أن تستمر الولايات المتحدة في إدانة جهود الأسرة الحاكمة لخنق المعارضة من خلال فرض قيود على حرية التعبير.** صحيح أن فكرة تقييد حرية التعبير، وخاصة حظر نقد الأسرة الحاكمة، مقبولة على نطاق واسع في الثقافة السياسية الكويتية؛ **ولكن لا ينبغي أن يكون الأمير فوق النقد نظرًا لكونه يعدّ لاعبًا سياسيًّا فاعلًا في السياسة الكويتية.** لقد انتقد مسؤولون أميركيون، في الماضي، القيود على حرية التعبير التي وضعتها الحكومة الكويتية. ونتج عن بيان للمتحدثة باسم وزارة الخارجية في فبراير 2013 ردًّا على سؤال حول **جريمة إهانة الذات الأميرية** مانشيتات عريضة في الصحف الكويتية الرائدة، ويجب أن يستمر الشجب لأية ملاحقات قضائية من هذا النوع.

(4) **يجب أن يواصل مسؤولون من الولايات المتحدة العمل مع حكومة الكويت لإصلاح نظام التأشيرة المتخلف في البلاد.** حدد تقرير وزارة الخارجية

عن الاتجار بالبشر مشاكل عميقة وخطيرة في نظام التأشيرة الكويتي؛ بما في ذلك بيع التأشيرات للعمال، وانتهاك الشروط التعاقدية، وعدم كفاية التعويض. ونظرًا لأن الكويت تأتي في أسفل القائمة، فهي معرضة لعقوبات أميركية، بالرغم من أن الإدارة الأميركية قد شطبت العقوبة مرارًا؛ ولكن يجب أن يثير المسؤولون الأميركيون المسألة مرارًا وتكرارًا. ويبدو أن معظم هذه المشكلة هو بسبب مجموعة صغيرة نسبيًّا من تجار التأشيرات ممن يتمتعون بروابط سياسية مؤثرة، ويؤيد كثير من الكويتيين إصلاح هذا النظام. **وقد تساعد ضغوط الولايات المتحدة على تشجيع ذلك الإصلاح.**

(5) **يجب على السفارة الأميركية في الكويت أن تتفاعل تفاعلًا أكبر مع «البدون» في الكويت.** يوجد في الكويت عدد كبير من السكان «البدون»، أي عديمي الجنسية، (حوالي 100,000). لا تمنح الحكومة الجنسية بسهولة، ويعود ذلك ـ جزئيًّا ـ إلى أن المواطنة تعني المشاركة في ثروة البلد النفطية؛ **ولكن «البدون» هم كويتيون بكل معيار من المعايير تقريبًا، والسياسة الحالية حوّلتهم إلى سكان مهمشين من الدرجة الثانية في بلدهم. وتؤيد الاتفاقيات الدولية بوضوح حقهم في المواطنة.**

ملحق رقم (3)
خمس مقالات للكاتب والمحامي البارز
محمد عبد القادر الجاسم



(1) العهد «الحيدري»!

(2) طاسة ناصر

(3) عنبر ناصر المحمد

(4) شيخ طروادة

(5) لا خير فينا إن لم نقلها!!

(1)

العهد «الحيدري»! (9/10/2009)

ختمت حديثي معك الأسبوع الماضي، يا طويل العمر، بالقول إن «علتكم باطنية». واسمح لي، قبل أن أكمل حديثي معك اليوم، أن أشكرك على «طولة البال» وعلى تقبل ما أقول، رغم صراحته..

طويل العمر.. القضية، وأقصد وضعكم الحالي ومستقبل حكمكم على المدى القريب والمتوسط ووضع الدولة عمومًا، ليست قضية ترف فكري أبدًا، والحديث فيها لا يأتي من فراغ، بل على العكس تمامًا؛ فحديثي عن وضعكم ومستقبلكم يأتي لأننا بتنا نقلق على مستقبلكم، وقلقنا هذا ينطلق من واقع بدأت تطفو على سطحه مؤشرات سلبية ذات دلالة خطيرة. وواضح أنكم، يا طويل العمر، غير مهتمين بها؛ ربما لأنكم تظنون أن استمرار حكمكم مسألة مفروغ منها.. لا لا، يا طويل العمر، الحكم في أية دولة لا يستمر هكذا «بروحه» أو كما نقول باللهجة العامية «من الله».. لا، يا طويل العمر، الحكم يحتاج إلى عقول تحافظ عليه وتحميه ونظام يصونه، يحتاج إلى كفاءات وخطط وبرامج مدروسة. وللعلم، يا طويل العمر، كل حاكم يؤسس لمن يأتي بعده وليس لعهده فقط. لذلك، لا بدّ من الانتباه إلى أن الضعف تراكمي ينتقل من عهد إلى العهد الذي يليه، ما لم تتخذ الخطوات اللازمة لوقف الضعف وإعادة تأسيس الحكم. ويا طويل العمر، إعادة تأسيس الحكم هي بالضبط ما تحتاجونه

اليوم من أجل ضمان استمرار حكمكم لعقود قادمة؛ أو على الأقل، ودعني أقولها بوضوح، من أجل منع انكشاف الحكم تمامًا في العهد القادم على الأقل.

طويل العمر.. لا ينفعكم ما تتداولونه في مجالسكم الخاصة في شأن كيفية استرجاع هيبتكم، و«خلني» أوضح قصدي: ما تبقى لكم اليوم من «إحساس» بالقوة، بالمفهوم التقليدي، هو من بقايا «تراث» فترة حكم مبارك الصباح.. فلا جابر بن مبارك ولا سالم بن مبارك ولا أحمد الجابر ولا عبد الله السالم ولا صباح السالم ولا جابر الأحمد ولا صاحب السمو الأمير الحالي الشيخ صباح الأحمد، أطال الله في عمره، استخدموا العنف والبطش..

صحيح أنه في عهد أحمد الجابر حدثت مواجهة مسلحة وتمّ سجن بعض الشخصيات العامة، إلا أن تلك الوقائع لم تمنحكم قوة؛ بل على العكس أضعفتكم.. ألا تذكر كيف تعاملتم، بارتباك شديد، مع اجتماعات «**دواوين الاثنين**» وكل «اللي الله قدركم عليه تناكر ماي وكلاب تنابح»؟!

بقايا القوة التي لديكم، يا طويل العمر، لن تسعفكم للاستمرار؛ لأنها مجرد «تراث» أو أرشيف، **لكن ما منحكم إياه عبد الله السالم من شرعية أبدية وما ورد في الدستور من شراكة في السلطة هو عنصر الأمان الذي يكفل استمرار حكمكم ما دمتم تلتزمون به.** لقد تغيّر الوقت، يا شيخ، و«روح» مبارك الصباح لن تحمي حكمكم، وليس أمامكم

سوى التصالح مع الحكم الدستوري والإذعان له مثلنا تمامًا، وبالتالي تشييد ما يعرف بالحكم الصالح.

«وبس علشان ما يروح بالك هني ولا هناك» أقول: إن ضعف الحكم لا يعني عدم قدرته على البطش والتنكيل بالناس.. لا أبدًا، ضعف الحكم، اليوم، يعني الإخفاق في إدارة شؤون الدولة وفق أدبيات ومعايير الحكم الصالح، فهل لديك شك في ضعف حكمكم بهذا المعنى؟!

«شوف»، طويل العمر، الأسرة اليوم مفككة وخلافات أفرادها منعكسة بوضوح على العمل السياسي في الدولة.. هذا «واحد».. «اثنين»، رئيس مجلس الوزراء «مو عارف شلون» يدير الدولة، ولا أظن أنني بحاجة إلى تقديم إثبات هنا (ست حكومات في ثلاث سنوات).. ومع ذلك، يكفي أن أقول إن رئيس مجلس الوزراء (المثقف خريج سويسرا) وقف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرًا وهو لا يعرف الفرق بين تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة وبين تقرير التنمية الإنسانية العربية؛ بل إنه، وكما أوضح الأخ أحمد الديين في إحدى مقالاته، أخذ يتباهى بما اعتبره إنجازات لحكومته والحقيقة أنها تمت في عهد حكومة صاحب السمو!

«ثلاثة»، واسمح لي أقولها بصراحة، الكفاءة عند «عيالكم» «لك عليها» لذلك، هم لا يستعينون إلا بالأقل كفاءة منهم، أو بمعنى آخر هم يستعينون فقط بمن «يحسسهم» دائما «بِشِيْخَتِهِم» التي يراد لها، أي الشِيْخَة، وحدها أن تتفوق

على الكفاءة والقدرة، وأن تستر على نقص الذكاء أو غياب المهارات. إن «البشت»، يا طويل العمر، يمنح لابسه نوعًا من «الرزة» و«يجدمه» في المجالس ويمنحه قدرًا لا بأس به من المجاملات؛ لكنه أبدًا لا يستر العيوب. «ما عليه»، يا طويل العمر، «كثرت عليك»؛ لكن بعض «عيال عمك» يظن أن لقب «شيخ» مع بشت و«زري» يلمع و«غترة منشية» ومرافق يمشي «وراه» يكفي للتأهل السياسي! مع الأسف، يا طويل العمر، بعضكم وصل مراحل متقدمة من «الفضاوة» حتى أصبح يجالس النطيحة والمتردية، وأنت تعرف من أقصد طبعًا! و«تبي» أزيدك من الشعر بيت، أطلب من قناة (العدالة)، وأنت تعلم من يملك هذه القناة، مقابلة أجرتها مع عضو مجلس الأمة حسين القلاف، فقد كشف النقاب في تلك المقابلة عن واقعة خطيرة هي أن **محمود حيدر كان يقترح على رئيس مجلس الوزراء، الشيخ ناصر المحمد، أسماء وزراء!** «تبي» أكثر؟ أظن هذه «بروحها» تكفي. على فكرة، المقابلة ورد فيها كلام خطير استغربت عدم وجود رد فعل عليها من الديوان الأميري!

في النهاية، يا طويل العمر، ليس أمامكم سوى محاولة تجديد حكمكم أو إعادة تأسيسه؛ فعوضًا عن التفكير في حل مجلس الأمة وتقييد الصحافة ورفع القضايا، أتمنى أن تكون لديكم القدرة على الاعتراف بأخطائكم.. أتمنى التوقف عن استخدام المال «لتسليك» الأمور.. أتمنى الاعتراف بحاجتكم للمساعدة، فلا داعي للمكابرة.. أوضاع الكويت ما تسر، يا

طويل العمر.. رئيس الوزراء «إللي ما عندكم غيره» يفشل في خمس حكومات والفشل السادس قادم؛ فتعالوا، يا طويل العمر، إلى مؤتمر وطني نتفق فيه على خارطة طريق كويتية.. تعالوا إلى مؤتمر وطني نعلن فيه انطلاق عهد جديد.. تعالوا إلى مؤتمر وطني يضع حدًّا للانحدار والتردي.. تعالوا إلى مؤتمر وطني نجدد لكم فيه الولاء وتعلنون فيه نهاية خصومتكم مع الحكم الدستوري.. تعالوا إلى مؤتمر وطني نعيد من خلاله الكويت إلى أهلها، بعد أن اختطفتها حفنة من المرتزقة الذين يحومون حولكم.. تعالوا إلى مؤتمر وطني يجمع أهل الكويت على الحق حولكم، ويخلصكم من حاجتكم «لخدمات» جاسم الخرافي و«تكتيكات» أحمد الفهد.. تعالوا إلى مؤتمر وطني نتفق فيه على حد أدنى من مصلحة الكويت..

أما إذا «كنتوا تشوفون»، يا طويل العمر، أن الشيخ ناصر المحمد هو «رجل المرحلة»، وإذا كان الشيخ ناصر يظن أن حكم آل صباح سوف يقوى ويستمر، وأن التنمية سوف تتحقق عن طريق «حيدر وجويهل» فكان الله في عونكم!

طويل العمر، بعد «ما أظن بقي عندي شي أقوله».

ملاحظة: قام كل من محمود حيدر وعبد الحسين سلطان، رئيس تحرير جريدة «الدار»، برفع قضايا ضدي تضامنًا مع رئيس مجلس الوزراء عن مقال «ممول الفتنة وتاجرها». وبدوري، أقوم حاليًّا بصياغة بلاغ إلى النيابة

العامة ضد رئيس مجلس الوزراء استنادًا على المادة الـ (14) من قانون حماية الأموال العامة في ما يتصل بمصروفات الرئيس. كما أنني أدرس تقديم بلاغ آخر حول موضوع التجنيس والعبث الذي تمّ به وموضوعات أخرى. والأهم من ذلك كله هو أنني أبحث أيضًا مدى إمكانية رفع دعوى عزل رئيس مجلس الوزراء من منصبه لعدم كفاءته لشغل المنصب، استنادًا على تقارير محلية ودولية تؤكد ذلك.. وبالطبع، سوف أرفع «قضايا» وليس قضية واحدة ضد محمود حيدر وصحيفته وتلفزيونه!

(2)

طاسة ناصر (2009/10/24)

لا أشعر بالرغبة في الكتابة هذا الأسبوع، فقد قلتُ الكثير مما لديّ خلال ندوة، قبل يومين. كما أن الوضع السياسي، بكل مقاطعه، بات مقرفًا للغاية!

(1) يوم الأربعاء الماضي، ذهبتُ إلى النيابة العامة للتحقيق معي في بعض القضايا التي أقامها ضدي رئيس مجلس الوزراء، الشيخ ناصر المحمد، ووزارة الإعلام أيضًا. كانت التهمة الموجهة إليّ في واحدة من تلك القضايا «المساس بالحياة الخاصة»، لكل من الشيخ ناصر المحمد والشيخ جابر المبارك والشيخ جابر الخالد. وبالطبع، لا أساس لهذه التهمة إطلاقًا؛ فأنا لم أكتب مقالًا واحدًا يتناول «الحياة الخاصة» لأيّ مسؤول. وعلى الرغم من سهولة إثبات بطلان التهمة وكيديتها، إلا أنها كانت فرصة بالنسبة إليّ «لفتح ملف» انحدار الخصومة السياسية وانحطاطها.. وقد تصادف أن شاركت في ندوة في إحدى الديوانيات مساء يوم الأربعاء ذاته، فخصصتُها لتوجيه رسالة واضحة وصريحة إلى الشيخ ناصر المحمد حول هذا الانحطاط والانحدار في الخصومة السياسية في «**حقبة حيدر**». ويمكن لمن يرغب مشاهدة الندوة أعلاه؛ لكنني أود أن أضيف، في نهاية المقال، «كلمتين» إلى الشيخ ناصر.

(2) تواترت المعلومات، ومن مصادر متعددة متنوعة، عن قيام «مسؤول كبير» بتحويل مبلغ 300 مليون دينار كويتي خارج البلاد... ليس من حسابه الخاص بالطبع؛ بل من «كيس الدولة»، وأن التحويل تمّ إلى 3 حسابات: واحد في سويسرا، وواحد في بريطانيا، وواحد في أميركا. وقد أبلغت أعضاء في مجلس الأمة عن هذه الواقعة على أمل التقصي عنها من خلال توجيه الأسئلة أولًا!

(3) بعد أن وجّه النائب مسلم البراك سؤاله إلى وزير الداخلية حول تاريخ رد النيابة العامة على كتاب الوزير في شأن موضوع «اللوحات الإعلانية»، رفض الوزير الإجابة بحجة مخالفة السؤال للضوابط الدستورية. وبالطبع، لا يمكن للوزير أن يمتنع عن الإجابة في مثل هذا الموضوع إلا بالتنسيق مع رئيس مجلس الوزراء وبعلمه وموافقته أيضًا، وهذا أمر طبيعي؛ لكن ما الذي دفع وزير العدل، الشيخ راشد الحماد، إلى معارضة وزير الداخلية وتقديم الإجابة عن السؤال ذاته؟ فمن المعروف أن الإجابة عن السؤال تعني فتح جبهة نيابية ضد وزير الداخلية... بل تعني حتمية استقالته أو إقالته، فهل يعقل أن يجيب وزير العدل عن السؤال من دون أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء ومن ثَمَّ يتسبب في إحراج وزير الداخلية؟ بالطبع، لا. فمن يعرف الشيخ راشد الحماد يعرف تمامًا أنه لا يمكن أن يقوم بأي

عمل من هذا النوع؛ أي «توريط وزير الداخلية»، من دون موافقة واضحة من قبل رئيس مجلس الوزراء.. لا يمكن أن «يتبرع» الشيخ راشد في تقديم الإجابة إلا إذا «شاور» رئيس الحكومة! والسؤال الآن هو: لماذا يسعى رئيس الحكومة إلى «توريط» وزير الداخلية؟ ولماذا تقوم أطراف في الحكومة بتسريب معلومات تضرّ وزير الداخلية إلى الصحافة؟

بتاريخ 9 أغسطس، كتبت ما يلي: «.. لذلك، فهو لا يملك وسيلة لتجنب الاستجواب سوى تقديم «الضحايا» أو «البدلاء».. بمعنى أن الشيخ ناصر المحمد سوف «يسهل» استجواب وإقصاء بعض الشيوخ الوزراء؛ وفي مقدمتهم وزير الداخلية، الشيخ جابر الخالد، الذي أتوقع مبادرته إلى الاستقالة قريبًا، يليه النائب الأول وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك..».

شيخ ناصر: عليك أن تعترف بأنك لا تتمتع «بكاريزما» القيادة، وعليك أن تعترف أيضًا بأنك لن تتمكن من احتلال مكانة الشيوخ الكبار عند الناس، وعليك أن تعترف أيضًا بأنك أخطأت في حق نفسك وأسهمت في خلق النظرة السلبية الحالية للناس عن قدراتك.. وعليك أن تعترف أيضًا بأنك لا تملك الخبرة الكافية لقيادة حكومة، وعليك أن تعلم بأن الإعلام الهابط مدفوع الأجر لا يصنع القادة. لذلك، ألا تظن، يا شيخ ناصر، أنك تحتاج إلى مراجعة شاملة لما قمت

به؟ هل فكرت في الانسحاب من المشهد السياسي؟ إن الكويت أهم بكثير من طموحك. لذلك، اعذرني، يا شيخ؛ فالبادي أن «طاستك ضاعت».

(3)

عنبر ناصر المحمد! (2010/7/3)

نيابة عن زوجتي «أم عمر» وأبنائي سمية وعمر وجاسم وأحمد وليلى وعن جميع أفراد أسرتي، أتقدم إليكم جميعًا بالشكر الجزيل على تضامنكم معهم ودعمهم ومساندتهم.. لقد كان لوقفتكم وتعاونكم معهم أكبر أثر في صلابتهم ورفع معنوياتهم.. أقول هذا ليس من باب المجاملة أبدًا، بل تقرير واقع؛ فقد كنت أشعر، خلال اتصالاتي القليلة مع أفراد أسرتي وأنا في السجن المركزي والتي كانت تتمّ تحت «رقابة لصيقة» من أحد الموظفين، بمقدار الفخر الذي كانوا يشعرون به ومقدار سعادتهم بما يفعلون، ولم يكن مطلوبًا مني أن أشحذ هممهم أو أرفع معنوياتهم، حتى أن ابنتي سمية كانت تقول لي دائمًا: «**يبا ولهنا عليك، لكن ترا الناس معانا ونتائج عملنا ممتازة وكل ما طالت مدة حبسك كل ما كسبنا أكثر..**»!

أما عن نفسي، فإنني حقيقة أعجز عن التعبير لكم عن امتناني وشكري.. فبفضل دعمكم لم أشعر يومًا بأنني في زنزانة.. كنت مرتاح البال والضمير.. عرفت مقدار تأثيري ومقدار ضعفهم وخوفهم مني.. وكم أتمنى أن ألتقي بكم جميعًا لتقديم الشكر على ما قمتم به.. وإلى جميع العاملين في السجن القديم، حيث كنت، أتقدم بالشكر الجزيل على تعاملكم الراقي والإنساني معي ومع جميع السجناء، وأقول لكم إنه إذا استمرت أمور بلادي على ما هي عليه، فإنني

سوف أعود إليكم حتمًا ولكن ربما بصحبة عدد من الكتّاب والنواب والنشطاء هذه المرة، وأقترح عليكم فتح عنبر جديد باسم «عنبر ناصر المحمد»! وإلى أصدقائي الجدد في السجن القديم في «عزبة بومبارك» في عنبر «الإيراد» وفي زنزانة رقم «7» في عنبر «3» أقول: الله يفرجها عليكم.. لقد كنتم رجالًا بمعنى الكلمة، وبفضلكم تحوّل حبسي إلى تجربة إنسانية فريدة رائعة.. ويا «بوجراح» طلبت منك قبيل مغادرتي السجن أن تحتفظ بملابسي، وأن تحجز سريري وأدراجي؛ لأنني سوف أعود إليكم ما دام ناصر المحمد رئيسًا للوزراء!

والآن.. أشعر بالحيرة حقيقة، لأنني عاجز عن اختيار موضوع هذا المقال.. هل أكتب عن السجن و«سوالفه»؟! هل أكتب عن الإساءة الشديدة التي تلحقها الحكومة بالمقام السامي لصاحب السمو، من خلال إقحامه زورًا وبهتانًا في كل قضية؟! هل أكتب عن الإساءة الكبيرة التي تضمنها تقرير المباحث في قضيتي لمقام صاحب السمو؟! هل أكتب عن الضرر الجسيم الذي لحق بسمعة النيابة العامة وبالقضاء، بسبب محاولات الحكومة استدراجهما إلى الملعب السياسي وسعيها إلى تحقيق أهدافها من خلالهما؟! هل أكتب عن قلقي من الأخطاء الجسيمة التي يرتكبها الشيخ ناصر المحمد، والتي تلحق الضرر بإمارة ذرية مبارك الصباح وبنظامنا الدستوري ومؤسسات الدولة؟! هل أكتب عن حاجة الكويت الملحة إلى عمل سياسي شعبي سلمي منظم لإقصاء ناصر المحمد وإنهاء حقبته؟ هل أكتب عن تحول الكويت إلى دولة قمعية وسرية؟!

هل أكتب عن التجسس على تلفوناتي ومسجاتي وحسابي البنكي وحساب زوجتي وأبنائي بحجة جمع «تحريات المباحث» بغطاء قرار من النيابة العامة؟! أم أكتب عن العلاقة بين حكومتنا «الرشيدة» و«نقانق باتل»؟!

أتدرون.. ولأنني «تأدبت» في السجن، سوف أكتب عما أخشى وقوعه في الكويت.

بصراحة ووضوح.. أخشى تداعي إمارة آل صباح التي نص عليها الدستور في المادة الرابعة.. أخشى أن يستمر الشيخ ناصر المحمد في ارتكاب الأخطاء التقليدية التي ارتكبتها أنظمة سابقة، والتي تدفع إلى تفكك الدولة أو تداعي الإمارة.. فمنذ سنوات، بدأت أرصد مظاهر مزعجة، فكتبت منبهًا ومحذرًا وناصحًا بالسر وبالعلن.. بهدوء تارة، وبقسوة المحب تارة أخرى.. قرعت الأجراس وسوف أواصل قرعها، حتى لو كان البعض يعاني الصمم..

قد يقول البعض إنني أبالغ في استنتاجاتي. حسنًا، تعالوا نتداول في المسألة ونفحص أسس وقواعد «الدولة والإمارة»، فإن وجدنا تصدعًا فلنعمل على علاجه، أما إذا كانت الأسس والقواعد صلبة صامدة، فإننا لن نخسر شيئًا بسبب الفحص الذي نجريه. أنا لا أتحدث عن أخطاء الحكومة.. لا أتحدث عن الفشل المزمن للحكومات المتعاقبة في إدارة خدمات البريد أو البلدية أو المرور أو الصحة أو الكهرباء أو الإسكان أو في ضبط التركيبة السكانية أو الحد من الفساد والهدر في

المال العام.. أنا أتحدث عن منهج الحكم، وعن العلاقة بين ذرية مبارك الصباح والشعب، وعن تعارض المستلزمات الاجتماعية «للشيخة» مع متطلبات إدارة الدولة، وعن الخلافات الداخلية بين أفراد ذرية مبارك ونتائجها السلبية.. أتحدث عن فشل المؤسسات الدستورية الثلاث في القيام بمسؤولياتها.. أتحدث عن الأفكار البالية التي تعشش في عقول بعض المسؤولين واستعانتهم ببطانة من سقط القوم ووضيع من هنا وساقطة من هناك يقدمون لهم الاستشارة والرأي.. أتحدث عن تركز السلطة الفعلية بيد بعض الشيوخ وعدم فاعلية مجلس الـوزراء.. أتحدث عن إفساد مجلس الأمة وعن إقحام النيابة العامة والقضاء في الصراع السياسي.. أتحدث عن التأثير الهائل للبطانة الفاسدة وسيطرتها على القرار الفعلي وقدرتها على توجيهه صوب مصالحها.. أتحدث عن سياسات تفتيت المجتمع وتقسيمه وإفساد الناس وشراء الذمم.. أتحدث عن معاداة القبائل وتحريض كل فئة على أخرى.. **أتحدث عن اختراق إيراني كبير لبعض دوائر القرار المهمة**.. أتحدث عن انعدام الكفاءة في إدارة شؤون الدولة.. باختصار، أتحدث عن جولات التصادم بين فكرة الدولة الحديثة التي أرادها الشعب الكويتي وأسسها الشيخ عبد الله السالم ونخبة من رجال الكويت ولا نزال نريدها، وبين فكرة «المشيخة» المتخلفة التي يريدها بعض شيوخ اليوم وبطانتهم الفاسدة.. أتحدث عن جولة أخيرة أراها قادمة لا محالة، طال الوقت أم قصر، من التصادم الخطير بين ما يمكن

تسميته، تجاوزًا، «فكر ومنهج» الشيخ ناصر المحمد الذي يعمل على زجّ أبناء الكويت في السجون الواحد تلو الآخر من خلال ملاحقاته السياسية المغلفة «بورق القانون» الذي أدانه العالم أجمع، وبين كرامة الشعب ومصالحه ومستقبله.

أنا أحترم الشيوخ جميعًا، بل حتى ناصر المحمد وناصر صباح الأحمد، ولا أنكر عليهم حقهم في الاستمتاع «بِشِيْخَتِهِمْ»؛ لكن في الإطار الاجتماعي فقط، فأنا لا أكتب عن شيخ «قاعد في بيتهم». أما في الإطار السياسي أو في نطاق توليهم الوظيفة العامة، **فإنني أريد من أفراد آل صباح الكرام الذين يتولون مسؤولية عامة نزع «بشوتهم» وتجميد «شيختهم» والاعتماد على كفاءتهم.. نعم، كفاءتهم فقط. أريد شيخًا لديه منطق وحجة.. شيخًا «فاهم» ومثقفًا.. شيخًا «يعرف يتكلم» على الأقل.. شيخًا بلا بطانة.. شيخًا يعمل من دون «محول»؛ أي يعمل بقدراته الذاتية.. شيخًا يحصل على احترام الناس من شخصيته لا من «شيخته» ولا من «عطاياه»**.. بالنسبة إليّ، الشيخ الذي يتولى منصبًا عامًّا، من رئيس مجلس وزراء إلى رئيس قسم، هو مجرد موظف عام «حاله حال غيره» يجب أن يلتزم بالقانون.. أما من يريد الاستمتاع «بشيخته» وما توفره من «رزة»؛ فعليه أن يترك منصبه العام، ويفتح ديوانه يستقبل الناس ويزورهم في دواوينهم.. **لا نريد أن تسند المسؤولية إلى شيخ «ما يعرف كوعه من بوعه» لمجرد أنه شيخ.. لا يجوز أن تسند إدارة شؤوننا العامة في أي منصب إلى جاهل أو فاسد أو غبي أو حرامي لمجرد أنه**

شيخ؛ فإذا كانت «الشيخة» لوحدها تمنح صاحبها السلطة في القرن الماضي، فإنها اليوم ليست سوى «وضع اجتماعي» لا يغني عن الكفاءة ولا يجعل صاحبه فوق القانون.

لا أريد أن أطيل الحديث؛ لكنني لا أستطيع إنهاء المقال قبل أن أنبّه من يعنيهم الأمر من مغبة التحرش بالنائب مسلم البراك.. فالحركة الشعبية التي سوف تظهر في حال اعتقال مسلم البراك لن تهدأ بإطلاق سراحه.. هل وصلت الرسالة؟! أشك في ذلك، والله يحفظ الكويت.

كلمة أخيرة: إلى الأخ خالد الفضالة في سجنه.. أنت، يا خالد، أقوى ممن تسبب في سجنك؛ فالناس تحترمك أنت وتقدر تضحيتك في سبيل وطنك.. أما غيرك، فالله يعينه!

(4)

شيخ طروادة (2011/7/4)

حين أفكّر في التطورات السياسية والدستورية التي تحدث حاليًّا في المملكة المغربية وفي المملكة الأردنية وفي مملكة البحرين، تتجلى أمامي حكمة وبعد نظر المرحوم الشيخ عبد الله السالم الصباح الذي وضع الكويت، قبل نحو خمسين عامًا، على طريق الاستقرار السياسي ووفّر على رؤساء الدولة الذين أتوا بعده، والشعب معهم، عناء الاضطراب السياسي. كانت «الديمقراطية الكويتية» المبكرة صمام أمان، إذ استوعبت تطلعات النخبة السياسية وطاقتها أيضًا، فاشتركت تلك النخبة، على اختلاف توجهاتها، مع عبد الله السالم في تأسيس الدولة الحديثة من خلال مؤسسات الدولة التي كانت ناشئة بدورها.

وبالطبع، فإن تأسيس الدولة كان يتطلب، أول الأمر، وجود مشروع واضح ومحدد: إنشاء بنية تحتية خدماتية، وتأسيس بنية قانونية وإدارية، والسعي إلى تحقيق رفاهية الشعب تحت شعار «الثروة للشعب وأنا حارسها» كما قال عبد الله السالم. وكان الاهتمام بالعنصر البشري واضحًا، إذ كان التعليم أحد أهم عناصر التنمية البشرية. أما على المستوى الخارجي، فقد كان التركيز على البعد العربي للكويت ومساعدة دول الخليج والتزام الحياد في النزاعات الدولية. كان عبد الله السالم، باختصار شديد، رجل دولة لا حاكمًا

فقط، فلم يكن يهتم بالتفاصيل اليومية ولا بصغائر الأمور وتوافهها. ولكل تلك الأسباب وكثير غيرها، نال عبد الله السالم رمزيته العظيمة. **ولو استمر منهج عبد الله السالم بعد وفاته، لبلغت الكويت مرحلة «الإمـارة الدستورية»، ولحافظت أسرة الصباح على مكانتها وهيبتها الاجتماعية ووقارها، ولعمّ الرخاء والازدهار والاستقرار في العهود اللاحقة لعهده؛ لكن مات عبد الله السالم ومات معه منهجه.. نعم، ومع الأسف، لم ينجح عبد الله السالم في توريث منهجه السياسي لأحد من الشيوخ.**

وحين أفكّر في أوضاع الكويت، اليوم، أرى أن ما يجري ما هو إلا استكمالًا للنهج السلطوي البديل، الذي حلّ محل منهج عبد الله السالم؛ وهو النهج الذي ظهر رسميًّا في صيف العام 1976، حين تمّ حل مجلس الأمة بطريقة مخالفة للدستور للمرة الأولى. وفي تقديري الشخصي، فإن ما يقوم به رئيس مجلس الوزراء، الشيخ ناصر المحمد، اليوم، ليس مشروعه الخاص فقط؛ بل هو ينفذ مشروعًا سياسيًّا «عامًّا ومحددًا» يحظى بموافقة ومباركة داخل أسرة الصباح من قبل الشيوخ الذين يكرهون الديمقراطية. ويبدو أن طبيعة الشيخ ناصر المحمد كشخص وتطلعه إلى كرسي الإمارة كسياسي يدفعانه إلى قبول القيام بالمهمة بصرف النظر عما يتعرض له من محاسبة وتجريح؛ بل وإهانات شخصية في بعض الأحيان لا يتحملها غيره من الشيوخ. إن هناك فروقات كبيرة بين «شخصية» الشيخ ناصر المحمد وشخصيات شيوخ

حاولوا القيام بالمهمة التي يقوم بها الآن إلا أنهم فشلوا، وهذه الفروقات هي التي تجعل الشيخ ناصر المحمد «الشيخ الأنسب» لتنفيذ النهج البديل وتكريسه؛ فالشيخ ناصر يتمتع بقدرة هائلة على تحمل الإساءة، وهو يتمتع بقدرة متميزة على التزام الصمت وعدم الرد على خصومه، كما أنه «كريم» جدًّا و«مطيع» أيضًا.. كل هذه الصفات تخلق منه «الفرصة التاريخية» للتيار المعادي للحريات والديمقراطية في مرحلة لم يعد فيها مجال للمواجهة المباشرة مع «الدستور والديمقراطية»، كما حدث في الأعوام 1976 و1986 و1990.. إن الشيخ ناصر المحمد، اليوم، هو «رأس الحربة» في المواجهة غير المباشرة، وها هو يحقق «نجاحات» متتالية في تلك المواجهة عجز غيره عن تحقيق مثلها في زمن المواجهة المباشرة.. هذه «النجاحات» هي المبرر الوحيد لاستمراره في منصبه الحالي، وهي أيضًا الممر الذي يأمل أن ينقله إلى كرسي الإمارة لاحقًا شريطة استمرار «نجاحاته» حتى يحين الموعد الطبيعي للتغيير.

إن النجاح الذي حقّقه الشيخ ناصر المحمد في فرض النهج البديل **(السيطرة على الأغلبية في مجلس الأمة، والتحكم في الإعلام، وتشتيت القوى السياسية، والملاحقات السياسية، وضرب النواب)** نجاح مكلف لكل الأطراف على المدى القريب، وليس البعيد فقط.. مكلف للكويت ولأسرة الصباح؛ لكنه لن يدوم. فاليوم، ليس لدينا في البلاد سوى مشروع واحد هو مشروع تفريغ الدستور من محتواه وتكريس

النهج المعادي للحريات السياسية. ومن ثمّ، فإن مجلس الأمة لم يعد صمام الأمان الذي يستوعب تطلعات العناصر الوطنية وطاقتها. ومن هنا، رأينا الشباب يخرجون إلى الشارع للتعبير عن غضبهم السياسي.. صحيح، أن الاحتجاجات الشبابية لم تنجح في ردع التمادي السياسي، إلا أنها نجحت في خلق حالة من القلق لدى السلطة. وفي تقديري الشخصي، أن الاحتجاجات الشبابية سوف تغدو أكثر تنظيمًا وفعالية قبل نهاية هذا العام، وقد تنجح في ردع التمادي السياسي في الوقت الذي يواجه فيه الشيخ ناصر المحمد استجوابات مهمة في مجلس الأمة؛ بما يؤدي إلى إضعاف فرصته في الاستمرار في منصبه. أقول هذا وأنا مقتنع تمامًا بأن عزل الشيخ ناصر عن منصبه لن يتمّ إلا في حال وجود 25 نائبًا يؤيدون قرار عدم التعاون معه أو بلوغ الاحتجاجات الشبابية في الشارع مرحلة لا تتحملها السلطة. وفي تقديري، فإن العامل الثاني هو الأقرب إلى التحقق، لا سيما إذا احتج الشباب على «النهج» الذي يمثله الشيخ ناصر ومن يدعمه لا على «شخصه»، وإذا اقترن الاحتجاج بمطالبة جدية بإصلاحات دستورية تقود نحو تعزيز وتطبيق فكرة الإمارة الدستورية التي تبناها دستور 1962 وتحد من السلطات غير الدستورية الواقعية للشيوخ.

وعلى الرغم من بؤس المرحلة الحالية سياسيًّا، وعلى الرغم من تفوق النهج البديل ونجاح مشروع تفريغ الدستور من قيمته، إلا أنه يجدر الانتباه إلى أن السلطة تستثمر حاليًّا في «أشخاص» من أجل السيطرة على القرار في مواقع شتى..

هذا الاستثمار بطبيعته مؤقت، لأن «الأشخاص» عنصر متغير لا يشكلون «أصلًا» دائمًا. بمعنى حين كانت السلطة تسعى إلى تغيير «البنية الدستورية والقانونية»، كان الخطر المحدق بالحريات خطرًا حقيقيًّا لو نجحت السلطة في مشروعها. أما اليوم، فإن السلطة لا تستطيع تغيير نصوص الدستور، وتعجز حتى الآن عن فرض قوانين مقيدة للحريات، مكتفية بتفريغ الدستور من قيمته وبتعطيل القانون أو التعسف في تطبيقه، كل ذلك برعاية لن تستمر من «أشخاص لأشخاص». ومن ثمَّ، فإنه حين تزول تلك الرعاية أو تضعف، لأيّ سبب من الأسباب، فإن البنية الدستورية والقانونية الأساسية التي أقرت في مرحلة تأسيس الدولة الحديثة سوف تسترد قيمتها حتمًا؛ فالنهج البديل يستمد قوته الحالية من أشخاص يشكلون «شبكة» أو طبقة سياسية، سوف تتفكك في المستقبل القريب بإذن الله ليسترد الدستور قيمته. فما دامت نصوص دستور 1962 سارية لم تمس، فإن كل ما يجري حاليًّا من تفريغ لها هو عبث مؤقت سوف يزول، وإن ارتفعت كلفته على الجميع!

(5)

لا خير فينا إن لم نقلها!!

صاحب السمو أمير البلاد، حفظكم الله ووضع على دروب الصواب قراراتكم.

في عصر أحد الأيام من شهر سبتمبر من العام الفائت؛ أي قبل حبسي الأخير، كنت أقود السيارة على الطريق السريع متجهًا جنوبًا. ومن عادتي أثناء قيادة السيارة أن أستمع إلى القرآن الكريم، وقد فكرتُ مليًّا في الآية التي يقول الحق تبارك وتعالى فيها: ﴿**وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ**﴾(*).. فكرتُ فيها وقارنتُها بالعبارة التي تنسب إلى الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو في كتابه «روح الشرائع»، الذي أصدره في العام 1748؛ وهي عبارة «**السلطة تحد السلطة**»، والتي غدت أصلًا من أصول النظام الديمقراطي والفصل بين السلطات. دفعتني هذه المقارنة إلى قراءة تفسير الآية الكريمة، فتشكلت لديّ نواة بحث في القرآن الكريم لاستنباط ما أطلقت عليه مؤقتًا وصف «المبادئ الدستورية في القرآن». في شهر نوفمبر، أصدرت إحدى المحاكم حكمًا بحبسي لمدة سنة، في واحدة من القضايا التي رفعها ضدي رئيس مجلس الوزراء.. دخلت السجن وأنا أفكر في استكمال بحثي في القرآن. صباح اليوم التالي لسجني، طلبت من إدارة السجن تزويدي بمصحف ودفتر وقلم، وفيما بعد طلبت طاولة

(*) سورة البقرة، الآية: 251.

وكرسيًّا. مكثت في السجن العمومي نحو 64 يومًا، قرأت القرآن خلالها نحو 7 مرات واستخلصت 16 مبدأ «دستوريًّا». ولأنه لا تتوفر في السجن طاولة يمكن استخدامها للكتابة، فقد كنت أجلس على السرير، الذي هو عبارة عن «صبة كونكريت» عليها «فراش إسفنج»، لساعات عدة أقرأ وأكتب؛ وهو ما أدى إلى تفاقم حالة «ديسك» الرقبة التي أعانيها. على كل حال، بعد خروجي من السجن في نهاية شهر يناير، قررت مواصلة البحث، وتصادف أنني قررت التفرغ للبحث الأسبوع الماضي، فاشتريت بعض الكتب وأضفتها إلى الكتب الموجودة في مكتبتي المنزلية وعزلت نفسي وشرعت في القراءة. ومما زادني بهجة ما بدا لي، من خلال القراءة، أن موضوع البحث ربما يكون غير مسبوق، فازداد حماسي للبحث وسرحت بفكرة ترجمته إلى أكثر من لغة؛ حتى بلغني، يوم الأربعاء ليلًا، خبر عزم (الحكومة) رفع قضية أمن دولة جديدة ضدي، فتوقفت عن القراءة ووضعت كتبي في «كراتيني» وانشغل البال، مع الأسف، فيما لا طائل منه.

أتحدث إلى سموكم اليوم مباشرة عبر موقعي هذا الذي قررت (الحكومة) حجبه، كي لا يقرأ الناس ما أكتب اعتبارًا من يوم الأحد القادم. ومن ثَمَّ، فقد يكون هذا آخر مقال ينشر في موقع «ميزان»، الذي تأسس قبل ما يزيد على ستة أعوام. كما أنني أتحدث إلى سموكم قبل أن تقدّم (الحكومة) بلاغًا جديدًا ضدي إلى النيابة العامة، تتهمني فيه بالمساس بكم وبمسند الإمارة في المقال المنشور هنا بعنوان «شيخ طروادة».

صاحب السمو أمير البلاد، سعيت إلى اللقاء بكم أكثر من مرة، ولست واثقًا مما إذا كان طلبي بلقاء سموكم قد نقل إليكم فعلًا أم تمّ حجبه؛ فهناك أطراف عدة، ممن يضعون رجلًا في الديوان الأميري وأخرى في مجلس الوزراء، تخشى من نتائج دخولي على سموكم.. أطراف لا عمل لها سوى التحريض والفتنة.

لا أكتب إليكم استدرارًا لعطفكم.. وإن كان لدي طلب بسيط من سموكم سوف أورده في نهاية المقال.. أكتب إليكم بقلب وعقل لا يخالطهما نوازع أو رغبات شخصية إطلاقًا.. أكتب إليكم وأنا أعدّ عدتي لدخول السجن للمرة الرابعة في عهدكم.. أكتب إليكم بصفتي مواطنًا وبصفتكم رئيسًا للدولة.. أكتب إليكم تحت مظلة قاعدة ملزمة لي شخصيًّا تقول :«**لا خير فينا إن لم نقلها**»... أكتب إليكم من باب أداء أمانة المواطنة الصالحة، بإذن الله.. واختصارًا، فإن ما أريد قوله، من دون الدخول في التفاصيل، هو: سواء كتبت أنا أم لم أكتب، أوضاع الكويت سيئة للغاية في حاضرنا، يا صاحب السمو.. سوء ينبئ بمستقبل كئيب لنا كشعب.. ولكم كأسرة.

صاحب السمو، يزعم كبار المسؤولين، وأعني رئيس مجلس الوزراء تحديدًا، أن ملاحقتي وحبسي إنما يأتيان بناء على تعليمات الديوان الأميري، وأنهم ملزمون بتنفيذها، وأنا لا أصدق زعمهم هذا لأنهم أصحاب مصلحة يحتمون بمقام سموكم تجنبًا للمساءلة والنقد وتنفيذًا لأجنداتهم الخاصة.

وأيًّا كان الموقف، فلا جدوى من الملاحقة السياسية ولا حبسي ولا حجب موقعي، والمسألة خصومة شخصية وانتقام ممن يرعى منهج الملاحقات السياسية، ويبدو أن حبسي يدخل البهجة والسرور في فؤاد من يلاحقني. أربع قضايا أمن دولة.. حجز.. حبس احتياطي.. حبس بحكم محكمة.. ملاحقة ومتابعة ورصد وتلصص.. تشهير وإساءة سمعة.. إحـراج للقضاء.. هل أنا خطر على أمن بلادي الكويت إلى هذه الدرجة، أم أن أمن الدولة هزيل إلى هذه الدرجة؟ هل تسعى الحكومة إلى السيطرة على الإنترنيت من خلالي، فتكون البداية حجب موقعي مقرونًا بقضية أمن دولة؟

المقال الأخير لا يتضمن أي مساس بمقاكم السامي؛ بل إنني لم آت على ذكركم إطلاقًا، فكيف يتهمونني بالمساس بالذات الأميرية؟! كيف يجرؤون على إقحام مقامكم السامي في مكائدهم وخصوماتهم بلا رادع يردعهم؟! إن استمرار ملاحقتي وتوجيه اتهامات باطلة ضدي أمر يسيء إلى سمعة الكويت وسمعة أسرة الصباح، ولا يضرني في شيء.. بل إنني، من غير قصد، أكسب تعاطف الناس وأكسب قراءً جددًا من خارج الكويت. ترى، هل هناك من يريد إيصال رسالة إلى الشباب، من خلال ملاحقتي وتكرار حبسي، من أجل تخويفهم من مصير شبيه ينتظرهم؟ يا سيدي الكريم، إذا كان يقال إنني أعبّر عن رأيي من دون قيود، فهذا من الماضي؛ لأنني لم أعد أتمكن من اللحاق بما يكتبه الشباب في "تويتر".. فإذا كنت قد رفعت سقف حرية التعبير، كما يقال، فإن الشباب

أزالوا كل الحواجز السياسية المتبقية على نحو لا أستطيع أنا مجاراتهم!

سيدي.. باختصار شديد، لست أرى أية مصلحة لأي طرف من استمرار ملاحقتي.

جاء الآن دور بيان الطلب البسيط الذي أتمنى من سموكم تكريمي بالموافقة عليه.. في حال نجح رئيس مجلس الوزراء في حبسي مجددًا خلال الأيام القادمة، فإن الحبس سوف يكون فرصة مثالية لي لاستكمال بحثي في القرآن الكريم. ولأن إدخال الكتب إلى السجن ممنوع، **فإنني أتمنى من سموكم إصدار تعليماتكم للسماح لي بإدخال عدد من الكتب ذات الصلة بالبحث كي أتمكن من التفرغ لإنجازه.** إن طلبي هذا مهم جدًّا بالنسبة إليّ وأنا جاد فيه، وهو كل ما أريده من سموكم.. أطلبه من سموكم لأن الربط بين حبسي والديوان الأميري يجعل الاستجابة لطلبي من قبل إدارة السجن لاحقًا بالغ التعقيد ويحتاج إلى قرار سياسي!

وتقبل، يا صاحب السمو، تحياتي وتقديري.

ملحق رقم (4)

تحقيق صحافي:

اعتداء دموي غادر على الصحافي الكويتي البارز المناهض للفساد، زايد الزيد، بعد مشاركته في ندوة عن الفساد في الكويت(*)



الصحافي زايد الزيد، ناشر ورئيس تحرير جريدة «الآن» الإلكترونية، قبل الاعتداء الغادر وبعده

(*) جريدة النهار الكويتية، العدد 749 ، 6 أكتوبر 2009. الرابط: http: //www.annaharkw.com/annahar/Article.aspx?id=170075 (العيسى)

رئيس الوزراء: أقسم بالله.. الاعتداء لن يمر مرور الكرام

كتب: منصور السلطان، شايع النبهان:

تعرض الكاتب في صحيفة «النهار» وناشر جريدة «**الآن الإلكترونية**»، الزميل زايد الزيد، إلى اعتداء سافر وآثم من شخص مجهول أدى إلى إصابته بأنفه ورأسه؛ بعد أن ضربه الجاني بأداة يعتقد أنها «عجرة». وأثار الاعتداء على الزيد ردود فعل عريضة على أكبر المستويات، حيث قام سمو رئيس الوزراء، الشيخ ناصر المحمد، صباح أمس، بزيارة الكاتب زايد الزيد في مستشفى الصباح للاطمئنان على صحته جراء الاعتداء الدموي الذي تعرض له مساء أمس. واستنكر رئيس الوزراء هذه الحادثة، مؤكدًا أنه لن يمر مرور الكرام، وسيتم ضبط الجناة ليتم محاسبتهم جراء هذا الاعتداء. وكان سموه قد اتصل بالدكتور سعد بن طفلة للاطمئنان على الزميل زايد الزيد، وقد أبلغ سموه الدكتور ابن طفلة استنكاره وتنديده بهذا الاعتداء، وقد عاود سموه الاتصال بابن طفلة بعد منتصف الليلة للاطمئنان على الزيد مكررًا القسم بالله: «أقسم بالله، أقسم بالله ألا نهدأ ولا نترك هؤلاء الجناة وأن نسخِّر كافة إمكانات الدولة الأمنية للقبض على الجناة». بدوره، شكر الدكتور ابن طفلة سموه مناشدًا إياه سرعة القبض على الجناة؛ حتى يطمئن الناس، وحتى لا يظن الجناة أن البلد فوضى بلا أمن وبلا حسيب أو رقيب.

ومن جهته، أكد الكاتب الزميل زايد الزيد أن الحادث

الهجومي الذي تعرّض له عقب مشاركته **في ندوة مظلة العمل الكويتي، والتي أقيمت في منطقة الشهداء لمناقشة تقرير الشفافية له علاقة بمقالاته عن قضايا الفساد في الكويت.** ووصف الزيد الفساد بأنه أصبح مؤسسة رسمية وأخطبوطًا في البلاد، مشيرًا إلى أن أموال البلد تتعرض للنهب وأن هناك أناسًا كثيرين خسروا البلايين جراء وقف الصفقات المشبوهة بعد كشفهم. وقال الزيد، في تصريح صحافي لـ«النهار»، إنه فوجئ بعد خروجه من الندوة قبل انتهائها بقليل بشخص خلفه يرغب في سؤال عن شيء، فالتفت إليه وقام الجاني بضربه «بالعجرة» في أعلى رأسه، ثم توجه الجاني إلى سيارة كانت تنتظره وفرّ هاربًا. ويضيف الزيد، فتوجهت إلى الندوة مرة أخرى، وطالبت الشباب بأن يلحقوا بالجاني إلا أنهم انشغلوا بوقف نزيف الدم من أنفي ورأسي، فلم يتمكنوا من اللحاق بالجاني. ووصف الجاني بأنه شاب في منتصف الثلاثينيات كان يرتدي بنطلونًا وقميصًا وليس لباس الوطن. وأعرب الزيد عن أمنيته في كشف الجاني ومعرفة الأسباب والأشخاص الذين دفعوا به إلى ارتكاب هذه الجريمة، منتقدًا تأخر وصول رجال الداخلية إلى موقع الحادث، مشيرًا إلى أن الحادث وقع الساعة التاسعة مساء وجاءت الشرطة للمعاينة 2 فجرًا؛ أي بعد 5 ساعات تقريبًا من وقوع الحادث. وأضاف: إن القصد من هذا الحادث هو إثارة الخوف بين الأقلام الحرة وزعزعتها، مؤكدًا أن ما حدث سيدفعه إلى أن يأخذ على عاتقه أكثر في الدفاع عن المال العام ومحاربة الفاسدين.

وحول حالته الصحية، قال الزيد إنه أجريت له عملية أمس، حيث كان يعاني كسرًا في أعلى الأنف بالإضافة إلى خياطة جرح بأكثر من 10 غرز. وأكد الزيد أن أهم ما أسعده في هذا الحادث هو زيارة رئيس مجلس الوزراء له، مشيرًا إلى أن هذا الحادث كشف تجمع طوائف الكويت حوله بحبهم الكبير.

ومن الناحية الأمنية، أكدت مصادر أمنية رفيعة المستوى لـ «النهار» أن التحقيق مع الصحافي زايد الزيد، الذي تعرض للاعتداء من قبل شخص مجهول خلال خروجه من ندوة مظلة العمل الوطني التي أقيمت في منطقة الزهراء، دلّ على أن المعتدي في العقد الثالث من عمره، ذا بشرة حنطاوية، ومن المحتمل أن يكون من جنسية عربية. وأضافت المصادر ذاتها أن الصحافي الزيد سجّل قضية حملت رقم 93/ 2009 جنح مخفر الزهراء بعد أن تبين خلال التقرير الطبي أن الجرح قطعي في أعلى الأنف، ولا توجد كسور وجروح خطيرة. وأفادت المصادر ذاتها أن أقوال الزيد، خلال التحقيق، تؤكد أن الجاني كان جالسًا في الندوة وخرج بعد خروج الزيد واعتدى عليه مستخدمًا عصا، حيث كان يرتدي بنطالًا فاتحًا وهرب بعد الاعتداء. وأكدت المصادر أن رجال المباحث يقومون بالتحري والبحث عن الجاني، الذي تمّ تحديد ملامحه ومن المحتمل أن يكون من جنسية عربية. وبيّنت المصادر أن رجال المباحث طلبوا شريط كاميرا الفيديو التي كانت تصور الندوة للاطلاع عليه، بعد أن اتضح أن المتهم

كان في الندوة. ومن المحتمل أن يتمّ التعرف عليه من قبل الصحافي الزيد عبر إعادة الشريط.

جمعية الصحافيين: الاعتداء محاولة فاشلة لكسر الأقلام الحرة

تعرب جمعية الصحافيين الكويتية عن استنكارها الشديد لحادث الاعتداء الذي تعرض له الزميل الكاتب الصحافي زايد الزيد من شخص مجهول استبدل لغة الحوار بلغة العنف، وتخفى في الظلام يضرب أسوأ الأمثلة للتعامل مع أصحاب الرأي.

وقال أمين السر العام لجمعية الصحافيين الكويتية، فيصل القناعي، إن مجلس إدارة الجمعية يعتبر ما تعرض له الزميل الزيد يشكل سابقة خطيرة يجب التوقف عندها كثيرًا؛ فمثل هذا الاعتداء الآثم يهدد حرية الرأي في الكويت بل ويسيء إلى سمعة الكويت في المحافل الدولية.

والاعتداء على الزميل الزيد هو اعتداء على جميع الصحافيين في الكويت ومحاولة فاشلة لكسر الأقلام الحرة، ولن تثني المؤمنين بالديمقراطية والحرية عن مواصلة طريقهم لكشف الفساد والمفسدين ومواطن الخلل والتجاوزات.

وقال القناعي إن جمعية الصحافيين الكويتية تطالب أجهزة الأمن بسرعة الكشف عن الجاني، لمعرفة دوافعه الحقيقية وراء هذه الجريمة البشعة التي لا يمكن السكوت عليها.

وتمنى أمين سر جمعية الصحافيين الشفاء العاجل للزميل زايد الزيد، وأنه يعتبر الدماء التي سالت على صدره وسام فخر واعتزاز وضريبة يدفعها كل صاحب رأي حر.

«معك»: جريمة سياسية لم يعهدها مجتمعنا

اعتبرت **مظلة العمل الوطني** («معك») أن «الاعتداء على زايد الزيد جريمة سياسية لم يعهدها مجتمعنا الكويتي». وقالت «معك»، في بيان صحافي تستنكر فيه الاعتداء على الزيد: في تمام الساعة التاسعة من مساء أمس **وبعد الانتهاء من ندوة عن الفساد في الكويت أقامتها «معك» بمناسبة صدور تقرير الشفافية الدولية**، غادر الزميل عضو المكتب التنفيذي لـ«معك»، السيد زايد الزيد، متوجهًا إلى سيارته. وفي أثناء محاولة ركوبه للسيارة، اعترضه مجهول وسدّد إليه ضربة على مقدمة الوجه، ولاذ بالفرار؛ وهو ما شكل له صدمة ونزيفًا وجرحًا قطعيًّا وكسرًا في عظمة الأنف، سقط إثرها على الأرض وتحامل على نفسه ودخل قاعة الندوة، وهو في حال نزيف حاد، ما اضطرنا إلى إسعافه ونقله إلى المستشفى لتلقي العلاج. ونطمئن الشعب الكويتي وكل من تواصل معنا للسؤال عن حالة الزميل زايد بأنه بخير، وسيخرج قريبًا من المستشفى. ومن جانب آخر، فإن هذا الاعتداء الغاشم، الذي نستنكره جملة وتفصيلًا بأشد عبارات الاستنكار وندينه بأقسى ما يمكن لنا من إدانة، حيث نعتبر هذا الاعتداء جريمة سياسية؛ وهي من الجرائم التي لم يعهدها مجتمعنا الكويتي. كما أن

هذا الاعتداء الغاشم إن لم يوضع له حدّ من قبل الأجهزة الرسمية للدولة سيفتح على المجتمع الكويتي أبوابًا هو بغنى عنها؛ بل لم يعتدها طوال تاريخه السياسي.

إن وقوفنا صفًّا واحدًا تجاه ما حدث من قبل جميع القوى الحية في المجتمع الكويتي، والذي عبّر عنه هذا الحشد والجمهور الغفير التي توافدت على المستشفى ومن خلال الاتصالات الهاتفية والبرقيات التي نددت بهذه الجريمة النكراء لهو رد واضح وجلي على مافيا الفساد. وإن كانت تلك المافيا تعتقد أننا سيتم ترهيبنا من هذه الأعمال الإجرامية فهي خاطئة؛ بل سوف تزيدنا إصرارًا على محاربة مافيا المال العام، وسنكون لها بالمرصاد وستزيدنا عزمًا وقوة على مواجهتها والقضاء عليها. كلنا أمل بالله وبالشعب الكويتي الأبي، بمساعدتنا والوقوف صفًّا واحدًا أمام هذه الهجمة الشرسة التي تتعرض لها الكويت.

المنبر الديمقراطي: سلوك مرفوض لا يمكن القبول به

اعتبر عضو المنبر الديمقراطي، محمد بوشهري، أن ما تعرّض له الكاتب زايد الزيد سلوك مرفوض ولا نقبل به، مضيفًا: «نحن لا نعرف حقيقة ما جرى؛ لكن إن كان هناك خلاف لأي شخص مع الزيد، فيجب حلّه بالطرق الصحيحة والسليمة، وإن كان يختلف معه في الرأي، فالحمد لله نحن ننعم بحرية التعبير، وفي إمكان أي شخص أن يرد على من يعتقد أنه أساء إليه سواء بالكتابة أو غيرها». مستدركًا: «وهناك

أيضًا القنوات القانونية التي يستطيع أن يلجأ إليها المتعرض لأي نوع من الإساءة»، داعيًا الجميع إلى التحلي بالأخلاق الرفيعة حين يكون هناك اختلاف في الرأي.

محامي الزيد: شروع في القتل

استنكر المحامي عبد الرحمن حمد البراك، بشدة، ما تعرّض له موكله، زايد الزيد، من اعتداء سافر. وقال البراك إنه سيقوم بمتابعة هذه القضية التي تمثل شروعًا في القتل؛ وهي نتيجة حتمية لمثل هذه الجرائم التي تعدّ غريبة ودخيلة على مجتمعنا المدني، لا سيما أننا نعيش في دولة مؤسسات وديمقراطية تتمتع بها تتيح لنا هامشًا كبيرًا من الحرية بالنقد المباح، مستنكرًا ما تعرض له موكله الذي يعد من الكتّاب الذين عرفوا بالدفاع عن المال العام وقضاياه.

وناشد المحامي البراك وزير الداخلية لاتخاذ الإجراءات الأمنية وسرعة الكشف عن هوية من قام بهذه الجريمة النكراء لتقديمه إلى العدالة لإنصاف موكله بصفته المسؤول الأول عن أمن البلاد والمواطنين والمقيمين، على حدٍّ سواء.

«حقوق الإنسان» تشجب كل أنواع العنف

استنكرت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان الاعتداء على الزميل زايد الزيد. وقالت الجمعية، في بيان لها، «شهدت الكويت تطورات مؤسفة بعد أن تعرض الزميل زايد الزيد، ناشر جريدة «الآن» الإلكترونية، للاعتداء الجسدي من قبل

شخص مجهول مساء الأحد 4 أكتوبر الحالي. كما سبق أن تصدى عدد من الأشخاص أمام مبنى «تلفزيون العدالة» لمحمد الجويهل، المرشح السابق لعضوية مجلس الأمة. وتؤكد هذه التصرفات غير السوية اندفاعة نحو العنف في مواجهة اختلاف الرأي، والذي يجب أن يحترم مهما كانت درجة التباين بشأنه.

ويجب أن يتعلم الكويتيون، وجميع من يقيم على هذه الأرض، بأن الكويت دولة دستور وقانون ونظام، وعلى كل من يتضرر من الآراء والمواقف السياسية وغيرها أن يتجه نحو القضاء للاقتصاص من خصومه، ولا يجوز أن يقوم كل فرد أو جماعة بتولي حسم الخلافات بوسائل غير قانونية. من جانب آخر، يجب أن يتحلى الجميع بسمة التسامح وقبول الرأي الآخر، أما ما يتعرض للسمعة أو يتسم بالتجني، فكما سبقت الإشارة يجب استخدام الأدوات والآليات القانونية من أجل انتزاع الحقوق ومحاسبة المتجنين عليهم أو المتطاولين على سمعتهم.

وتؤكد الجمعية شجب كل أعمال العنف؛ بما فيها التي تعرض لها الزميل زايد الزيد، أو تلك التي كاد أن يتعرض لها محمد الجويهل، بصرف النظر عن الاتفاق أو الاختلاف بشأن ما طرحه أو قد يطرحه أي منهما». وختمت الجمعية بيانها بالقول إن «الكويت بلد اعتمد دستورًا ونظامًا ومؤسسات مدنية وسلطة قضائية، ويجب التعامل مع جميع الأمور ومعالجة

الخلافات من خلال آليات النظام الدستوري والقوانين التي شرعت في البلاد ونبذ أساليب العنف والإرهاب التي ابتليت بها شعوب عديدة في هذه المنطقة من العالم».

مشاجرة

سأل النائب مسلم البراك اللواء خليل الشمالي: كيف يكتبون في التقرير الطبي إن ما حدث مشاجرة؟ وهي أكبر من ذلك، حيث إنها اعتداء سافر. فردّ عليه الشمالي: الطبيب هو من شخّص الحالة وليس المحقق.

المستشفى... زحمة

اكتظت صالة قسم الحوادث في مستشفى مبارك بالنواب والكتّاب والصحافيين والمقربين والمحبين للكاتب زايد الزيد، الذي كان مبتسمًا ويطمئن الحضور بقوله: «أنا بخير والحمد لله».

مهرجان تضامني مع الزيد بساحة «الإرادة»

تداعت قوى سياسية ونقابية عدة لمهرجان تضامن أقيم أمس في ساحة «الإرادة» مع الزميل زايد الزيد استنكارًا واستهجانًا للاعتداء الجبان عليه.

ملحق رقم (5)

«نيويورك تايمز»: التحقيق في الفساد يهز الكويت(*)

ترجمة: د. حمد العيسى



ليام ستاك، «نيويورك تايمز»

(*) بقلم ليام ستاك، **صحيفة نيويورك تايمز**، 21 سبتمبر/ أيلول 2011. (العيسى)

التحقيق في الفساد يهزّ الكويت

القاهرة ـ اشتبه اثنان من أكبر البنوك في الكويت في تحويلات بقيمة 92 مليون دولار دخلت إلى حسابات اثنين من نواب البرلمان. ولذلك، نبّه كل من **بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي** النائب العام، الذي قرر الأسبوع الماضي فتح تحقيق ليس فقط في هذين الحسابين المشبوهين؛ ولكن أيضًا في حسابات سبعة نواب آخرين.

الكويت دولة نفطية غنية، ونجحت في استرضاء الشعب وتجنب اضطرابات الربيع العربي التي اجتاحت دولًا عربية أخرى. وفي الكويت، حيث تستشري مزاعم عن فساد وعمولات، فإن حجم تلك التحويلات الهائل نتج عنه غضب هزّ ذلك البلد الغني بالنفط؛ ناهيك عن أن التحقيق، حتى الآن، يتعلق بـ فقط 9 نواب من مجموع 50 نائبًا في البرلمان(*).

شفيق الغبرا: «ووترغيت» كويتية

«هذه «ووترغيت» كويتية» كما قال البروفيسور شفيق الغبرا، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت. وأضاف: «رد الفعل على المستوى الشعبي هو أن هذا دليل على فشل الحكومة الحالية، وفي هذا السياق تتزايد المطالب الآن التي تدعو إلى استقالة الحكومة».

(*) أي تقريبًا 18% من مجموع عدد النواب الخمسين، وهي نسبة معتبرة؛ بل مرعبة!! (العيسى)

ويقول النائب السابق **د. ناصر الصانع**، الذي يُدَرِّس الآن إدارة الأعمال في جامعة الكويت، إن وسائل الإعلام الكويتية نشرت أول خبر في أواخر الشهر الماضي بأن أكبر بنكين يشكّان في تحويلات مليونية إلى حسابات نواب.

ولكن بالرغم من تفاقم الغضب الشعبي، إلا أن الحكومة التزمت الصمت التام حول القضية؛ وهو ما أجّج الشكوك والشائعات والتكهنات. وأدت تلك الحالة إلى تزايد الغضب الشعبي على العائلة الحاكمة؛ **وخاصة رئيس الوزراء، ناصر محمد الأحمد الصباح**.

د. ابتهال الخطيب:
نريد أن نعرف الأسماء... وتاريخ محاكمتهم

وقالت د. ابتهال الخطيب، وهي ناشطة مناصرة للديمقراطية: «لم يقدموا لنا أية معلومات عن القضية، وعن مصدر هذه الأموال أو من استلمها». وأضافت: «**كل ما نسمعه هو شائعات، وهذا هو السبب الذي يُغضب الناس جدًّا ويجعلهم يتحدون؛ لأننا نريد المزيد من المعلومات، نريد أن نعرف الأسماء، ونريد أن نعرف موعد محاكمتهم في المحكمة**».

د. شفيق الغبرا:
الحكومة في موقف حرج قد يستحيل النجاة منه!!

وقال البروفيسور شفيق الغبرا إن التحقيق في الفساد يهدد بوضع الحكومة في موقف حرج قد يستحيل النجاة

منه. وإذا سمح الأمير باستمرار البرلمان بينما يجري التحقيق مع 20% من أعضائه [تقريبًا] حول الكسب غير المشروع، فإنه يخاطر بتصاعد الاحتجاجات أكبر من أيّ وقت مضى في الشوارع وتآكل الثقة العامة بالدولة؛ **ولكن [المفارقة هي أنه] إذا حل البرلمان ودعا إلى انتخابات جديدة، فيمكن للغضب الشعبي أن ينتخب هيئة تشريعية معادية للملكية الوارثية وأكثر حزمًا في المطالبة بتعديلات دستورية**. ويؤكد الغبرا أن «كل ما تملكه الحكومة هو المال، وهذه الفضيحة انكشفت؛ لأن الحكومة كانت تستخدم المال لشراء ولاء النواب». وأضاف: «**إننا نغوص أكثر وأكثر، والمال لا يمكن أن يحلّ مشاكل البلاد. وأولئك الذين يملكونه لا يستخدمونه بحكمة، والنتيجة هي فضيحة مثل هذه، والتي ستكون لها ضريبة سياسية عالية جدًّا**».

لطالما اعتُبر النظام السياسي في الكويت واحدًا من أكثر الأنظمة حرية في الخليج العربي، وهي منطقة تهيمن عليها عائلات ملكية مستبدة. أمير الكويت هو صباح الأحمد الجابر الصباح، وهو رئيس الدولة المطلق، وتشكيل الأحزاب السياسية غير قانوني؛ ولكن يوجد في البلد برلمان منتخب يتكون من مجموعة واسعة من الفصائل السياسية، بما في ذلك القوميون والإسلامويون. ويعين الأمير دائمًا رئيس الوزراء من العائلة الحاكمة.

الحكومة تعتمد على ثروة نفطية هائلة لتوفير الرفاهية

والرعاية للكويتيين من المهد إلى اللحد؛ ولكن تلك الثروة نفسها غذّت الفساد وسبّبت انعدام الثقة في الحكومة، حسب برقية أميركية صدرت من السفارة الأميركية بالكويت عام 2006 وسرّبتها «**ويكيليكس**». وتقول البرقية: «**الارتفاع السريع في أسعار النفط والطفرة النفطية المصاحبة غذّت الفساد في الكويت... وبدأ الكويتيون يتساءلون، على نحو متزايد: أين ذهبت كل تلك الأموال؟**».

وانفجر الغضب الكامن مع الاكتشافات الأخيرة. وأعلن النواب براءتهم في وسائل الإعلام المحلية، وحثوا الكويتيين للانضمام إلى الاحتجاجات الساعية إلى الإطاحة برئيس الوزراء المخططة لهذا الأسبوع، وطلبوا أن تفتح البنوك حساباتهم أمام المحققين؛ ولكن العائلة الحاكمة ظلت صامتة حتى الآن. الأمير ورئيس الوزراء يوجدان في الولايات المتحدة لحضور افتتاح الدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة، والبرلمان في عطلة حتى أكتوبر.

ويقول مراقبون إن الفضيحة انفجرت في وقت حرج، حيث تواجه القيادة الكويتية تحديات على جبهات متعددة. **وقالت الخطيب إن مدينة الكويت شهدت مظاهرات متفرقة وصغيرة في الغالب، تطالب بإقالة رئيس الوزراء والتحرك نحو تحقيق «الإمارة الدستورية». وأضافت إن تلك المطالب برزت بسبب فضيحة الفساد.**

أحمد السعدون:

الإضرابات مؤشر على بداية انهيار الحكومة الفاشلة وغير الكفوءة

كما أضرب عن العمل آلاف العاملين في القطاع العام، للمطالبة بزيادة الأجور وتحسين المزايا. وحثّهم نواب المعارضة على الانضمام إلى الاحتجاجات المناهضة للحكومة. وقال النائب المعارض الأبرز، **أحمد السعدون**، في مقابلة مع **صحيفة «كويت تايمز»**، إن الإضرابات «قد تكون مؤشرًا على بداية انهيار الحكومة الفاشلة وغير الكفوءة».

الملحق رقم (6)

برقية من السفارة الأميركية بالكويت مسربة من «ويكيليكس» بعنوان: «العد التنازلي للانتخابات - الفساد يبرز كقضية مركزية في انتخابات 29 يونيو البرلمانية»

ترجمة: د. حمد العيسى



السفير الأميركي بالكويت، ماثيو تولر

رقم البرقية: كويت ـ 2446

التاريخ: (الأربعاء) 21 يونيو، 2006، الساعة 14:39

من: ماثيو تولر، السفير الأميركي بالكويت

إلى: وزارة الخارجية الأميركية

الموضوع: **العد التنازلي للانتخابات البرلمانية الكويتية ـ الفساد يبرز كقضية مركزية في انتخابات 29 يونيو البرلمانية.**

المراجع:

(أ) برقية: الكويت 2298

(ب) برقية: الكويت 2150

(ج) برقية: الكويت 556

التصنيف: **سري**، مصنفة بواسطة السفير ماثيو تولر.

(1) **ملخص**: برز الفساد، باعتباره القضية المركزية في انتخابات 29 يونيو 2006 البرلمانية. المزاعم عن شراء الأصوات شائعة، وغالبًا ما تكون ذات دوافع سياسية؛ ولكن [بالرغم من كونها شائعات وادعاءات غير مسنودة بأدلة، إلا أنه] ليس هناك شك في محاولة البعض التأثير على الناخبين بالرشاوى. ولكن كثافة الحملات الانتخابية والتسييس في هذه الانتخابات لا توحي ظاهريًّا بنظام يعجّ بالفساد. ويرى الكويتيون أن عمليتهم الديمقراطية مشروعة. **وهناك أيضًا جانب**

إيجابي محتمل للفساد، حيث ينسبه كثيرون إلى أفراد من عائلة آل صباح الحاكمة؛ وهو ما تسبب برد فعل عكسي مؤيد للإصلاح، ويهدد بإسقاط الذين ينخرطون في الجهود الرامية إلى التحكم بالسلوك الانتخابي. لقد اتحد مرشحون من جميع الخلفيات السياسية، بدرجة غير مسبوقة، ضد الفساد ودعمًا للإصلاح. وتدعمهم موجة هائلة من التأييد الشعبي وضغوط عنيفة من المنظمات الشبابية المؤيدة للإصلاح. وإذا استمر هذا الزخم، فإن البرلمان المقبل يمكن أن ينتخب ومعه تفويض شعبي قوي لتنفيذ إصلاحات سياسية كبرى. ومع انتشار شائعات واسعة النطاق عن شراء الأصوات، فهناك من يعملون بنشاط لمنع هذا الفساد. انتهى الملخص.

تصويت من أجل المال؟

(2) يجري تصوير انتخابات 29 يونيو [2006] البرلمانية من قبل العديد من المرشحين باعتبارها معركة بين الإصلاح والفساد. اتهامات شراء الأصوات من قبل أولئك المؤيدين والمعارضين للإصلاح شائعة. وإذا كانت هذه الاتهامات ليست جديدة على السياسة الكويتية، **فإن الكويتيين يخبروننا مرارًا وتكرارًا بأن شراء الأصوات في هذه الانتخابات هو أسوأ من أيّ وقت مضى**. وفي حين أن حوافز هذه الادعاءات

سياسية، إلا أن هناك بالتأكيد قدرًا من الحقيقة في هذه المزاعم. ويتهم المرشحون المؤيدون للإصلاح ما يسمونه بـ«رموز الفساد» في الحكومة ـ في إشارة مبطنة إلى «ثلاثي الفساد»: الوزير (أ. ف. ص.)، والوزير (م. ش.)، و(م. ع. ص.) رئيس **جهاز** (...) ـ بالوقوف وراء الكثير من أنشطة شراء الأصوات. واتهم بعض المرشحين المؤيدين للإصلاح «ثلاثي الفساد» بالأسماء؛ **وهو مؤشر غير مسبوق عن مدى الإحباط الشعبي من الفساد الحكومي واسع النطاق. كما حظيت مسألة الفساد أيضًا بتغطية إعلامية كبيرة.**

(3) وقصف **أحمد السعدون** ـ وهو أحد أجرأ الإصلاحيين وعضو البرلمان منذ عام 1971، وسبق أن انتخب رئيسًا للبرلمان ثلاث مرات ـ الحكومة خلال حشد انتخابي مؤخَّرا: «**في الحقيقة، ليس لدينا حكومة. لدينا بلد يُدار من شخص أو شخصين... والمواجهة، اليوم، هي بين الشعب الكويتي ومستبدين فاسدين... وفي هذه الحالة، سوف تكون هناك نتيجة واحدة فقط: انتصار الشعب. ونحن [النواب المؤيدون للإصلاح] والشعب الكويتي لن نترك البلاد رهينة في أيدي رموز الفساد**». وكانت انتقادات المرشحين الآخرين للحكومة حادة بالمثل.

(4) **وقال أحمد الديين، وهو محلل سياسي ليبرالي ألمعي،**

للضابط السياسي، في 19 يونيو، إن مستوى الفساد في هذه الانتخابات غير مسبوق. وأضاف الديين إن أنشطة شراء الأصوات من قبل بعض المرشحين، مثل النائب السابق (ج. ع.)، كانت «فاضحة». ويقود العملية مسؤولون رفيعون في الحكومة والأسرة الحاكمة. وذكـر، على وجه التحديد، الوزير (أ. ف. ص.) وشقيقه، مدير (...) قائلًا: إن الجميع يعرفون أنهما يتدخلان في الانتخابات.

(5) الارتفاع السريع في أسعار النفط والطفرة النفطية المصاحبة غذّت الفساد في الكويت. ففي عام 2003، عندما أُجريت الانتخابات الماضية، كان سعر برميل النفط الخام الكويتي 27 **دولارًا للبرميل** تقريبًا، وبلغت إيـرادات الحكومة 24 مليار دولار وكانت النفقات 19.33 مليار دولار. ويبلغ سعر برميل النفط الكويتي، **اليوم، 60.82 دولارًا للبرميل**. وفي عام 2005، كانت إيرادات الحكومة 47 **مليار دولار**، وكانت النفقات **26 مليار دولار**. (ملاحظة: لم يتمّ تعديل هذه الأرقام لحساب تأثير التضخم. انتهت الملاحظة). وبالرغم من اتخاذ تدابير لاسترضاء الجمهور، مثل إلغاء فواتير الكهرباء المعلقة عام 2005 وعلاوة 200 دينار كويتي (700 دولار) للمواطنين؛ **إلا أن الكويتيين بدؤوا يتساءلون، على نحو متزايد: أين ذهبت كل تلك الأموال؟** ويستشهد كثيرون بنقص المياه الحالي

الذي تعانيه البلاد كمؤشر على مشاكل البنية التحتية المستشرية وسوء التخطيط الحكومي. **وتؤدي هذه العوامل دورًا في صنع الانطباع السائد بأن أعضاء الحكومة والأسرة الحاكمة يتكسبون ويثرون أنفسهم على حساب البلاد.**

فراطة [فَكَّةْ] جيب (ج. خ.)

(6) وفي حين يستحيل الحصول على دليل موثق وملموس على شراء الأصوات، إلا أن الجميع تقريبًا مستعدون لسرد **أدلة حكائية** (Anecdotal) منتشرة ولكنها غير مؤكدة. وتتضمن أكثر حكاية جديرة بالثقة (ج. خ.)، رئيس (...)؛ فقد أخبر مصدر رفيع المستوى في البنك المركزي **الضابط السياسي بالسفارة، خلال محادثة عارضة، أن (ج. خ.) سحب ستة ملايين دينار كويتي نقدًا (20.8 مليون دولار) في الأسبوعين الأخيرين لتغطية نفقات الانتخابات. ويعتقد المصدر، بيقين مطلق، أن هذه الأموال ستستخدم لشراء الأصوات.** واستشهد بمثل هذا الدليل عن استشراء شراء الأصوات على نطاق واسع، باعتباره السبب الذي سيجعله يقاطع التصويت.

(7) وقال مواطن أميركي يعمل في شركة أسهم أميركية بالكويت للضابط السياسي إن أحد أهم زبائنه، وهو ابن شقيقة (ج. خ)، سأله مازحًا إذا كان يمكن أن يقبل النقد

[الكاش] لشراء أسهم بعدة ملايين من الدولارات. وأوضح ابن شقيقة (ج. خ) بأن لديه «20 مليون دينار كويتي» في ثلاث حقائب في مكتبه. وبالرغم من أنه لم يقل صراحة إن هذا المال كان من خاله أو سيتم استخدامه لشراء الأصوات، إلا أن هذا ما فهمه المواطن الأميركي **ضمنيًّا** من سياق الحديث وتعليقات زملائه لاحقًا. شركة (ج. خ) التي يديرها (ن. خ.) تقدر أصولها بـ 57.2 مليار دولار. وصنفت مجلة «فوربس» (ن. خ.) في المرتبة الـ29 في قائمة أغنى أثرياء العالم بثروة شخصية تقدر بـ12.4 مليار دولار. لقد زادت ثروة (ن. خ.) 3.4 ملايير دولار في عام 2005 وحده. ويتهم العديد من السياسيين آل (خ) بدعم الحكومة، في مقابل الحصول على عقود مربحة.

نتيجة عكسية متوقعة: فساد سيؤدي إلى انتخاب برلمان إصلاحي

(8) وعلى الجانب الإيجابي، قوبلت اتهامات الفساد وشراء الأصوات عمومًا بغضب شعبي. وقد انتقد المرشحون المؤيدون للإصلاح وأنصارهم، بشدة، الحكومة لفشلها في اتخاذ إجراءات لمنع هذه الأنشطة، وتعهدوا بمواصلة حملتهم ضد «العناصر الفاسدة». وبالإضافة إلى ذلك، تخطط عدة منظمات غير حكومية محلية أخرى أيضًا لمراقبة الانتخابات بشكل مستقل (المرجع ـ أ)، وفي منطقة واحدة على الأقل وقّع مئات

الناس على عريضة تطالب وزارة الداخلية بوقف أنشطة شراء الأصوات. ووفقًا لاستطلاع للرأي حديث أجرته جريدة «**القبس**»، وهي صحيفة يومية مؤيدة للإصلاح، **قال 90.5% من المستطلعين الـ 1670 إنهم لا يعتقدون أن الحكومة جادة في منع الانتخابات القبلية الفرعية وأنشطة شراء الأصوات.**

(9) وربما بسبب هذه الضغوط، أعلنت وزارة الداخلية، في 20 يونيو، أنها وافقت على طلب من **التحالف المدني للإصلاح والشفافية**؛ وهو ائتلاف من 11 منظمة غير حكومية محلية (المرجع ـ ج)، لمتابعة حالات شراء الأصوات المبلغ عنها في الانتخابات. وذكرت جريدة «**السياسة**» أن الوزارة وافقت على «**تنظيم مظاهرة لتعزيز وعي الناخبين بأن شراء الأصوات يعدّ جريمة ضد المجتمع**». وبالإضافة إلى ذلك، اقتدت الوزارة بمبادرة جريدة «الوطن» المحلية التي أنشأت خطًّا ساخنًا للناس للإبلاغ عن حوادث شراء الأصوات.

(10) وقدمت التقارير عن الفساد الانتخابي، أيضًا، مزيدًا من الزخم والقوة إلى الحركة الشبابية التي بزغت لدعم الإصلاح الانتخابي (المرجع ـ ج). وحسب ما نشر، يبدو أن الناشطين المؤيدين للإصلاح يطالبون جميع المرشحين بالتوقيع على «ميثاق الإصلاح»، الذي يتعهد موقعوه برفض التعاون مع أيّ مجلس

وزراء يتضمن بين أعضائه (**أ. ف. ص.**) و(**م. ش.**)، ويدعو الميثاق إلى جعل خفض عدد الدوائر الانتخابية يحظى بالأولوية التشريعية؛ بل واقترح البعض أن يستقيل البرلمان الجديد عندما يتمّ تمرير مشروع قانون الدوائر الانتخابية الخمس، ليجعل من الضروري إجراء انتخابات جديدة وفقًا للنظام الانتخابي الجديد. وأخبر العديد من المرشحين الضابط السياسي بأنهم سمعوا عن «**ميثاق الإصـلاح**»؛ ولكن لم يطلب منهم أحد التوقيع على أي شيء. وبجانب هذه الجهود، قيل إن منظمات شبابية أخرى طلبت من مرشحين التعهد بنشر **إقرار بالذمة المالية** علنًا، إذا تمّ انتخابهم في محاولة لزيادة الشفافية. ووفقًا لصحيفة «الوطن»، فقد وقّع الاتفاق بالفعل خمسة مرشحين مدعومين من **الحركة الدستورية الإسلامية، الذراع السياسي لفرع جماعة الإخوان المسلمين بالكويت**.

السفير ماثيو تولر

الملحق رقم (7)
مقال للبروفيسور ناثان براون:
«الكويت: ديمقراطية بدون ديمقراطيين»!!![*]

ترجمة: د. حمد العيسى



ناثان براون

(*) مقال تحليلي نوعي مهم بقلم البروفيسور ناثان براون، نقلاً عن موقع **مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي** (بتاريخ 18 مايو 2009)؛ وهي خزان تفكير أميركي مرموق. البروفيسور براون هو أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن الأميركية (واشنطن، دي. سي.)، وباحث مرموق ومؤلف لستة كتب في **السياسة والدساتير العربية**. يمتلك براون خبرة عميقة في الحركات الإسلاموية والسياسة الفلسطينية، وقضايا القانون والدستور والوقف العربية. أحدث كتاب لبراون هو «**عندما لا يكون النصر خيارًا: الحركات الإسلاموية في السياسة العربية**»، وصدر عن قسم النشر بجامعة كورنيل في أوائل عام 2012. يركز براون عمله، حاليًّا، على الحركات الإسلاموية ودورها السياسي في العالم العربي. (العيسى)

الكويت: ديمقراطية بدون ديمقراطيين

يصف الناس الذين يعيشون خلال عمليات تحول ديمقراطية مثيرة، سواء في إسبانيا أو بولندا أو الفلبين، غالبًا، تسلسلًا متشابهًا من المشاعر: تبدأ **بالأمل**، ثم **غموض هائل** تتبعه **نشوة/ بهجة** غامرة خلال عملية التحول نفسها، **وأخيرًا «خيبة أمل» شديدة؛ لأن الولادة غير العادية للديمقراطية تؤدي إلى مناورات سياسة مقيتة يسعى عبرها مختلف الأفراد والجماعات إلى استغلال النظام لتحقيق مصالح «خاصة» و«قصيرة الأجل»**.

سكان العالم العربي محرومون من تجربة مثل هذه المشاعر المثيرة والخبرات المُوَلِدَة لها؛ ولكن كان الكويتيون ولا يزالون يعيشون ـ لدرجة معينة ـ **نسخة طويلة جدًّا من التحول الديمقراطي**، وجربوا بعض المشاعر المذكورة أعلاه بتسلسل غريب.

لقد شهد الكويتيون تطور برلمانهم من مجرد غرفة للمناقشات والسجالات إلى **مؤسسة سياسية قوية**، وراقبوا كيف أصبحت أمور كان يُهمس بها سابقًا بين أربعة جدران تأخذ مسارها تدريجيًّا لتنشر في الصحف اليومية بكل حرية، كما شهدوا السماح بدخول مجموعات سكانية جديدة إلى المشهد السياسي؛ وهو ما جعل الانتخابات أكثر تنافسية. ونظرًا لأن تلك التغييرات كانت تدريجية وغير كاملة، لم يحس الكويتيون **بنشوة** تحقيق إنجاز ديمقراطي باهر. **بلدهم، اليوم، ليست ديمقراطية بالكامل والتحول الديمقراطي استغرق بالفعل أكثر من جيل، والنتيجة مشكوك فيها إلى حدٍّ كبير!**

وبالرغم من هذه الاختلافات مع عمليات الدمقرطة المثيرة في بلدان أخرى، فإن التجربة الكويتية لا تخلو من بعض العناصر المألوفة للتحولات الديمقراطية الأخرى. يشعر الكويتيون، اليوم، بشكل كامل وفي الوقت نفسه، بما شعر به نظراؤهم في بداية هذه العملية ونهايتها ـ **كالغموض وخيبة الأمل** التي شعر بها الإسبان في السبعينيات والثمانينيات، والتي مرّ بها البولنديون في أحداث متسلسلة بدأت في الثمانينيات وانتهت في التسعينيات.

ولم يكن مسار **الديمقراطية الكويتية بطيئًا وغير مكتمل فحسب**؛ ولكنه كان أيضًا غير منتظم. ويأتي تطور الديمقراطية الكويتية في السنوات الأخيرة، بعدما شهدت تراجعًا في السبعينيات والثمانينيات.

ولطالما افتخرت الكويت دائمًا بتاريخها السياسي، الذي **تميّز بأن الأسرة الحاكمة كانت تتشاور مع السكان بدلًا من الحكم بطريقة استبدادية مطلقة**. وساعد على ترسيخ هذا الترتيب الممارسة الاجتماعية المحلية المتمثلة **بالديوانية** التي تسمح بمناقشة مفتوحة للقضايا السياسية.

أعراف سياسة غير مكتوبة

وجرى اعتماد هذا الترتيب رسميًّا في **دستور عام 1962**، وهي وثيقة رعتها الأسرة الحاكمة معتمدة على مشورة قانونية مصرية ومشاركة شعبية كويتية. **واستمر العمل بالدستور، بدون تعديله حتى الآن؛ وهو دستور نوعي على المستوى العربي، ويسمح بقيام برلمان منتخب يتمتع ببعض السلطة الحقيقية.**

وقد تطور المعنى العمليّ لهذه الوثيقة ـ كما هو الحال مع أيّ دستور مكتوب ـ مع مرور الوقت، وأصبح لا يعتمد ببساطة على النص الرسمي فحسب؛ ولكن أيضًا على مجموعة من **«الأعراف غير المكتوبة»**. **وتُؤَمِّن/ تَضْمَن هذه «الأعراف غير المكتوبة» في الكويت، عمومًا، توازن البرلمان وعدم خروجه عن السيطرة**. وعندما لم تكف تلك الأعراف سابقًا، قام الحكام بإدخال(*) مجموعات سكانية جديدة إلى العملية السياسية لتحقيق التوازن ضد الناخبين المزعجين في مركز البلد **(وكانت المفارقة الساخرة والمدهشة هي أن تلك المجموعات الجديدة «نفسها» بالضبط هي التي ساعدت لاحقًا في الوصول إلى حالة الانقسام والشلل الحالي للنظام السياسي في البلد)!!!**

ولم يكن جلب ناخبين جدد كافيًا؛ فبعد سلسلة من المشادات مع النواب المشاكسين الذين يرغبون في استخدام الأدوات الدستورية على أكمل وجه ممكن، قام الأمير بحل البرلمان [بطريقة غير دستورية] مرتين، في عامي 1976 و1986. وحُكمت الكويت، خلال فترتي حل البرلمان، مثل غيرها من ممالك الخليج؛ أي بواسطة عائلة حاكمة **غير خاضعة للمساءلة**. وأدى الضغط الشعبي لاستعادة البرلمان في عام 1989 إلى نتيجة عكسية، تمثلت بمحاولة الأمير تعديل الدستور واستبدال البرلمان بهيئة أكثر نعومة ومرونة.

وانعكست الموجة البطيئة ضد الديمقراطية تمامًا في

(*) أي استخدمت الدولة عملية التجنيس. (العيسى)

عام 1990، بعدما أدى غزو العراق للكويت عام 1990 إلى بروز حاجة ملحة إلى **الوحدة الوطنية**؛ فتم الاتفاق بين الأسرة الحاكمة والنخبة الكويتية لتفعيل العمل بالدستور وعودة البرلمان، بعد تحرير البلاد. وفي السنوات التي تلت الغزو، ضغطت الولايات المتحدة (التي أصبحت حامية للكويت) لاستعادة الديمقراطية. وهكذا، جرى تفعيل الاتفاق المبرم عام 1990 بين العائلة المالكة والشعب، وعاد البرلمان الكويتي إلى الانعقاد في عام 1992 بحماس وطاقة متجددين. ومنذ ذلك الوقت، شهد الكويتيون انتهاكات بطيئة لمناطق مقدسة في حياتهم السياسية.

تحول الخطوط الحمراء إلى خطوط صفراء

يتحدث سكان مختلف المجتمعات العربية، في كثير من الأحيان، عن «**خطوط حمراء**» يحرم تجاوزها في أنظمتهم السياسية؛ وهي المناطق التي تنتهي عندها حرية التعبير والعمل، والتي يواجه من يتجاوزونها إجراءات قاسية. كانت هذه «**الخطوط الحمراء**» موجودة، بالتأكيد، في الكويت في الماضي؛ ولكن تحولت، ببطء على مدى العقدين الماضيين، إلى «**خطوط صفراء**» يتجاوزها الكويتيون بحذر، لأنها لم تعد تُرهب. وهذا ما أسهم في زيادة الشعور **بالغموض** في المشهد السياسي الكويتي اليوم.

وتزدهر الصحافة الكويتية الآن بعدما تقلصت القيود المفروضة عليها، وبعدما كانت سابقًا حكرًا على عدد قليل

من الصحف اليومية التقليدية الراسخة. وبالرغم من حظر الأحـزاب السياسية، إلا أن التجمعات السياسية الشبيهة بالأحزاب تعمل علنيًّا. وتتحدى القبائل القانون وتُجري انتخابات فرعية قبل الانتخابات البرلمانية. ويناقش الكويتيون، بحماس، كل أنواع القضايا العامة؛ حتى تلك التي كانت تعدّ حساسة جدًّا للنشر صحافيًّا. فمثلًا، أصبحت الانقسامات الطائفية تناقش نقاشًا أكثر صراحة، ويتم الحديث عن المشاكل الاجتماعية الحساسة على نطاق واسع؛ وربما المدهش حقًّا هو **المناقشة العلنية للتنافس السياسي داخل العائلة الحاكمة.** ولا يقتصر الأمر على قيام بعض السياسيين بالحديث صراحة عن وجود انقسامات داخل الأسرة الحاكمة؛ **بل تحدث، أحيانًا، انتقادات لأفراد من الأسرة الحاكمة بالاسم. وانهار الخط الأحمر الأبرز في وقت سابق من هذا العام [2009]، عندما قام أعضاء قياديون في الأسرة الحاكمة نفسها بتسريب مناقشات الأسرة وخلافاتها السرية إلى الصحافة.**

يثرثر الكويتيون كثيرًا حول ما يجب فعله أو تركه، ولكن التغييرات الناتجة الحقيقية ليست أكثر من مجرد كلمات. وقد أثبت البرلمان، على نحو متزايد، بأنه على استعداد للاستفادة من المناخ السياسي للتحرك ضد شيوخ بارزين من العائلة الحاكمة، حيث بدأ بحذر في التسعينيات بمجموعة هادئة من التحركات ضد شيوخ معينين؛ وهو مطلب لمحاكمة وزير بارز يشتبه في اختلاسه أموال هائلة. كما طالب البرلمان، بأسلوب مهذب وحازم في الآن ذاته،

بالفصل بين منصبي رئيس الوزراء وولي العهد. ونجحت معظم هذه الجهود، حيث جرى في نهاية المطاف ـ مثلًا ـ الفصل بين منصبي رئيس الوزراء وولي العهد.

وفي السنوات الأخيرة، ضَغَطَ النواب لتحقيق المزيد، وتحركوا ضد شيوخ بارزين؛ بل حاولوا، في مناسبات عديدة، استجواب رئيس الوزراء ـ وهو من **آل صباح** ـ وحجب الثقة عنه، وهو حق دستوري لهم «نظريًّا»، وإن لم يكن يسبق لهم ممارسته مطلقًا(*). **وتعتبر مجهودات العائلة الحاكمة لمنع مثل هذه الممارسة الآن هي جوهر الأزمة السياسية في الكويت.** وتراوحت هذه المجهودات من **النصح** (كالقول: تذكر أن هذا هو أميركم في المستقبل! وهنا تحدث مفارقة تشير إلى أن الأمير قفز على الدستور وبتّ في أمر الخلافة بعد ولي عهده الحالي)... **إلى السماح بترويج شائعات عن احتمال حل البرلمان [بطريقة غير دستورية]**.

دوخة وتوهان

والحل غير الدستوري يلوح في الأفق

والواقع أن الخطوط الحمراء المقيدة للديمقراطية ليست هي الوحيدة التي انهارت؛ **بل أصبح حتى الخط الأحمر، الذي انبثق منذ عام 1992 بأن الدستور سيتمّ اتباعه والعمل به دائمًا، هو نفسه في خطر**. ولذلك، تتمّ مناقشة احتمال حدوث حل [غير دستوري] ثالث للبرلمان علانية

(*) لأن العرف السياسي غير المكتوب يمنع ذلك. (العيسى)

وبصراحة، وربما اقترب ذلك من التحقق في وقت سابق من هذا العام [2009]. **ويتحدث [بعض] الكويتيين الآن كما لو أن «الحل غير الدستوري» يعدّ خيارًا «دستوريًّا» طبيعيًّا. ويبدو أن هناك أصواتًا قوية في الأسرة الحاكمة تدعو إلى استخدام هذه الأداة التي تبرؤوا منها سابقًا، بعد تحرير الكويت**. وحتى الآن، قام الأمير الحالي بحل البرلمان دستوريًّا فقط، حيث دعا فورًا إلى انتخابات جديدة؛ ولكن الحل الدستوري تكرر إلى درجة جعلت الكويتيين يشعرون بدوخة وتوهان من كثرة الحملات الانتخابية واستمرارها.

تآكل الخطوط الحمراء مربك وليس مبهجًا!!

وفي الحقيقة، يتزايد حديث الكويتيين عن أن **تآكل الخطوط الحمراء يعدّ أمرًا مربكًا أكثر من كونه مبهجًا**. ترى: ما القواعد التي تحكم اللعبة السياسية بالكويت؟ المسألة ليست أن جميع القيود انهارت، وتمّ القبض على منظمي الانتخابات القبلية الفرعية، وتمّ كبح النواب الشرسين؛ بل إن التهديد بحل البرلمان [بطريقة غير دستورية] **يشير إلى أن تدابير أوسع بكثير قد تتخذ**(*).

ولعل جوهر الشعور بالارتباك والحيرة السياسية يعود إلى تزايد الضبابية عن الحد الفاصل بين ما هو مقبول وبين ما

(*) استشراف صائب من البروفيسور براون؛ **فقد سحبت السلطات الكويتية، بالفعل في الآونة الأخيرة، الجنسية من شخصيات كويتية معارضة في عدة حالات**. (العيسى)

هو غير مقبول في الممارسات البرلمانية. ومن المقلق، كذلك، الشلل [السياسي والتشريعي والاقتصادي] الناجم عن ذلك الوضع، مع قيام العديد من الزعامات والجماعات بالسعي إلى تحقيق مطالبهم بشراسة؛ **وهو ما يشير إلى أنهم لا يكتفون بحق التصويت، بل يريدون أيضًا حق النقض (الفيتو)**. لقد تعطّل الإصلاح الاقتصادي والتشريعات الحيوية والعديد من المشاريع الكبرى لقيام بعض النواب المؤثرين بمنع أو تأخير إقرارها. **ومن ثَمَّ، فإن السياسة الكويتية تبدو، ظاهريًّا، كأنها تتحرك بنشاط؛ ولكنها، في الحقيقة، لا تحرز تقدمًا مطلقًا!!!**

هل التجربة الديمقراطية الكويتية في ورطة؟

إن ما يهدد الديمقراطية الكويتية، بصورة مباشرة، ليس التآكل التدريجي للوضوح السياسي - فجوهر الديمقراطية على أية حال هو الحيرة وعدم اليقين - ولكن خيبة الأمل التي تسببت فيها الممارسة الديمقراطية البرلمانية. وربما أكثر ما يثبت ذلك هو تراجع العزيمة الديمقراطية لرافدين مُهمين كانا من أهم أنصار الديمقراطية الكويتية، وهما: مجتمع الأعمال المحلي والولايات المتحدة.

لقد شهدت نخبة رجال الأعمال التقليدية، التي كانت تمثل العمود الفقري للنظام الدستوري في جيل سابق، قيام البرلمان بشلّ عملية اتخاذ القرارات وتحوّل البرلمان إلى **تجمع من نواب القبائل والأحياء؛ وهو ما جعله أكثر اهتمامًا بتأمين فوائد وخدمات لناخبيهم من تحويل الكويت إلى مركز**

اقتصادي دولي مؤثر. كما تراجعت، أيضًا، القوة الاقتصادية لنخبة رجال الأعمال التقليدية في الكويت نسبيًّا، بعدما دخل لاعبون اقتصاديون جدد إلى المشهد.

وقد اتبعت الولايات المتحدة أسلوبًا عجيبًا تجاه الديمقراطية في الكويت؛ ففي التسعينيات، أي في الوقت الذي لم تكن تهتم فيه بنشر الديمقراطية في العالم العربي، كان الدعم الأميركي للديمقراطية الكويتية حاسمًا. وتحت قيادة جورج دبليو بوش؛ أي عندما جعلت الولايات المتحدة نشر الديمقراطية ركيزة محورية في سياستها الخارجية المعلنة، تحولت الأولويات الأميركية في الكويت بحدة إلى الاتجاه المعاكس.

جميع الكويتيين من الذكور والإناث
يتعرّضون لخطر فقدان كامل حقوقهم السياسية

لقد كانت العلاقة الأميركية مع الكويت هامة. وكانت تهدف، في المقام الأول، إلى نقل المعدات والقوات من العراق وإليه. وكانت الولايات المتحدة ترى التطورات الداخلية الكويتية ذات أهمية ثانوية؛ **ولكن عندما اتضح أن البرلمان الكويتي أصبح ملتقى للإسلامويين من مختلف الاتجاهات للعمل بحرية، اعتبرت الولايات المتحدة رسميًّا البرلمان الكويتي كمؤسسة غير صديقة**(*). ومن المؤكد أن حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية الكاملة لفت

(*) خاصة بعد صدمة ما يسمى بهجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية. (العيسى)

انتباه أميركا؛ **ولكنها لم تأبه لحقيقة أن جميع الكويتيين من الذكور والإناث، على حدّ سواء، يتعرضون لخطر فقدان كامل حقوقهم السياسية.** قد يكون هناك تحول طفيف تحت إدارة الرئيس الأميركي الحالي أوباما، حيث عَبَّرَت السفيرة الأميركية الحالية عن أملها في أن يحل الكويتيون مشاكلهم بوسائل دستورية؛ ولكن الولايات المتحدة أصبحت أكثر ضعفًا وانشغالًا مما كانت عليه قبل عقد من الزمان.

لن تحل الانتخابات التي ستجري اليوم المأزق السياسي في الكويت أكثر مما فعلت انتخابات العام الماضي. وسوف يشهد البرلمان القائم خروج بعض الوجوه المألوفة، ودخول شخصيات جديدة مكانها. وإن الديناميات الأساسية للبرلمان لا يحتمل أن تتغير؛ لأنه سيبقى هيئة غير موحدة، حيث تهيمن عليه مختلف الاتجاهات، ويغار على سلطته بجنون وغير متأكد من كيفية استخدامها، ويحب الإثارة، ولا يحترم شيوخ الأسرة الحاكمة، ويحرص بشدة على إنجاز خدمات شخصية للناخبين.

المجتمع الكويتي «مسيّس» بصورة مذهلة ولن يسمح بحل «غير دستوري» للبرلمان!!

الحل غير الدستوري للمجلس قد يعالج بعض هذه المشاكل، لفترة قصيرة. وقد يستقبل هذا الإجراء، بحبور، في بعض الدوائر والتسليم في دوائر أخرى؛ **ولكن المجتمع الكويتي مسيس بصورة مذهلة، ويملك المواطنون الكويتيون**

مشاعر قوية وعميقة للغاية عن نوع النظام السياسي الذي يستحقونه. ومن ثَمَّ، لن يسلموا بالأمر الواقع طويلًا.

إصلاح عيوب الممارسة الديمقراطية الكويتية هو الخيار الأسلم على المدى الطويل

والخيار الآخر بالنسبة إلى الكويت بدلًا من الحل غير الدستوري للبرلمان هو إصلاح عيوب الممارسة الديمقراطية المحلية؛ **وهو، بالتأكيد، أكثر أمنًا وأقل خطورة على المدى الطويل من حيث الاستقرار السياسي والأمن الداخلي**. ولكن ذلك الخيار لن يكون سهلًا؛ لأنه يتطلب الخطوات البنيوية الصعبة التالية:

(1) أن تتعلم العائلة الحاكمة قبول فكرة المساءلة.

(2) وأن يتعلم النواب فكرة العمل التعاوني لتحقيق الصالح العام [قبل الخاص].

(3) وأن يقوم مهندسو الانتخابات بتصميم نظام انتخابي يكافئ القبلية بصورة أقل.

(4) وأن تتقبل الجماعات المختلفة في المجتمع الكويتي أن حق التصويت لا يعني حق النقض (الفيتو VETO).

هذا الخيار سيتطلب إصلاحا دستوريًّا جوهريًّا؛ **ولكن المفارقة العجيبة هي أن مثل هذا الإصلاح لا يمكن أن يحدث بدون إشراف الزعامات السياسية نفسها التي أثبتت أنها بارعة جدًّا في إيصال النظام السياسي الحالي إلى حالة من الأزمة والشلل!!**

ملحق رقم (8)

«ضريبة مقاطعة الانتخابات الكويتية:
د. ابتهال الخطيب أنموذجًا»(*)

بقلم: ناعومي كونراد

ترجمة: د. حمد العيسى





صوت ألمانيا (دويتشه فيله): «مقاطعة ابتهال الخطيب لانتخابات يوم السبت (1 ديسمبر 2012) في الكويت كادت أن تكلفها تقريبًا خسارة أعزّ الناس عليها من أصدقاء وأقارب من الذين لم يفهموا لماذا لا تريد التصويت. تقول الخطيب: «لقد حطّم موقفهم قلبي، ولكن إيماني بصحة موقفي كان ـ ببساطة ـ أقوى». لقد كان إيمانها هو أن عليها أن تفعل شيئًا ضد «قرار استبدادي»»!!

(*) بقلم: ناعومي كونراد بتاريخ 3 ديسمبر 2012 على موقع صوت ألمانيا (دويتشه فيله، Deutsche Welle). (العيسى)

http://www.dw.de/the-price-of -kuwaits-election-boycott/a-16423752

ضريبة مقاطعة الانتخابات الكويتية:
د. ابتهال الخطيب أنموذجًا

قاطعت المعارضة انتخابات يوم السبت في الكويت؛ وهي الانتخابات التي فاز فيها الشيعة وأنصار الحكومة. فهل يمكن للبرلمان، الآن، تجنب الصراعات الطائفية والمضي قدمًا لتحقيق إصلاحات عاجلة؟

مقاطعة ابتهال الخطيب لانتخابات يوم السبت (1 ديسمبر 2012) في الكويت كادت أن تكلفها تقريبًا خسارة أعز الناس عليها من أصدقاء وأقارب من الذين لم يفهموا لماذا لا تريد التصويت.

«لقد حطّم موقفهم قلبي؛ ولكن إيماني بصحة موقفي كان ـ ببساطة ـ أقوى» هكذا تحدثت أستاذ الأدب الإنكليزي لـ «**دويتشه فيله**». لقد كان إيمانها هو أن عليها أن تفعل شيئًا ضد «قرار استبدادي»!!

ففي أكتوبر، غَيَّرَ الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح نظام الانتخابات، عندما خفض عدد الأصوات التي يمكن للناخب التصويت بها من أربعة إلى واحد. وتزعم المعارضة، التي تتألف من إسلامويين وقوميين وليبراليين، أن هذا القرار الأميري كان محاولة للتأثير على نتيجة الانتخابات؛ لأن هذا التغيير يزيد من صعوبة صنع تحالفات غير رسمية بين المرشحين خاصة، لأن الأحزاب السياسية محظورة في هذه الدولة الخليجية.

وفي شهر فبراير الماضي، فازت المعارضة بأغلبية مقاعد البرلمان. ويقول مروان سعيد، من **منظمة هيومن رايتس ووتش**: «خلافًا لما يحدث في العديد من البلدان العربية الأخرى، فإن البرلمانيين في الكويت يتمتعون بسلطة، ويملكون القدرة على استجواب الحكومة، وهذه هي المشكلة بين البرلمان والحكومة».

انخفاض نسبة الإقبال

والبرلمان يستخدم سلطته، كما هو الحال عندما تمت استقالة وزيرين بسبب ضغوط المعارضة؛ ولكن المحكمة الدستورية أمرت في يونيو بحل البرلمان، وأعادت البرلمان السابق الموالي للحكومة. ثم دعا الأمير إلى إجراء انتخابات جديدة؛ ولكن المعارضة دعت إلى مقاطعة تلك الانتخابات، وهو ما أدى إلى احتجاجات عنيفة في أكتوبر. لقد انضمت الغالبية العظمى من الكويتيين إلى المقاطعة. وكان الإقبال على الانتخابات 39٪ فقط؛ وهو أقل بكثير مقارنة مع نسبة الـ 60% المعتادة، حسب الدكتور كريستيان كوتس أولريخسن من مركز تشاتام هاوس بلندن. ولكن المقاطعة ستكون لها ضريبة باهظة ـ كما تعتقد الخطيب ـ وهي فقدان **حق التمثيل النيابي**.

ويرى أولريخسن أن «هذه الانتخابات أفرزت طبقة سياسية جديدة». والفائزون الواضحون هم نواب مقربون للحكومة، ومن ضمنهم 17 شيعيًّا بينما حصل الإسلامويون السنة على 4 مقاعد فقط مقارنة بـ 23 مقعدًا حصلوا عليها في انتخابات فبراير.

توترات طائفية؟

ويساور أولريخسن قلق من أن تتصاعد «التوترات القائمة بين السُّنّة والشيعة». وكانت الأقلية الشيعية، المقربة من العائلة المالكة، قد تجاهلت الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات. ويخشى نقاد، مثل البروفيسور الخطيب، من أن المتطرفين السُّنّة قد يستفيدون سياسيًّا من هذا التطور. وبالفعل، فقد اتخذ العديد منهم مواقف واضحة؛ ومن بينهم **د. ناصر الصانع، الأمين العام للحركة الدستورية الإسلامية، الذراع السياسي للإخوان المسلمين بالكويت،** حيث وصف الانتخابات والحكومة اللاحقة بأنها «غير دستورية». وبدلًا من التصويت ـ يقول الصانع ـ إنه قضى يومه مع نواب سابقين من الذين رفضوا أيضًا المشاركة في الانتخابات لمناقشة المزيد من الأنشطة الاحتجاجية. وتظاهر عشرات الآلاف من الأشخاص يوم الجمعة لدعم المقاطعة، ويثق الصانع من أنه سيكون هناك قريبًا المزيد من الاحتجاجات.

الخطيب: «ليست ثورة ولكن...»

ولذلك، فإن العلاقة المتوترة بين البرلمان المنتخب ديمقراطيًّا من جهة والحكومة التي **يعينها** الأمير ستستمر، كما يعتقد الدكتور كريستيان كوتس أولريخسن؛ **ولكن ليس هناك تشكيك في سلطة العائلة الحاكمة، خلافًا لما يحدث في دول عربية أخرى.**

وتؤكد الخطيب: «هذه ليست ثورة». وأضافت أنها

تدعو إلى إعطاء مزيد من السلطة إلى البرلمان، وتطالب بحكومة ديمقراطية. وحتى الآن، يُسمي الأمير جميع الوزراء. ويمكن للحكومة، بالطبع، أن تحاول استيعاب المعارضة لنزع فتيل الصراع؛ ولكن يقول الصانع إنه لن يوافق على ذلك.

ويعتقد أولريخسن أن الحكومة ربما تستطيع تخفيف التوتر في هذا الصراع، ويمكن أن يُنجز ذلك عبر تحقيق بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تعطلت لسنوات. فهناك، على سبيل المثال، الاستثمارات العاجلة المطلوبة في قطاعات النفط والغاز والبنية التحتية للبلاد.

كما أن الإصلاحات مطلوبة ومهمة لتطوير الديمقراطية في المنطقة بأسرها أيضًا. **وتقدم «المشاحنات المستمرة» بين عناصر السلطة المختلفة بالكويت مثالًا للدول المجاورة، مثل قطر والإمارات العربية المتحدة عن المسار الذي ينبغي أن يتجنبوه.** ويؤكد أولريخسن: «**سينظرون إلى الكويت ويقولون: حسنًا، لديها نظام ديمقراطي بالفعل؛ ولكنها متخلفة عنا كثيرًا، لأنهم لا يستطيعون إنجاز أي شيء بسبب البرلمان**».

الخطيب تدعو أيضًا إلى التغيير... وبسرعة؛ فبينما ترى كل من الحكومة والمعارضة أنفسهما كفائزين، فإن أهل الكويت هم الخاسرون في الحقيقة... وهي متأكدة من ذلك للغاية!

نبذة عن المترجم

- د. حمد العيسى باحث ومترجم مستقل، مقيم في المغرب. وُلد في مدينة الدمام المطلة على الخليج العربي.
- بكالوريوس هندسة مدنية.
- ماجستير ودكتوراه في «الترجمة العامة إنكليزي/ عربي».
- مهندس تخطيط في «أرامكو» من عام 1984 حتى عام 2004، حيث تقاعد مبكرًا وتفرغ للكتابة والترجمة.
- الإيميل: **hamad.aleisa@gmail.com**

صدرت له الكتب التالية:

(1) **(ترجمة) «وارث الريح»**، مسرحية، جيروم لورنس وروبرت لي، (2005).

(2) **(تأليف) «أسبوع رديء آخر»**، قصص قصيرة، (2006).

(3) **(ترجمة) «النصوص المحرمة»**، نصوص متمردة، مالكوم إكس وآخرون، (2007).

(4) **(ترجمة) «عقل غير هــادئ»**، سيرة ذاتية مترجمة للدكتورة كيه ردفيلد جاميسون، (2008).

(5) **(ترجمة) «قضايا أدبية: نهاية الرواية وبداية السيرة الذاتية»**، نصوص ومقالات أدبية مترجمة، دانيال مندليسون وآخرون، (2010).

(6) **(ترجمة) «ضد النساء: نهاية الرجال وقضايا جندرية أخــرى»**، نصوص جندرية، هانه روسين وآخــرون، (2011).

(7) **(ترجمة) «قصص لا ترويها هوليوود مطلقًا»**، خطب وحوارات ومقالات للمؤرخ هوارد زن، (2012).

(8) **(ترجمة) «حتى لا يعود جهيمان: حفريات أيديولوجية وملاحق وثائقية نادرة»**، تومـاس هيغهامـر وستيفـان لاكروا، منتدى المعارف، بيروت (ط ـ 1: 2013)، (ط ـ 2: 2013)، (ط ـ 3: 2014).

(9) **(ترجمة) «السعودية والمشهد الاستراتيجي الجديد»**، تحليل استراتيجي، جاشوا تيتلبام، (2014).

(10) **(ترجمة) «زمن الفتنة: شيعة ضد سنة... وسنة ضد شيعة!»**، مخطوط لم ينشر، لارس برغر وآخرون، (2014).

(11) **(ترجمة) «قبل سقوط الـشـاه... بقليل»**، دراسـة تاريخية/ سياسية/ اقتصادية، أندرو سكوت كوبر، (2014).

(12) **(ترجمة) «حزب الله الحجاز: بداية ونهاية تنظيم إرهابي»**، دراسة تاريخية/ سياسية، توبي ماثيسن، (2014).

(13) **(ترجمة) «دور إيران في محاولة الانقلاب الفاشلة عام 1981 بالبحرين»**، دراسة وثائقية تاريخية/ سياسية، حسن طارق الحسن، (2014).

(14) **(ترجمة) «التشيع في سوريا ليس خرافة»**، بحث ميداني، البروفيسور خالد سنداوي، (2014).

(15) **(ترجمة) «مـن قتل رفيق الـحـريـري؟»**، تحقيق استقصائي، نيل ماكدونالد، (2014).

(16) **(ترجمة) «التهديد الإقليمي الإيراني من منظار سعودي»**، بحث في السياسة والعلاقات الدولية، لارس برغر، (2014).

(17) **(ترجمة) «وسيلة وليست غاية: لماذا تناصر إيران القضية الفلسطينية؟!»**، دراسة تاريخية/ سياسية، تريتا بارسي، (2014).

(18) **(ترجمة) «من إرث أحمدي نجاد: تذمر الشعوب الإيرانية وانهيار الريال الإيراني»**، دراستان، جون برادلي وكيت منبعجي، (2014).

(19) **(ترجمة)«تمرد شيعة القطيف عام 1400هـ»**، دراسة وثائقية تاريخية/ سياسية، توبي غريغ جونز، (2014).

(20) **(ترجمة) «إيران والإخوان: علاقات ملتبسة»**، دراسة تاريخية/ سياسية، فريدريك (فِردْ) هاليداي، (2014).

(20 مكرر)[*]، **(ترجمة) إعادة إصدار: «حتى لا يعود جهيمان: حفريات أيديولوجية وملاحق وثائقية نادرة»**، توماس هيغهامر وآخرون، مدارك للنشر، دبي، الطبعة الرابعة «الشاملة»: مزيدة ومنقحة بالكامل مع دراستين جديدتين هامتين وملحقين إضافيين نادرين، (2014).

(21) **(ترجمة) «هل تراجع دور علماء الوهابية السياسي؟ عائلة آل الشيخ أنموذجًا»**، بحوث ومقالات تاريخية/ سياسية، ألكساندر بلاي وآخرون، طُبع ولم يُوزع، (2015).

(22) **(ترجمة) «انهيار «ترتيب فيصل» وتمرد الحركة الإسلاموية في السعودية»**، بحوث ومقالات تاريخية/ سياسية، ريتشارد هرير دكميجان وآخرون، طُبع ولم يُوزع، (2015).

(23) **(ترجمة) «نهاية عصر الجزيرة»**، مقالات وتحقيقات استقصائية، رون ساسكايند وآخرون، (2015).

مختارات د. حمد العيسى (دراسات نادرة)

(1) **(ترجمة) «هكذا تأخون السلفيون: مصر والكويت أنموذجين»**، دراسة تاريخية/ سياسية مع ملاحق وثائقية.

(*) مكرر أي طبعة جديدة منقحة ومزيدة.

(2) **(ترجمة) «ربيع الكويت: مقدمات الحكومة المنتخبة؟!»**، كريستيان كوتس أولريخسن، دراسة تاريخية/ سياسية مع ملاحق وثائقية، (2015).

تحت الإعداد:

- **(ترجمة) «شجرة نسب السلفية الجهادية».**
- **(تأليف) «حياتي في أرامكو: سيرة مهنية».**
- **(ترجمة) «قطر: محاولة للفهم!!».**
- **(ترجمة) «من قتل الشعر؟».**
- **(ترجمة) «قضايا أدبية وفكرية ساخنة».**
- **(ترجمة) «الأزهر والسياسة».**
- **(ترجمة) «مترجمة ضد مؤلفة: كتاب «بنات الرياض» أنموذجًا».**